جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المثقال

للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد التاسع العدد الأول رمضان 1444هـ/ نيسان 2023م

Continues 2311-0988
ISSN 2957-7047
E-ISSN 2957-7055

المثقال

مجلة علمية عالمية محكمة

The World Islamic Sciences and Education University (W.I.S.E)

Al-Mithqal

for Economic and Administrative Sciences and information technology

An International Research and Refereed Journal

The views and ideas expressed in the articles published in this journal are of their own authors and do not reflect the views of the editorial board or the World Islamic science and Education University or the policies of the Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Volume (9), Number (1), Ramadan 1444,April 2023
Continues 2311-0988
ISSN 2957-7047
E-ISSN 2957-7055

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المثقال

للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات

مجلة علمية عالمية محكمة

تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية

المجلد التاسع ـ العدد الأول: رمضان 1444هـ/ نيسان 2023م

ما ورد في هذه المجلة يعبّر عن آراء الباحثين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير
أو جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Continues 2311-0988
ISSN 2957-7047
E-ISSN 2957-7055

المنارة للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات
مجلة علمية عالمية محكمة
المجلد التاسع_ العدد الأول: رمضان 1444هـ/ نيسان 2023م

رئيس هيئة التحرير
أ.د أحمد غالب الكرشة
هيئة تحرير المجلات العلمية

أ.د. حمدي القبيلات	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عليا العويدي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عبد الله العنبر	الجامعة الأردنية
أ.د. رضا المواضية	جامعة الزرقاء
أ.د. محمد الشورة	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عمر المومني	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د عدنان عبيدات	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. محمد النويهي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د. ابتهاج أحمد	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د. سالم ابنيان	جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الهيئة الاستشارية

أ.د. أكرم لالدين	رئيس الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الاسلامية/ ماليزيا
أ.د. حسن علي الزعبي	جامعة عمان العربية
أ.د. لمياء الزبيدي	جامعة المستنصرية
أ.د. محمد شراري الكساسبة	جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا
د. عبد الخالق الراوي	جامعة الإسراء
أ.د. صالح خليل العقدة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
السيد عادل أحمد شركس	نائب محافظ البنك المركزي الأردني

المحرر اللغوي/ اللغة العربية
د. أحمد العنيزات

المحرر اللغوي/ اللغة الإنجليزية
د. سناء جرار

اخراج العدد
بشار الوريكات

مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات

مجلة علمية عالمية محكّمة

تعريف بالمجلة:

1. مجلة **المثقال** للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة علمية عالمية محكّمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
2. مقر المجلة: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
3. تصدر المجلة ثلاثة أعداد سنوياً.

أهداف المجلة:

1. الإسهام في نشر المعرفة العلمية الأصيلة، وتقدمها في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية.
2. الإسهام في المحافظة على هوية الأمة العربية والإسلامية وقيمها وترسيخها والاعتزاز بها.
3. الإسهام في البناء الحضاري الإنساني، ونشر الدعوة الإسلامية القائمة على الوسطية والاعتدال.
4. المعالجة العلمية لقضايا العصر ومشكلاته.

دائرة اهتمام المجلة:

1. تنشر مجلة المثقال البحوث الأصيلة التي تحتوي إضافة علمية إلى المعرفة في مجال **الاقتصاد والعلوم الإدارية** من داخل الجامعة وخارجها، باللغتين العربية والإنجليزية.
2. تهتم المجلة بنشر الدراسات النظرية، والمراجعات النقدية التي تغطي بتعمق أحد فروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة.
3. تنشر المجلة الدراسات التطبيقية و/أو الدراسات المتعلقة بالوضع الراهن في الدول العربية و/أو الإسلامية منفردة أو مجتمعة على أن تكون هذه الأبحاث ملتزمة بالأسلوب والمنهجية المتعارف عليهما في هذه الحالة.
4. نشر مراجعات الكتب الحديثة، المنشورة منذ عامين على الأكثر، الخاصة بأحد فروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة، على أن تأتي هذه المراجعات حسب الأصول المتعارف عليها.
5. نشر المراجعات النقدية والتعليقات على النشاط العلمي من مؤتمرات وندوات علمية وحلقات بحث.
6. نشر المجلة ما يردها من تعقيب على الأبحاث والدراسات المنشورة فيها.
7. ترحب المجلة بنشر الأبحاث المستلة من الرسائل الجامعية ذات العلاقة بفروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة.

شروط النشر:

1. يشترط في البحث المقدم للنشر في المجلة ألا يكون قد نُشر أو قُدّم للنشر في مجلة أخرى، وعلى الباحث أن يُقدم إقراراً خطياً بذلك عند تقديم البحث للنشر.
2. إذا كان البحث مدعوماً من جهة ما، فعلى الباحث بيان ذلك وتقديم وثيقة محررة من الجهة الداعمة موجهة إلى رئيس تحرير المجلة تفيد عدم ممانعتها نشر البحث.

3. تخضع جميع البحوث المُقدّمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي الدقيق حسب الأصول المتبعة مع الحفاظ على سرية التحكيم.
4. تخضع جميع البحوث لفحص نسبة الاستلال قبل إرسالها للتحكيم.
5. تشمل معايير التحكيم كلاً من: الأصالة العلمية للبحث، ومدى إضافته للمعرفة، وإمكانية تطبيقه، ومنهجيته، وأسلوبه، ونتائجه، ومدى مراعاة الأمانة العلمية، وسلامة اللغة، وسلاسة أسلوب العرض.
6. للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن لها الحق في إدخال قدر من "التحرير" على البحوث المُجازة.
7. تحتفظ المجلة بالحق في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، ويُعد قرارها نهائياً.
8. يصبح البحث بعد قبوله حقّاً محفوظاً للمجلة، ولا يجوز للباحث نشره في أي مجلة أخرى.
9. يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة عن اجراءات التحكيم إذا رغب الباحث بإيقافها بعد السير فيها أو ثبت للهيئة أن الباحث قد خالف شروط النشر بارتكابه سرقة أدبية، أو نشر بحثه في مجلة أخرى أثناء السير بإجراءات التحكيم وقبل ورود قرار المحكمين النهائي بردّ بحثه.
10. الآراء التي ترد في الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين أنفسهم، ولا تعكس بالضرورة سياسة جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو هيئة التحرير.
11. يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

مواصفات البحث المقدم للنشر:

1. ألا يزيد حجم البحث مع المصادر والهوامش والجداول والملاحق على (40) صفحة بواقع (10000) كلمة، خط (Arial) حجم الحرف (14)، مطبوعة بمسافات مزدوجة بين الأسطر على ورق حجم (A4)، مع الترقيم المتسلسل لجميع صفحات البحث، أما الحواشي فتكون بالخط نفسه وبحجم (12).
2. ترقم الجداول والأشكال بالترتيب كما وردت في البحث، وتزود الجداول بعناوين في الأعلى والأشكال في الأسفل وهوامشهما في الأسفل، ويطبع كل منهما على صفحة مستقلة مع تحديد موقع الجدول أو الشكل في المتن على نحو "شكل (1) هنا تقريباً".
3. تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث، والاسم الثلاثي للباحث أو الباحثين (بالعربية والإنجليزية)، ورتبهم العلمية وأماكن عملهم الحالية، وعنوان المراسلة للباحث الرئيس بالتفصيل.
4. تشتمل الصفحة الثانية من البحث على العنوان (دون ذكر اسم المؤلف) ويليه ملخص دقيق باللغة العربية على ألا يزيد عن (150) كلمة.
5. تشتمل الصفحة الثالثة من البحث على ملخص (Abstract) باللغة الانجليزية (ترجمة علمية دقيقة للملخص العربي) وبالشروط ذاتها.
6. تبدأ مقدمة البحث من الصفحة الرابعة، وتشتمل على عنوان البحث (دون ذكر اسم المؤلف).
7. يرسل الباحث نسخة الكترونية بصيغة (word) ونسخة أخرى بصيغة (pdf) على نظام التحكيم الخاص بالمجلة.

المرفقات المطلوبة:

1. السيرة الذاتية للباحث (موجزة).
2. التعهد الخطي المعتمد على موقع المجلة.

خطوات النشر:

1. يقدم البحث للنشر إلى عمادة البحث العلمي إلكترونياً على الموقع المخصص لكل مجلة.
2. يرفق الباحث تعهد النشر المعتمد الموجود على رابط المجلة ويقوم بتعبئته وإرساله مع البحث.
3. يعرض البحث على هيئة التحرير ويخضع للتحكيم الأوّلي قبل إرساله إلى المحكمين الخارجيين، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون بيان الأسباب.
4. يرسل البحث إلى محكمين اثنين على أن يقوم كلاً منهما بالرد في مدة أقصاها شهر، وفي حال عدم الرد ضمن الموعد المحدد يتم إرسال البحث إلى محكم آخر، وبناءً عليه يكون قرار هيئة التحرير كما يأتي:
   - يقبل البحث للنشر في حالة ورود تقارير إيجابية من المحكمين الاثنين، وبعد أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة إن وجدت.
   - يرفض البحث في حالة ورود تقارير سلبية من كلا المحكمين.
   - يرفض البحث في حال ثبوت عدم التزام الباحث بالأمانة العلمية أو مخالفته لشروط النشر.
   - يرسل البحث إلى محكم ثالث للبت في أمر صلاحيته في حال ورود تقارير المحكمين أحدهم سلبي والآخر إيجابي.
5. يقوم الباحث بإجراء التعديل وفق ملاحظات المحكمين في مدة أقصاها (60) يوماً من تاريخ إبلاغه، وفي حال عدم استجابة الباحث ضمن المدة المحددة يتم وقف إجراءات السير في نشر البحث.
6. إذا أفاد المحكم بعد التأكد من إجراء التعديلات أن الباحث لم يلتزم بإجراء التعديلات المطلوبة يُعطى الباحث فرصة ثانية وأخيرة مدتها (30) يوماً للقيام بالتعديلات، فإذا أفاد المحكم بأن الباحث لم يلتزم بإجراءات التعديلات المطلوبة للمرة الثانية، يُعرض البحث والتعديلات التي لم يلتزم الباحث بإجرائها على هيئة تحرير المجلات العلمية للبت في قرار قبول نشر البحث في المجلة أو رفضه، ويُعلم الباحث بقرار الهيئة النهائي.
7. يُعطى إشعار القبول للباحث أو للباحثين بعد التأكد من إجراء الباحث للتعديلات المطلوبة على البحث.
8. يتم ترتيب البحوث المقبولة للنشر حسب السياسة المتبعة في المجلة.
9. يتم تدقيق البحث لغوياً في صورته الأخيرة، ويُرسل للإخراج وبعدها للنشر.

طريقة التوثيق:

التوثيق في متن المخطوط **Documentation in the body of the manuscript**

تعتمد المجلة نظام جمعية علماء النفس الأمريكية، الذي يعتمد على التوثيق بعد انتهاء النص المقتبس أو الذي رجع إليه الباحث بوضع عائلة المؤلف متبوع بفاصلة ثم السنة متبوعة بفاصلة ثم الصفحة وجميعها بين قوسين، ثم يعاد ترتيب المراجع جميعها هجائياً في قائمة المراجع. وقد طُوّر هذا النظام من قِبَل جمعية علماء النفس الأمريكية عام (1930، 1940)، علماً أن هذا النظام يتم تجديده باستمرار، وكان آخر تجديد له عام (2020).

أولا: القران الكريم

في حال الرجوع إلى الآيات القرآنية الكريمة يكتفى بذكر اسم السورة متبوع بنقطتين ثم رقم الآية في النص، وتنسخ الآية الكريمة بخط المصحف العثماني بين قوسين مزهرين ويوضع بعدها التوثيق.
قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ **[العلق: 5]**

ثانيا: السنة النبوية

في حالة الأحاديث الشريفة، يذكر اسم المؤلف (سنة النشر)، وعنوان الكتاب، والطبعة، والكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء، والصفحة، والناشر، ومكان النشر.

- **في حالة توثيق الأحاديث النبوية التي ورد ذكرها في الكتب الصحيحة**: يتم ذكر المرجع، ثم الباب، ثم الجزء ثم الصفحة، ثم المعلومات المتعلقة بالطبعة، وفي حالة ما إذا كان هناك تعدد في الألفاظ، أو وجد أكثر من مرجع، يجب الإشارة إلى ذلك، مثل: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح... كتاب: الطهارة، باب: الوضوء، رقم 2531، ج1، ص45.

- **في حالة توثيق الأحاديث النبوية التي لم يرد ذكرها في الصحاح**: هنا ينبغي أن يذكر الباحث درجة الحديث بعد أن يقوم بتخريجه، مثل: صحَّحه الحاكم في المستدرك (33/3 رقم (161)، وابن حجر في الفتح: (211/5)، والألباني في السلسلة: (50/4) رقم (550).

ثالثا: الكتب Books

تكون طريقة التوثيق في قائمة المراجع عموماً في حالة الرجوع إلى الكتب بالشكل الآتي:
اسم المؤلف أو المؤلفين بدءاً من العائلة متبوعاً بفاصلة، يليه الاسم الأول للمؤلف، متبوعاً بالسنة وتوضع بين قوسين متبوعة بنقطة. عنوان الكتاب ويكتب بالخط المائل، وتوضع مباشرة الطبعة بين قوسين في حالة وجود أكثر من طبعة للكتاب متبوعة بنقطة، أما في حالة الطبعة الأولى للكتاب فلا داعي لذكرها. ثم دار النشر متبوعة بنقطة. ويلاحظ في توثيق الكتب في قائمة المراجع خاصّة باللغة الإنجليزية أن تبدأ الكلمة الأولى من عنوان الكتاب بحرف كبير ثم نكمل العنوان بأحرف صغيرة، أما دار النشر فتبدأ جميع كلماتها بأحرف كبيرة.

أما في حالة التوثيق داخل النص وعموما فلا بد من التفريق بين حالتين، وهما:

1. التوثيق في نهاية الجملة حيث يكون بالشكل الآتي: (النجار، 2010، 13)، (Alter, 2002, 30)، (Laudon & Laudon, 2004) ، (Dess et al., 2005, 132).
2. التوثيق في بداية الجملة حيث يكون بالشكل الآتي: (2010، 13)، Laudon and Laudon (2002, 30) Alter (2004) ، Dess et al. (2005, 132).

ويلاحظ في توثيق بداية الجملة في حالة مؤلفين استخدام كلمة and بدل الرمز & وأن الأقواس تكون على السنة والصفحة فقط، كما يلاحظ أن الرقم الذي يلي السنة يدلل على رقم الصفحة التي تم الرجوع إليها دون الحاجة الى وضع حرف ص بالعربية أو .P بالإنجليزية.

أ. مؤلف واحد: One Author

النجار، فايز جمعة (2005). نظم المعلومات الإدارية. دار الحامد للنشر والتوزيع.
النجار، فايز جمعة (2010). نظم المعلومات الإدارية (ط3). دار الحامد للنشر والتوزيع.

Alter, Steven (2002). *Information systems: The foundation of e-business* (4th ed.). Prentice-Hall, Inc.

التوثيق إذا لم توضع سنة الإصدار على الكتاب: If there is no year of publication on the book

في هذه الحالة توضع كلمة (بدون) بالعربية وتعني بدون تاريخ، أو (n.d.) بالإنجليزية وتعني (no date) بين قوسين مكان السنة ومثال ذلك:

عليان، ربحي مصطفى (بدون). البحث العلمي: أسسه. مناهجه وأساليبه، إجراءاته. بيت الأفكار الدولية.

ب. مؤلفان لكتاب: Two authors of a book

النجار، نبيل جمعة، والنجار، فايز جمعة (2004). مهارات الحاسوب. عالم الكتب الحديث.

Laudon, Kennth C., & Laudon, Jane P. (2004). *Management information systems: Managing the digital firm* (8th ed.). Prentice-Hall International, Inc.

ت. ثلاثة مؤلفين فأكثر لكتاب: *Three or more authors of a book*

عند التوثيق في قائمة المراجع يوضع أسماء لغاية (20) من المؤلفين الأوائل من مجموع المؤلفين في قائمة المراجع، وإذا زاد العدد عن عشرين مؤلف فإننا نضع في القائمة عائلات أول (19) مؤلف يتبعها فاصلة، ثم ثلاث نقاط متتالية ... ثم عائلة المؤلف العشرين ثم السنة بين قوسين ونتابع التوثيق كالمعتاد.

أما عند التوثيق في النص فإننا نضع عائلة المؤلف الأول وكلمة (آخرون) بالعربية، وبالإنجليزية .et al وتعود الكلمة إلى اللاتينية وأصلها (etalii-alia) وتعني وآخرون.

الحميدي، نجم عبد الله، السامرائي، سلوى أمين، والعبيد، عبد الرحمن (2005). *نظم المعلومات الإدارية: مدخل معاصر*. دار وائل للنشر.

Dess, Gregory G., Lumpkin, G. T., & Taylor, Marilyn L. (2005). Strategic management: Creating competitive advantage (2nd ed.). McGraw-Hill Companies, Inc.

ث. كتاب مترجم *Translated book*

سيكاران، أوما (1998). طرق البحث في الإدارة -مدخل بناء المهارات البحثية. (ترجمة: إسماعيل علي بسيوني وعبد الله بن سليمان العزاز). النشر العلمي والمطابع. (سنة النشر الأصلية 1992).

ويكون التوثيق داخل النص في نهاية الجملة (سيكاران، 1998/1992، 293).

ويكون التوثيق داخل النص في بداية الجملة سيكاران (1998/1992، 293).

ويلاحظ هنا أننا نثبت سنة التأليف الأصلية وسنة الترجمة في التوثيق داخل النص وبالشكل الآتي: 1989/1983، كما يتم تثبيتها داخل قائمة المراجع بالشكل الآتي: (سنة النشر الأصلية 1983)

ج. كتاب دون مؤلف أو مُحَرّر (مؤسسة) Book without author or editor (institution)

Merriam Webster's collegiate dictionary (10th ed.). (1993). Merriam- Webster.

- ويكون التوثيق داخل النص في نهاية الجملة (Merriam Webster's, 1993)

- ويكون التوثيق داخل النص في بداية الجملة 1993) Merriam Webster's

ح. الرجوع إلى كتاب (إصدار طبعات رقمية).

Schiraldi, G.R. (2001). *The post-traumatic stress disorder sourcebook: A guide to healing, recovery, and growth* [Adobe Digital Editions Version] .doi: 10.1236/0071393722

خ. كتاب مُحرّر (غير محدد بالفصول والمؤلفين) Edited book (unspecified with chapters and authors)

نبدأ باسم مُحرّر الكتاب مكان المؤلف متبوعاً بكلمة (.Eds) بالإنجليزية بين قوسين متبوعة بنقطة. ثم سنة تحرير الكتاب بين قوسين متبوعة بنقطة. عنوان الكتاب ويكتب بالخط المائل، ثم توضع مباشرة الطبعة بين قوسين في حالة وجود أكثر من طبعة للكتاب متبوعة بنقطة. وأخيرًا دار النشر متبوعة بنقطة.

Gibbs, T. T., & Huang, L. N. (Eds.). (1991). *Children of color: Psychological intervention with minority youth*. Jossey-Bass.

د. فصل في كتاب مُحرّر (مؤلف الفصل معروف) A chapter in an edited book (the author of the chapter is known)

- اسم مؤلف الفصل بدءاً من العائلة متبوعاً بسنة النشر بين قوسين متبوعاً بنقطة. عنوان الفصل متبوعاً بنقطة.

توضع كلمة (في) باللغة العربية، أو (in) باللغة الإنجليزية، ويتبعها اسم المُحرّر أو المُحررون بالشكل الطبيعي (دون أن تسبق اسم العائلة) متبوعاً بكلمة (.Eds) أي (تحرير) بين قوسين متبوعة بفاصلة. عنوان الكتاب ويكتب بالخط المائل، ثم يوضع بين قوسين الطبعة في حالة وجود أكثر من طبعة للكتاب متبوعة بفاصلة، فالصفحات التي يغطيها الفصل مسبوقة بحرف .PP مع إغلاق القوس متبوعة بنقطة. دار النشر.

Hale, Ron (2000). End - user computing control guidelines. In Carol V. Brown & Heikki Topi (Eds.), *IS management handbook* (7th ed., pp. 727-737). Auerbach Publications.

ذ. استخدام المصادر الثانوية في التوثيق The use of secondary sources in documentation

- التوثيق في النص يحوي المرجعين لتشير بأنك قرأت (1982) Rabbit كما ورد في (2014) .Lyon et al
ويكون التوثيق داخل النص في نهاية الجملة (Rabbit, 1982, as cited in Lyon et al., 2014)
-التوثيق في القائمة يكون فقط لمرجع (2014) .Lyon et al وهو المرجع الذي قرأته ونظرت إليه.

مثال: إذا رجع الباحث إلى كتاب النجار وآخرين (2020)، ولكن النجار وآخرين أخذوها من الأعرجي (1995)، ولم يستطيع الباحث الوصول إلى كتاب الأعرجي لعدم توفره، فكيف يتم توثيق ذلك:
يكون التوثيق داخل النص في نهاية الجملة (الأعرجي، 1995، كما ورد في النجار وآخرين، 2020)
أما التوثيق في قائمة المراجع فيكون للكتاب الذي رأيته وقرأته وكالاتي:

النجار، فايز جمعة، النجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي (2020). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي (ط5). دار الحامد للنشر والتوزيع.

رابعا: المجلات العلمية Scientific Journals

وتكون طريقة التوثيق في قائمة المراجع عموماً بالشكل التالي:

- اسم الباحث، أو أسماء الباحثين بدءاً من اسم العائلة، متبوعاً بفاصلة، يليه الاسم الأول للباحث ،متبوعاً بالسنة وتوضع بين قوسين متبوعة بنقطة. إذ نتعامل مع أسماء الباحثين بالطريقة نفسها التي تعاملنا بها في توثيق الكتب.
- إذا زاد عدد الباحثين عن عشرين فإننا نضع في القائمة عائلات أول (19) باحث يتبعها فاصلة، ثم ثلاث نقاط متتالية ... ثم عائلة الباحث العشرين ثم السنة بين قوسين ونتابع التوثيق كالمعتاد.
- عنوان المقالة متبوعاً بنقطة، مع ملاحظة أن تبدأ الكلمة الأولى من العنوان فقط بحرف كبير (Capital) ثم نكمل كلمات العنوان بأحرف صغيرة (Small) عندما يكون المرجع باللغة الإنجليزية.
- اسم المجلة ويكون بخط مائل. مع ملاحظة أن كلمات اسم المجلة تبدأ جميع كلماتها بأحرف كبيرة (Capital) عندما يكون المرجع باللغة الإنجليزية.
- المجلد (.Vol) والعدد (.No) وقد نجد بدل العدد الإصدار (Issue) حيث يوضع أولاً رقم المجلد (.Vol) بخط مائل، يليه مباشرة بين قوسين رقم العدد أو الإصدار متبوعاً بفاصلة، ولا داعي لذكر كلمة مجلد أو عدد أو إصدار، إذ تكتب مباشرة بالشكل الآتي: عند التوثيق بالعربية 3(4) وتعني المجلد 3 والعدد 4 مع التأكيد ان رقم المجلد تكتب بخط مائل.
- الصفحات التي احتلها البحث في المجلة متبوعة بنقطة في حال انتهاء التوثيق.
- معرف الوثيقة الرقمي ويكتب كاملا دون اختصار، مع ملاحظة عدم وضع نقطة في نهايته حتى لا تتداخل مع معرف الوثيقة الرقمي وبالشكل التالي:

http://dx.doi.org//10.5539/ijbm.v11n6p70

أ. بحث منشور في مجلة علمية: A research published in a scientific journal

السالم، مؤيد سعيد، والنجار، فايز جمعة (2002). العلاقة بين وضوح المفهوم العلمي للتخطيط الاستراتيجي ومستوى ممارسته في المنظمات الصناعية الصغيرة: دراسة ميدانية في محافظة إربد. مجلة دراسات - العلوم الإدارية، 29(2)، 347-371.

Ashill, N. J., & Jobber, D. (2001). Defining the information needs of senior marketing executive: An exploratory study. *Quantitative Market Research: An International Journal*, *4*(1), 52- 61.

ب. بحث منشور في مجلة إلكترونية ويحمل رقم(DOI) A research published in an electronic journal with DOI number

عندما يكون للبحث رقم (doi) (Digital object identifier) معرّف الوثيقة الرقمي، فلا بدّ -والحالة هذه- من تثبيت معرّف الوثيقة الرقمي ويكون المعرف كاملًا ويبدأ من http:// في التوثيق في قائمة المراجع.

Al-Hayaly, Mohammad, & Alnajjar, Fayez (2016). Knowledge management process and their impact on organization performance, the adoption-balanced scorecard: The moderating role of quality assurance standards: An applied study on private Jordanian universities. *International Journal of Business and Management, 11*(6), 70-86. http://dx.doi.org//10.5539/ijbm.v11n6p70

ت. بحث منشور في مجلة علمية ويحمل رقم DOI، وبه مزيج من الأفراد ومجموعة تأليف.

A research published in a scientific journal with DOI number, and has a mixture of individuals and authorship groups

De Vries, R., Nieuwenhuijze, M., Buitendijk, S.E., & the members of Midwifery Science Work Group. (2013). What does it take to have a strong and independent profession of midwifery? Lessons from the Netherland. *Midwifery, 29*(10), 1122-1128. https//doi.org/10.1016/j.midw.2013.07.007

ويلاحظ هنا في توثيق القائمة أننا نضع العائلات كالمعتاد وقبل مجموعة التأليف نضع & ثم نضع كلمة أعضاء بالعربية أو the members بالإنجليزية، ونكمل التوثيق كالمعتاد

ج. بحث منشور في مجلة الكترونية ولا يحمل رقم doi

A research published in an electronic journal without a number doi

عندما يكون البحث منشورًا في مجلة إلكترونية ولا يوجد له رقم (doi) لا بدّ - والحالة هذه- من تثبيت الموقع الإلكتروني في التوثيق في قائمة المراجع بالشكل الآتي:

Vicki, G. T., Thomae, M., Cullen, A., & Fernandez, H. (2007). The effect of sexist humor and type of rape on men's self-reported rape proclivity and victim blame. *Current Research in Social Psychology, 13*(10), 122-132. http://www.uiowa.edu/~grpproc/crisp/crisp.html

خامسا: المؤتمرات العلمية Scientific Conferences

يُلاحظ في توثيق الورقة البحثية المقدمة في مؤتمر علمي أننا نضع السنة متبوعة بفاصلة ثم نثبت اليوم والشهر وجميعها بين قوسين متبوعة بنقطة، ثم نضع اسم المؤتمر مكان اسم المجلة، ثم توضع الجهة الراعية للمؤتمر متبوعة بفاصلة فالبلد متبوعة بفاصلة فالدولة متبوعة بنقطة. مع ملاحظة أن عنوان الورقة البحثية تكون بخط مائل. وفي توثيق المؤتمرات نقدم الملاحظات الآتية:

- في توثيق جلسة المؤتمر يضاف [جلسة المؤتمر] بعد العنوان.
- في عرض الورقة العلمية يضاف [عرض ورقة علمية] بعد العنوان.
- في عرض ورقة في ورشة عمل يتم تثبيت أسماء رؤساء الجلسة ثم كلمة (رؤساء)، فالعنوان متبوعة [ورشة عمل].

أ. جلسة المؤتمر Conference Session

الزعبلاوي، عصام (2004، 27 نيسان). مجتمع المعرفة الركيزة الأساسية للتطوير والتنمية [جلسة المؤتمر]. مؤتمر إدارة المعرفة في العالم العربي. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

Fistek, A., Jester, E. & Soonenberg, K. (2017, July 12-15). *Everybody's got a little music in them: Using music therapy to connect, engage, and motivate* [Conference session]. Austin Society National Conference, Milwaukee, WI, United State. https://asa.confex.com/asa/2017/webprogramarchives/Session9517.html

ب.عرض ورقة علمية Paper Presentation

النجار، فايز جمعة (2005، 22 أيار). الريادة والتنمية [عرض ورقة علمية]. وقائع مؤتمر اليوم العلمي الثالث. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

Maddox, S., Hurling, J., Stewart, E., & Edwards, A. (2016, March 30- April 2). *If mama ain happy, nobody's happy: The effect of parental depression on mood dysregulation in children* [Paper presentation]. Southeastern Psychological Association 62nd Annual Meeting New Orleans, LA, United States.

ت. ورش العمل Workshop

صلاح الدين، حسن (2013، ابريل، 10-12). أساليب تعديل السلوك للأطفال. في إيمان فوزي ومحمد إبراهيم عبد (رؤساء)، تعديل السلوك [ورشة عمل]. المؤتمر السنوي السابع عشر للإرشاد النفسي. مركز الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ث. مؤتمر افتراضي Virtual Conference

لا يوجد موقع جغرافي محدد للمؤتمر الافتراضي، لذا توضع جملة ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر كذا (عنوان المؤتمر) يتبعها جملة مؤتمر افتراضي باللغة العربية أو (Virtual conference) باللغة الإنجليزية متبوعة بنقطة، مع تثبيت الموقع الذي تم الرجوع إليه.

Tan, G., & Lewandowsky, S. (1996). *A comparison of operator trust in humans versus machines*. [Paper presentation]. CybErg 96 Virtual conference. http://www.curtin.edu.au/conference/cyberg/center/outline.cgi/frame?dir=tan

سادسا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير.Doctoral Dissertations and Master's Theses

أ.أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير غير المنشورة.

Unpublished Doctoral Dissertations and Master's Theses

الزعبي، ماجد راضي (2004). التخطيط الاستراتيجي وبناء منظمات متميزة تكنولوجيا: دراسة تطبيقية على منظمات صناعة الأدوية الأردنية. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

Almeida, D. M. (1990). *Fathers participation in family work: consequences for father's stress and father-child relation* [Unpublished master's thesis]. University of Victoria.

ب. أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير منشورة في قاعدة بيانات.

Doctoral dissertations and master's theses published in a database.

Hollander, M. M. (2017). *Resistance to authority: Methodological innovations and new lessons from the Milgram experiment* (Publication No. 10289373) [Doctoral Dissertations, University of Wisconsin-Madison]**.** ProQuest Dissertations and Theses Global.

ت. أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير منشورة إلكترونيا وليس في قاعدة بيانات.

Doctoral dissertations and master's theses are published electronically and not in a database.

Hutcheson, V. H. (2012). *Dealing with dual differences: Social coping strategies of gifted and lesbian, gay, bisexual, transgender, and queer adolescents* [Master's thesis, The College of William & Mary]. William & Mary Digital Archive.

https://digitalarchive.wm.edu/bitstream/handle/10288/16594/HutchesonVirginia2012.pdf

ترتيب المراجع في قائمة المراجع

يتم ترتيب المراجع في قائمة المراجع بالشكل التالي:

- القران الكريم.
- السنة النبوية الشريفة.
- الكتاب المُقدّس/ الإنجيل.
- بقية المراجع مرتبة حسب الحروف الهجائية، مع ملاحظة أن (أل التعريف، أبو، بن، بو، با، ولد، عيال) لا تدخل في الترتيب الهجائي في اللغة العربية عند ترتيب المراجع بشكلها النهائي.
- لا تعطى المراجع أرقاما متسلسلة عند ترتيبها في قائمة المراجع، ولكن يتقدم السطر الأول عن بقية الأسطر في كل مرجع بمقدار مسافة.
- توجه جميع المراسلات إلى المجلة على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات

عمادة البحث العلمي/جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب (1101) الرمز البريدي (11947)

هاتف (+962 6 5600230)

البريد الالكتروني: al_mithqal.journal@wise.edu.jo

موقع الجامعة الالكتروني: www.wise.edu.jo

المحتويات

الباحث/ الباحثون	عنوان البحث	الصفحات
د. لايزر الحجاحجة	نحو مصرف إسلامي وقفي	50-13
د. مروان ابوعر ابي	The Degree of Individuals' Awareness of Risks Associated with Crypto-Currency Trading	73-51
نادية المبارك أ.د عبدالحكيم اخوارشيده	أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن	191-75
غدير الخوالدة أ.د محمد الكساسبة	أثر التوجه الريادي في الابتكار في الأردن: دراسة ميدانية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة عمان	152-121
قاسم موسى أبوعيد	الزكاة ودورها في تمكين المشروعات الاستثمارية الصغيرة	169-153
ينال الرواشدة د. عبدالله الشورة	أثر إدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد: الدور المعدل للتمكين في شركة البوتاس العربية	211-171

نحو مصرف إسلامي وقفي

د. لايزر حسين الحجاحجة

تاريخ وصول البحث: 2021/11/29م تاريخ قبول البحث: 2022/2/27

الملخص

هدفت الدراسة إلى إيجاد مصرف إسلامي وقفي الهدف منه استغلال الوقف النقدي واستثماره، في محاولة لإيجاد سبل لاستقطاب النقود الموقوفة وتثميرها من خلال الأساليب الاستثمارية الحديثة، محققاً بذلك مبدأ الاستمرارية والنمو من خلال تحقيق زيادة الأرباح والعوائد مما ينعكس على الجهات المستفيدة من الوقف، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي، وقد توصلت الدراسة إلى الاستعانة بالأداة القانونية المنشأة للمصارف الإسلامية لإقامة مصرف إسلامي وقفي، باعتباره مصرف يقبل الودائع الوقفية ويمارس الأنشطة المصرفية ويخضع لرقابة البنك المركزي، ودور المصرف الوقفي في إدارة الوقف النقدي يتمثل في الولاية على الوقف في الفقه الإسلامي، كما بينت الدراسة آلية استقطاب الأموال في المصرف الوقفي معتمد بشكل أساسي على مسألة تأبيد الوقف وتوقيته وأنواع الوقف، من خلال حسابات مصرفية وقفية تراعي أحكام وضوابط الوقف، ويمكن الاستعانة في أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية لتشغيل أموال المصرف المقترح، وأوصت الدراسة البنوك المركزية السعي لإقامة مصرف وقفي متخصص لإدارة الوقف النقدي للحد من الفقر وترسيخ مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع، كما أوصت الدراسة المصارف الإسلامية بتفعيل الحسابات الوقفية وتشغيلها وتوزيع المنافع على الجهات الموقوف عليها، محتكمة لأحكام وضوابط الوقف.

الكلمات المفتاحية: وقف، أموال، مصرف إسلامي، الوقف النقدي.

*محاضر متفرغ، قسم المصارف الإسلامية، كلية المال والأعمال. جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

Towards an Islamic Endowment Bank

Abstract

The study aimed to find an Islamic endowment bank whose aim is to exploit and invest the cash endowment, in an attempt to find ways to attract endowed money and invest it through modern investment methods; thus, realizing the principle of continuity and growth by achieving increased profits and returns, which is reflected on the beneficiaries of the endowment. The study relied on the descriptive and inductive approach. The study found the use of the legal tool established for Islamic banks to establish the Islamic Endowment Bank, as it is a bank that accepts endowment deposits and carries out banking activities and is subject to the control of the Central Bank. The role of the endowment bank in managing the cash endowment is represented in the guardianship of the endowment in Islamic jurisprudence. The study also showed the mechanism of attracting funds in the endowment bank based mainly on the issue of perpetuity, timing and types of endowment, through endowment bank accounts that take into account the provisions and controls of the endowment, and methods of investing funds in Islamic banks can be used to operate the proposed bank's funds. The study recommended that central banks seek to establish a specialized endowment bank to manage the cash endowment to reduce poverty and consolidate the principle of solidarity among members of society; the study also recommended Islamic banks to activate and operate endowment accounts and distribute the benefits to the endowment entities, subject to the provisions and controls of the endowment.

Key words: Endowment, Funds, Islamic Bank, Cash endowment

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد ﷺوعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

أدى الوقف دورًا فعالًا في حياة الأمة الإسلامية ومنها الجانب الاجتماعي بشكل جلي؛ لذا حظي الوقف باهتمام الفقهاء السابقين من حيث وضع الأحكام الخاصة بالوقف والضوابط التي تحكم هذا القطاع، والمحافظة عليه ووسائل تنميته وازدهاره.

واهتم الفقهاء المعاصرون والباحثون لمنظومة الوقف الحاضر لما له من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة البحث في الأساليب العصرية التي تسهم في تنمية الوقف وإدارته، وبرزت الدعوات والدراسات إلى بيان الدور التنموي والاستثماري في المجتمع، وذلك دون مخالفة الأحكام والضوابط الخاصة بالوقف.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة كجهد يسهم في إيجاد طرق مثلى لإدارة الوقف النقدي وتطوير أساليب جذب النقود الموقوفة وإيجاد قنوات استثمارية تسهم في تنمية الأموال الموقوفة والمحافظة عليها خاصةً الوقف النقدي، من خلال إقامة مصرف إسلامي وقفي.

هذا وسنبحث في المقدمة الآتي:

أولًا: مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من خلال عدم وجود إطار متكامل لتصور مصرف إسلامي وقفي لإدارة الوقف النقدي لا سيما بعد انتشار المؤسسات المالية الإسلامية المتخصصة مثل المصارف وشركات التأمين وغيرها والتي تُعد مكملة لحلقات الاقتصاد الإسلامي، إضافة لضعف إدارة واستغلاله على الوجه الأمثل، لذا ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما أدلة مشروعية وقف النقود؟

2-ما دور المصرف الوقفي في الولاية على الوقف النقدي؟

3-ما مدى توفر بيئة تشريعية وشرعية لإقامة مصرف إسلامي وقفي؟

4-ما مصادر أموال المصرف الوقفي وأساليب استثمارها؟

ثانيًا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1-بيان أدلة مشروعية وقف النقود.

2-إبراز دور المصرف الوقفي في الولاية على الوقف.

3-بيان الأداة القانونية المنشأة للمصرف الإسلامي الوقفي.

4-بيان آلية استقطاب الأموال وتشغيلها من خلال الأعمال التمويلية والاستثمارية.

ثالثًا: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الإسهامات التي يتوقع إضافتها على المستوى العلمي والتطبيقي، من خلال:

1-إيجاد تصور لمصرف وقفي متخصص يتمتع بشخصية مستقلة، لإدارة النقد الموقوف.

2-محاولة إيجاد مصادر جديدة للأموال الموقوفة مما يزيد من الروافد المالية الموجهة لهذا الغرض.

3-تصميم أدوات مالية معاصرة ومشروعة لاستثمار الأموال الموقوفة، مما يزيد المنافع والعوائد على الجهات الموقوف عليها.

4-فتح أفاق جديدة للمزيد من الدراسات والأبحاث الهادفة التي من شأنها إخراج هذه الفكرة لترى النور.

رابعًا: منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع اجتهادات الفقهاء والباحثين في موضوع وقف النقود واستثمارها لبناء تصور واضح عن المصرف الوقفي في إطار يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي.

خامسًا: الدراسات السابقة:

يُعد المصرف الوقفي من المواضيع الحديثة في مجال الوقف ويحتاج للبحث والدراسة المستفيضة والمعمقة التي تجمع بين الثوابت والمعطيات المعاصرة للوقف، لذا سعت الدراسة لجمع ما يمكن من الدراسات ذات الصلة بالموضوع باللغة العربية والأجنبية على النحو الآتي:

الدراسات في اللغة العربية:

1-دراسة بن حوحو (2019) بعنوان: "**نحو مصرف إسلامي وقفي-دراسة في الأبعاد القانونية والشرعية**"[1]

بحثت الدراسة في الوقف بشكل عام ووقف النقود بشكل خاص، ومدى إمكانية تجسيد الوقف النقدي من خلال إنشاء مصرف وقفي حيث يكون مصدرًا للتمويل والمساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية، وطرح هذه الفكرة أساسه الوعي بأهمية المصارف الإسلامية ودورها في الحياة الاقتصادية المعاصرة، إذ إنها تلبي رغبة شريحة واسعة من المجتمع، وبينت الدراسة أن وقف النقود مسألة خلافية في الفقه ورجح الباحث جوازها، وأهم ما توصلت إليه أن تفعيل وقف النقود ما هو إلا نواة لإنشاء مصرف وقفي لما له من أهمية في عمليات التمويل في الحياة الاقتصادية.

2-دراسة الشمري (2019). بعنوان: "**دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية: المصرف الوقفي أنموذجًا**"[2].

هدفت الدراسة إلى عرض الجانب النظري لمفهوم التنمية الاجتماعية وعناصرها وأهدافها، وتناولت التنمية الاجتماعية من منظور إسلامي وعلاقتها بجوانب التنمية لدى المصارف الإسلامية، وعرضت الدراسة المنتجات المالية في المصارف وأثرها في التنمية الاجتماعية، وضرورة تطوير هذه المنتجات للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم طرحت الدراسة فكرة المصرف وأهدافه وعلاقته

بالتنمية الاجتماعية، متناولة أهم الأسس المحاسبية والمالية، ودراسة جدوى المصرف القانونية والمالية والاجتماعية، وتوصلت إلى أن تشريعات البنك المركزي وتشريعات الاستثمار والتشريع الضريبي المرتبطة في المصارف الإسلامية تنسجم مع مقترح المصرف الوقفي، وتوصلت إلى أن المصرف سيحقق أهدافه بكفاءة عالية كونه يمول استثماراته من أمواله الذاتية متجنبًا لمخاطر الائتمان، كما أنه يحقق وفرًا ضريبيًّا بسبب الإعفاء الضريبي المكتسب.

3-دراسة الصوالحي (2018) بعنوان: "**تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية**"[3]

تناولت الدراسة التجربة الماليزية في استخدام النظام المصرفي الإسلامي لتطوير الأوقاف، حيث بينت مجالات التكامل بين القطاع المصرفي والوقفي من خلال عرض عدة تجارب انخرطت فيها بعض البنوك الإسلامية، وبينت أيضا سلبيات وإيجابيات التجربة، معتمده على المنهج الوصفي والاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن التجربة واعدة إلى حد بعيد لكنها تحتاج لتخطي بعض العقبات، وأن الإطار النظري الملائم للتجربة هو الإطار المقاصدي الذي حدده البنك المركزي الماليزي الموسوم "بالوساطة المبنية على القيم".

4. دراسة رحايمية (2018).بعنوان :"**البنك الوقفي للتمويل الخيري "مشروع لمأسسة وقف النقود**"[4].

هدفت الدراسة إلى تحديد الآليات الممكنة لإنشاء بنك وقفي بهدف تقديم قروض خيرية بدون عائد متوافقة مع أحكام الشريعة من خلال عدم وجود موانع شرعية للعملية وهندسة شروط الواقفين، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود موانع شرعية لمأسسة وقف النقود من خلال بنك أوقاف يتم تكوين رأس المال من خلال الاكتتاب العام، حيث يُخصَّص جزء من رأس المال لمنح القروض الحسنة والجزء الآخر للاستثمارات ذات العائد لتغطية التكاليف وتحقيق الاستمرارية، ويعتمد البنك في تمويله على الأسهم الوقفية، وخرجت الدراسة بعدة شروط للواقفين إعطاء مرونة لتيسير أعمال البنك، إضافة إلى اقتراح مجموعة من القوانين تحت مسمى قانون البنك الوقفي.

5-دراسة أونور (2014) بعنوان: "**رؤية لإنشاء بنك أوقاف**"[5].

تناولت الدراسة اقتراح تطوير هيكل مصرفي لإدارة الوقف، ودراسة مشروعية الوقف المؤقت ووقف النقود باعتبار أن تمويل رأس مال البنك من خلال إصدار أسهم وقفية قابلة للتداول، وقد تقصت الدراسة الأدلة الشرعية التي تدعم وقف النقود، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية إنشاء بنك وقفي وأن أهم متطلبات نجاحه هي مهمة استقطاب ودائع وقفية تستخدم في تمويل المشروعات الخيرية.

الدراسات في اللغة الإنجليزية

1-Gabil, And others(2020)"**Towards Shari'ah Compliant Waqf Bank**"[6]

هدفت الدراسة إلى إيجاد استراتيجيات فعالة مثل مصارف وقفية لتطوير وتقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والمأوى وتوفير فرص العمل والمرافق للفقراء لسد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية التي تأخذ بالاتساع، ومعالجة أسباب الفجوة من خلال إنشاء بنوك وقف من خلال استخدام الأوقاف النقدية وتشغيلها من خلال صناديق وقف إلى جانب أدوات مالية أخرى، حيث يتم رصد الأرباح كائتمان منخفض التكلفة يقدم للفقراء، كما تستكشف الدراسة إمكانية تقديم القروض دون فوائد، وتظهر نتائج الدراسة أن هناك حاجة لبنوك الوقف متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-Sulistiani, And others (2019) "**Micro Waqf Bank: New Sharia Financial Instruments in Indonesia**"[7].

جاء الهدف من الدراسة إلى تحسين فوائد بنوك الأوقاف الصغيرة باعتبارها مؤسسات تمويل أصغر إسلامية، واتبعت الدراسة البحث النوعي باستخدام المعايير الفقهية من خلال المقابلة والدراسات الأدبية، وتحليلها باستخدام المنهج الوصفي، وتشير نتائج الدراسة إلى أن بنك الأوقاف الصغير يعتبر مؤسسة تعاونية شرعية، وهو يمثل المؤسسات المالية والحكومية الإندونيسية، والغرض من بنك الوقف الصغير هو الحد من الفقر من خلال توفير تمويل للفقراء الذين لا يمكنهم الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية لمساعدتهم في رأس المال، إذ إن البنك المنشود يوفر تمويلًا للأعمال التجارية الصغيرة.

3-Ab Aziz (2017) "**DEVELOPING ISLAMIC WAQF BANK AS A MECHANISM FOR FINANCIAL SYSTEM STABILITY**"[8].

جاء الهدف من الدراسة لتطوير بنك الوقف الإسلامي (IWB) ضمن التيار الرئيسي للمؤسسات المالية الإسلامية، في محاولة لتحليل الاحتمالات والعقبات، من خلال البحث النوعي القائم على المقابلات مع المسؤولين المعنيين في الصيرفة الإسلامية والوقف والقطاع الأكاديمي، وتوصلت الدراسة لنتيجة عامة مفادها أن البنك الدولي يمكنه تطبيق هيكل الوقف النقدي، من خلال تحويل صندوق الوقف النقدي لأصول ثابتة مثل الأراضي والمباني، وتوجيه الدخل من خلال إيجاد الأصول والاستثمارات للمستفيدين من الوقف مثل التعليم والصحة وريادة الأعمال وتعزيز الاقتصاد الإسلامي من خلال تجنب عقبات متطلبات رأس المال في مختلف المجالات، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير آلية مناسبة IWBمن أجل تجنب أي عقبات من حيث متطلبات رأس للمال، والاستثمار المحفوف بالمخاطر، والعدد المحدود من الخبراء في مجال البنوك الإسلامية والوقف الإسلامي وكذلك المتطلبات القانونية والتنظيمية.

4-Havita, Sayekti, wafiroh (N.D) " **Model Bank Wakaf Dl Indonesia Dalam Potensinya Untuk Mengembangkan Wakaf Uangdan Mengatasi Kemiskinan"**[9].

تناولت الدراسة في موضوع الوقف النقدي باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الوقف، وطرحت الدراسة مقترح فكرة إنشاء بنك وقف أكثر مثالية وملائمة ويمكن تنفيذه في إندونيسيا لتطوير وقف النقود والتغلب على الفقر من خلال إدارة مجموعة متنوعة من الاستثمارات الإسلامية. ويتم تخصيص أرباح هذا الاستثمار بشكل أساسي في تطوير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ورأس المال المنتج.

ومع أهمية هذه الدراسات فإنها كانت تدور حول آلية إدارة أموال الوقف من خلال مؤسسة مالية مستقلة مما يسهم في المحافظة عليها، وبينت أيضًا كيفية إقامة المصرف من خلال الأسهم الوقفية القابلة للتداول.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تناولها لمسألة ولاية المصرف الوقفي على الوقف كون الدراسات السابقة لم تتناول المسألة، كما سيتم بيان الأداة القانونية المنشئة للمصرف وشخصيته الاعتبارية، كما تم تأصيل مسألة مصادر أموال المصرف الوقفي والتي افتقرت إليه الدراسات السابقة، إضافة لاستخدامات الأموال وطرق استثمارها.

سادسًا: خطة الدراسة:

تقع الدراسة في مقدمة وأربعة مباحث إضافة إلى الخاتمة، كما يلي:

المبحث الأول: مشروعية وقف النقود واستثمارها.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للمصرف الإسلامي الوقفي.

المبحث الثالث: مصادر الأموال في المصرف الوقفي.

المبحث الرابع: استخدامات أموال المصرف الإسلامي الوقفي.

الخاتمة وتتضمن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول: مشروعية وقف النقود واستثمارها

في هذا المبحث سيتم عرض مفهوم الوقف وبيان مشروعية الوقف، إضافة لمشروعية استثمار النقود الموقوفة ويقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الوقف ومشروعيته، وحكمة مشروعية الوقف، وحكم وقف النقود

الفرع الأول: تعريف الوقف.

مفهوم الوقف لغةً: الوقف مصدر وقفت الشيءَ وقفًا، أي حبستهُ[10]، وقف الدار ونحوها، أي حبسها في سبيل الله[11].

مفهوم الوقف اصطلاحًا: الوقف من ضمن عقود التبرعات أي تقديم منفعة المال إلى جهة أخرى دون مقابل (تبرعًا) وهو أحد أساليب الإسلام في التكافل الاجتماعي وقد عُرِّف الوقف في الاصطلاح تعاريف متعددة بتعدد المذاهب، كما يلي:

1-عرف الأحناف الوقف بأنه: "حبس العين على ملك الواقف أو عن التملك والتصدق بالمنفعة"[12].

2-وعرفه المالكية: "جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدّة ما يراه المحبس"[13].

3- وعرف الشافعية الوقف بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود"[14].

4- أما الحنابلة فقد عرفوه بأنه: "تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة"[15].

كما عرف الفقهاء المعاصرون الوقف بعدد من التعريفات أهمها:

5-تعريف قحف: "حبس مؤبد ومؤقت لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة"[16].

6-وعرفه الجمل بأنه: "تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة على بر أو قربة بحيث يصرف ريعه إلى جهة بر تقربًا إلى الله تعالى"[17].

التعريف المرجح

من خلال الاستعراض السابق لمفهوم الوقف يختار الباحث تعريف قحب وهو: "حبس مؤبد ومؤقت لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة"، لعدة اعتبارات وهي:

1-التعريف يشمل المال بشكل عام سواء كان عينًا، كالعقارات والأراضي، أو نقودا.

2-كما أنه شمل التعريف على الوقف المؤقت أو المؤبد.

3-الانتفاع في المال الموقوف يكون باستغلاله بشكل مباشر، أو الاستفادة من ثمرة هذا المال.

4-تحديد الجهات الموقوف عليها سواء كانت وجوهًا عامه أو خاصة يحددها الواقف.

الفرع الثاني: مشروعية وقف النقود

أولًا: مشروعية الوقف:

استدل العلماء على مشروعية الوقف من خلال الأدلة الصريحة في السنة المطهرة ومنها:

1-حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "أصاب عمر بخيبر أرضا فأتى النبي ﷺ فقال أصبت أرضًا لم أصب مالًا قط أنفس منهُ، فكيف تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها. فتصدق عمر أنه لا يُباع أصلها ولا يُوهب ولا يُورث، في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقًا غير متمول فيه"[18].

وجه الدلالة: ظهر في الحديث النص الصريح على مشروعية الوقف والأمر به[19].

2-فيما يروى عن ابن عمر- رضي الله عنهما- قال: "أن عمر حمل على فرس له في سبيل الله أعطاها رسول الله ﷺ ليحمل عليها رجلًا، فأخبر عمر أنه قد وقفها يبيعها، فسأل رسول الله ﷺ أن يبتاعها فقال: **لا تبتعها، ولا ترجعن في صدقتك**"[20].

وجه الدلالة: يظهر في الحديث صحة الوقف ومنه وقف المنقولات ويلحق بالمنقولات ما في معناها إذا تحقق الشرط وهو التحبيس[21].

3-أيضا من أدلة السنة عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "**إذا مات الإنسان انقطع عملة إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعوله**"[22].

وجه الدلالة: فيه دلالة على جواز الوقف والحبس، لأن الصدقة الجارية بعد موت الأنسان إنما تكون بالوقف[23].

الإجماع: جاء في الإسعاف بعد أن ذكر الكاتب أوقاف صحابة رسول الله ﷺ: "وهذا إجماع منهم على جواز الوقف ولزومه، ولأن الحاجة ماسة إلى جوازه"[24]، قال القرطبي: ((فإن المسألة إجماع من الصحابة وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وعائشة وفاطمة وعمرو بن العاص وابن الزبير وجابرًا كلهم وقفوا الأوقاف، وأوقافهم بمكة والمدينة معروفة ومشهورة))[25].

ثانيًا: حكمة مشروعية الوقف:

يسعى المؤمن من خلال الوقف إلى التقرب إلى الله لنيل الأجر والثواب، ولمشروعية الوقف العديد من الحكم والفوائد نذكر منها ما يلي:

1-فتح باب التقرب إلى الله سبحانه من خلال تسبيل الأموال في سبيل الله، بغية تحقيق الأجر والمثوبة[26].

2-تقوية المجتمع المسلم وترسيخ قيم التكافل والتضامن فيه[27].

3-سد حاجة أبناء المجتمع المسلم من الفقراء والمحتاجين والمساكين والذين تعثرت بهم الظروف، من خلال توزيع المنافع وريع الوقف عليهم[28].

4-إعادة توزيع منافع المال بين أفراد المجتمع، والمحافظة على الأموال التي تدر ريعًا وعائدًا مستمرًا على المستحقين[29].

ثالثًا: مشروعية وقف النقود

اختلف الفقهاء في حكم وقف النقود على أقوال عدة نجملها بما يلي:

القول الأول: عدم صحة وقف النقود:

ذهب إلى هذا القول أبو حنيفة وأبو يوسف[30]، وهو قول عند المالكية[31]، ورواية عند الشافعية[32]، ووجه عند الحنابلة[33]. وعله التحريم أن الأصل في الوقف حبس الأصل والانتفاع بالثمر ولا يمكن الانتفاع بالنقود إلا بالاستهلاك أو التلف، ورد في المغني: (ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدنانير والدراهم والمطعوم والمشروب والشمع وأشباهه لا يصح وقفه في قول أهل العلم)[34].

القول الثاني: جوازوقف النقود

ذهب إلى هذا الرأي محمد الشيباني وزفر والأنصاري من الحنفية[35]، وهو وجه عند المالكية[36]، ووجه عند الشافعية[37]، ورواية للإمام مالك اختارها ابن تيمية[38]، كما أجاز مجمع الفقه الإسلامي وقف النقود في قراره رقم: 140 (6/15): (وقف النقود جائز شرعًا، لأن المقصد الشرعي من الوقف وهو حبس الأصل وتسبيل المنفعة متحقق فيها..)[39] ، وقد أجاز أيوفي[40] وقف النقود في المعيار الشرعي رقم (33)[41].

يرى الباحث: جواز وقف النقود والانتفاع فيها لعدة مسوغات أهمها:

1-أن الأصل في العقود الإباحة ما لم تخالف نصًّا شرعيًّا ووقف النقد لا يخالف نصًّا صريحًا.

2-هذا النوع من الوقف يساهم في زيادة منافع الموقوف عليهم كما يوفر أداة لتمويل أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة الذين ليس لديهم الإمكانيات للحصول على تمويل من المؤسسات المالية الرسمية[42].

3-النقود لا تعين بالتعين وأبدالها يقوم مقامها، وعلة عدم بقاء العين متحققة أن النقود الموقوفة يبقى أصلها ويتصدق في الأرباح ولا تستهلك بذاتها[43].

4-النقود من المنقولات والقول بمنع وقف المنقول يضيق على الناس ويعطل مصالح ورد الشرع بمراعاتها[44].

5-وقف النقود يتيح الفرصة أمام شريحة واسعة من أفراد المجتمع ومؤسساته للمساهمة في الوقف خصوصًا من يتملك مدخرات صغيرة ولا يملك أصولًا ثابتة كالأرض والعقارات وغيرها.

6-إمكانية استثمار النقود بشكل يسير من خلال تتبع الفرصة الاستثمارية ذات الجدوى المناسبة، مع إمكانية الانتقال بشكل أسهل من استثمار تضعف فيه الأرباح لأخر أكثر ربحية.

المطلب الثاني: مشروعية استثمارالوقف النقدي

يقصد باستثمار المال الموقوف: (زيادة الطاقة الإنتاجية للأموال الوقفية بهدف زيادة نصيب المستحقين من الغلة، ويشمل ذلك الاستثمار التعويضي أو الإحلالي[45]، وزيادة أصل الوقف)[46]، وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي استثمار النقود: (يجوز وقف النقود للقرض الحسن، وللاستثمار إما بطريق مباشر، أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية تشجيعًا على الوقف، وتحقيقًا للمشاركة الجماعية فيه، وإذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان كأن يشتري الناظر به عقارًا أو يستصنع به مصنوعًا، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وقفًا بعينها مكان النقد، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستثمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي)[47]. كما أكد المعيار الشرعي رقم (33) الصادر عن إيوفي أن الانتفاع بالنقد الموقوف يكون بضابط عدم استهلاكها ويتم الانتفاع فيها بالإقراض المشروع أو من خلال الاستثمار في الوسائل المشروعة الآمنة مثل المضاربة[48].

وحتى تتحقق استمرارية الوقف وتزيد منافعة لا بد من استثماره، ولا بد من وجود تثمير لأموال أي وقف، حتى يتم المحافظة على الأصل من الاستهلاك، وتحقيق أكبر عائد أو ريع من المال الموقوف، وتزيد كفاءة الأصل الوقفي عند إسناد مهمة استثماره لجهة تختص في إدارته[49] من خلال إنشاء مصرف إسلامي وقفي لإدارة الوقف النقدي بحرفية مصرفية وكفاءة إدارية عالية.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للمصرف الإسلامي الوقفي

في هذا المبحث تتناول الدراسة ولاية الوقف المصرف الوقفي على الوقف، وتتناول الشخصية الاعتبارية للمصرف إضافة إلى الشكل القانوني في التشريع للمصرف الإسلامي الوقفي.

المطلب الأول: المصرف الوقفي ودورة في ولاية الوقف

الفرع الأول: ولاية الوقف في الفقه الإسلامي

يحتاج المال الموقوف إلى من يقوم برعايته والمحافظة عليه والسعي إلى تنميته وهذه الحلقة إحدى حلقات الوقف للتمكن من ديمومة الوقف وإيصال منافع الوقف إلى المصارف التي حددها الواقفون وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال متولٍ يقوم بهذه الوظيفة الإدارية؛ رعاية لمصلحة الوقف وتحقيقًا للغرض من الوقف ومحافظة على المال الموقوف، وهذه الرعاية يطلق عليها ولاية الوقف والتي تعني (سلطة القيام بمصالحه والعناية بأموره: من تعميره، وتأجير ما يؤجر منه، وتحصيل أجره، وإنفاقه في مصاريفه الشرعية على نحو شرط الواقف)[50]، ويسميها البعض النظارة على الوقف.

أولًا: مشروعية النظارة على الوقف: ثبتت مشروعية النظارة على الوقف في السنة والإجماع والمعقول.

1-السنة: أخرج البخاري ومسلم حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- في وقف سيدنا عمر ﷺ؛ حيث قال ﷺ: "لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويُطعم صديقًا غير متمول فيه"[51].

وجه الدلالة: لا جناح على من يتولى وقفًا أن يأكل منه بالمعروف، وقد علمه النبي وأقره، وهذا دليل على مشروعية تولية الناظر على المال الموقوف[52].

2-الإجماع: تولى الصحابة رضوان الله عليهم النظارة على أوقافهم ومنهم من أوصى بالنظارة لأبنائه، ولم ينكر أحد عليهم وهذا يعتبر إجماعًا من الصحابة على مشروعية النظارة[53].

3-المعقول: تولية الناظر على الوقف يسهم في المحافظة عليه وتوزيع منافعه، كما يساهم في عدم اندثار كثير من أملاك الوقف نتيجة انقطاع الذرية أو موت الواقف وغيرها من الأسباب.

وتثبت الولاية: للواقف ابتداء، والتعيين من قبل الموقوف عليه، وللقاضي[54]، للواقف: الولاية للواقف نفسه كونه أقرب الناس لها ويكون أولى الناس بولايته[55]. وللموقوف عليه: كون غلة الوقف ومنفعته له والوقف أصبح مختصًا فيه، فثبوت النظارة له تغليب لحكم الأخص[56]، وللقاضي: كونه صاحب الولاية العامة، إن توفي الواقف ولم يعين متولي الوقف، لا بوصية ولا بشرط، أو جعلها لمن لا يصلح لها كانت الولاية للقاضي، وله أن يباشر الولاية بنفسه، أو من ينوب عنه[57]. إذًا وظيفة الوالي على الوقف

المحافظة على عين الوقف ورعاية منفعته والالتزام بشروط الواقف وتنفيذها وتحصيل الغلة وتوزيعها على مستحقيها ونحوها[58] والولاية من شأنها المحافظة على المال الموقوف وإدارته.

الفرع الثاني: دور المصرف الإسلامي الوقفي في ولاية الوقف

تقوم فكرة الأوقاف الإسلامية إلى إيجاد بنية مؤسسية لأعمال البر الاقتصادية والاجتماعية تنخرط تحت أجهزة الدولة، وهذا يتطلب إيجاد قانون معاصر للأوقاف رائد للوقف وينظم إدارة المشروعات وأملاك الوقف[59]، يجب أن يكون استعداد مختلف الأطراف في الوقف والصناعات المصرفية الإسلامية للتعاون من أجل تطوير نظام الوقف مستقبلًا من خلال إيجاد نظام مصرفي وقفي[60] وفي سبيل المحافظة على الأوقاف أنشئت وزارات الأوقاف في مختلف البلدان الإسلامية كون الدولة مسؤولة عن رعاية المصلحة العامة، وقد أجاز الفقهاء تولي القاضي أو من ينوب عنه نظارة الوقف كما جاء سابقًا في ثبوت الولاية على الوقف، لذا جاءت الدراسة بمقترح إنشاء مصرف إسلامي وقفي يتولى إدارة الوقف، خاصة وقف النقود، يربط بين القطاع العام، الذي يتمثل في وزارة الأوقاف والبنك المركزي كونه رأس الهرم المصرفي والمسؤول عن الرقابة المصرفية، وبين القطاع الخاص الذي يمثل الواقفين والمساهمين في إنشاء المصرف، كون وظيفة المصرف تتطابق تمامًا مع وظيفة الناظر من حيث الإدارة والرعاية والمحافظة على المال الموقوف وصرف العوائد على مستحقيه ملتزمًا في شروط الواقفين والتعليمات الصادرة من الجهات التشريعية إذا كانت لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وتقتصر وظيفة الولاية على الأموال المرصودة للمصرف ولصالحهِ فقط، إذ وجود المصرف لا يغيب دور وزارة الأوقاف في رعاية باقي الأوقاف في الدولة كون المصرف الوقفي يقتصر عمله على الوقف النقدي، والمصرف يساهم في حوكمة وقف النقد لأن لها دورًا مهمًا في تنظيم أعمال مجالس النظارة والإدارات التنفيذية للوقف وأحد أساليب تطوير عمل المؤسسات الوقفية[61].

أجرة الولاية على الوقف: جرت العادة في إعطاء الناظر أجرًا مقابل العمل وإدارة الوقف، وقد أشار القرطبي لذلك: "جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل يُستقبَح ذلك منه"[62]، وقد جعل سيدنا عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب –رضي الله عنهما- أجرة للناظر على الأوقاف الخاصة بهم[63] إذًا استحقاق الأجرة للناظر مشروعة ويجوز أن تؤخذ من غلة المال الموقوف، وتقدر الأجرة من الواقف وهذا حق مطلق يحددها القاضي إذا لم يقدرها الواقف[64]، وبناء على ذلك يتم اقتطاع جزء من العوائد والأرباح لصالح المصرف لقاء الجهد المبذول في الإدارة يستعين فيها على مصروفاته الحقيقية وأجور موظفيه وغيرها من النفقات التي يحتاجها المصرف والأصل أن يتم تحديدها من قبل مجلس إدارة المصرف.

المطلب الثاني: الأداة القانونية المنشئة للمصرف الوقفي:

في هذا المطلب سيتم الحديث عن الشخصية الاعتبارية ومدى اكتساب المصرف الوقفي لها، والشكل القانوني الذي يمكن الاعتماد عليها عند إنشاء المصرف.

الفرع الأول: تعريف وطبيعة الشخصية الاعتبارية:

الشخصية الاعتبارية: أن تُعتبر الشركة شخصًا اعتباريًّا مستقلًّا عن أشخاص الشركاء ويكون لها ذمة مالية خاصة مستقلة عن ذمة الشركاء[65]. وقد جاءت القوانين المعاصرة بفكرة الشخصية الاعتبارية للشركات، لأجل تسهيل التعامل مع التجمعات الكثيرة من الأشخاص وتسهيل التعامل مع تلك التجمعات والمؤسسات والشركات، ولا ريبَ أنَّ هذا الاستقلال اعتبار قانوني مجرد[66]. وقامت فكرة الشخصية الاعتبارية، على قاعدة الملكية المشتركة لرأس مال الشركة، حيث إن عقد الشركة يترتب عليه قيام وضع جديد بين الشركاء، مع اتفاق مصالحهم واجتماعهم على غرض واحد يسعون إلى تحقيقه، ولا بدَّ من إيجاد وسيلة تيسر بقاء هذا الوضع الجديد وما يترتب عليه من آثار، وهذه الوسيلة تجعل ملكية المقدم كرأسمال للشركة ملكية جماعية على المشاع بين الشركاء، ويعتبر التصرف بجزء من نتائج هذا التصرف سواء ربح أو خسارة، ونظرية الملكية الجماعية لرأس المال هي إحدى النظريات التي كيّف بها القانونيون فكرة الشخصية الاعتبارية[67].

ورغم أن القانون الوضعي هو من أوجد للكيانات الشخصية الاعتبارية، فإنّ ثنايا كتب الفقهاء المسلمين اشتملت على فكرة الشخصية الاعتبارية لكن لم يتم تحديدها بالاسم[68]، فقد طبقها الفقهاء على الكيانات التي اقتضت طبيعتها ذلك ويأتي ذلك جليًا في مسألة الوقف وبيت المال والمسجد؛ حيث أُثبت لها أحكام عديدة تقضي أن يكون لها حقوق ويترتب عليها التزامات تجاه الغير، وقد وضع الفقهاءُ أحكامًا لها لا تجد لها أساسًا في غير فكرة الشخصية الاعتبارية، وليس هناك اختلاف جوهري بين الفقه الإسلامي والقانون بالنسبة لهذا الأمر بل إن الأحكام القانونية المعتبرة متفقة مع قواعد الشريعة وأحكامها[69]، والشخصية الاعتبارية تعدت فكرة استقلال الذمة المالية إلى حق التقاضي والتمثيل، كل ذلك يسهم في المحافظة على حقوق الكيان المستحق للشخصية من خلال استيفاء حقوقه من ذمة الغير والوفاء بأي التزامات أو ديون في ذمة هذا الكيان.

الفرع الثاني: اكتساب المصرف للشخصية الاعتبارية

أوردت بعض القوانين المصرفية صراحةً على اكتساب المصرف الإسلامي للشخصية الاعتبارية، فقد نص القانون اليمني على ذلك[70]، أما القانون الاتحادي الإماراتي فلم ينص صراحةً على اكتساب المصرف الإسلامي شخصية اعتبارية لكن لاعتبار المصرف شركة مساهمة عامة فقد اكتفى في النص على اكتساب الشركة المساهمة الشخصية الاعتبارية[71]، كما حذا القانون الأردني حذو القانون الإماراتي[72]، والقانون الفلسطيني[73]، إن اكتسب المصرف كشركة شخصية اعتبارية نظرًا لصعوبة التعامل مع جميع المساهمين في هذه المصارف.

ومن خلال ما سبق وما دامت الشخصية الاعتبارية ضرورة حتمية ترافق الكيانات الاقتصادية والشركات في النظم الوضعية والقانونية وكذلك تمتع الوقف فيها وما دام أن المصرف الوقفي جزء من هذه الكيانات، كما أن إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف يضفي على الأوقاف طابعًا مؤسسيًا يتميز عن

طابع الأفراد، لذا يكون الوقف أكثر قابلية للتأطير، كما وتحقق ديمومة الوقف فلا تنتقل ملكية المال الموقوف للجهة المنتفعة بما يبقي المال الموقوف قائمًا بذاته فالاستفادة للموقوف عليه تكون من الغلة[74] وطبيعة الشخصية الاعتبارية للأوقاف خاصة حين ينشئها الأفراد كما في الشركات، ويختلف ذلك باختلاف الحقوق وطبيعة النشاط والخضوع لتنظيم قانون خاص[75]، وتمتع الوقف بالشخصية الاعتبارية مستقلة يتم اكتسابها من خلال صك إنشائه؛ مما يرتب له ذمة مالية مستقلة خاصة[76]، إذ ثبوت الشخصية الاعتبارية للمصرف الوقفي جاءت باعتباره كيانًا اقتصاديًّا إضافة إلى توافق بعض خصائص الوقف مع فكرة الشخصية الاعتبارية وأهمها استقلال الذمة المالية، وترى الدراسة أن لا مانع شرعيًّا بأن يكون له شخصية اعتبارية طالما كانت منضبطة بالأحكام الشرعية الخاصة في المعاملات محققة أهدافه والمحافظة على أمواله وحقوقه، بالإضافة إلى أن وجودها ضمن العُرف المؤسسي هو مطلب تشريعي.

الفرع الثالث: الشكل القانوني للمصرف الإسلامي الوقفي

تُعد المصارف بشكلها الحالي شركات أموال معاصرة، فعملها يقوم على تلقي الأموال واستثمارها ولا بد للمصرف من شكل قانوني حتى يتسنى له ممارسة أعماله في ظل التشريعات الحديثة، فقد نصت التشريعات المختلفة على أن المصارف شركة مساهمة عامة أو خاصة، كما ورد في قوانين البنوك مثل قانون البنوك الأردني[77]، والفلسطيني[78]والقانون الاتحادي الإماراتي[79]وكذلك وثائق التأسيس الخاصة بالمصارف مثل البنكَ العربي الإسلامي الدولي[80]، والبنك الإسلامي الأردني[81]، ومصرف الراجحي[82]، والبنك الإسلامي العربي(فلسطين)[83]. وتقرير مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي[84]. وهذا التصريح الذي نلمسه في التشريعات المصرفية وعقود التأسيس باعتبار المصرف شركة مساهمة عامة يعود ذلك للخصائص المميزة لهذا النوع من الشركات المتمثلة بقدرتها على تجميع رؤوس الأموال الضخمة التي يعجز الأفراد في أغلب الأحيان عن تكوينها، وتنطبق أحكام الشركات المساهمة العامة على المصارف ما لم تعارض نصوص قانون المصارف.

إذًا ترخيص المصارف يقتصر على اعتباره شركة مساهمة عامة وفق التشريع المصرفي، وهذا يحتم علينا إضفاء الشركة المساهمة العامة على المصرف الوقفي عند التأسيس حيث يمر تأسيس المصرف الوقفي بعدد من المراحل أهمها دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية كجانب، وهي تقع على عاتق المؤسسين والذي يقتصر على الجهات الحكومية مثل (وزارة الأوقاف، البنك المركزي، وزارة المالية) وأية جهات حكومية أخرى مقدمة كل جهة جزءًا من رأس المال (العيني)، ثم مرحلة الحصول على الموافقات الرسمية بناء على دراسة الجدوى وعقد التأسيس، والمرحلة الثالثة ذات الأهمية الكبرى وهي طرح الأسهم للاكتتاب من خلال طرح الأسهم الوقفية غير المكتتب بها من قبل المؤسسين وبالعادة يتم الاستعانة بمصرف آخر أو بمكتب تدقيق حسابات معتمد[85]، ويعرف السهم الوقفي: (أوراق متساوية القيمة تثبت مساهمة حاملها في رأس مال البنك الوقفي وتخول له حق الإدارة عن طريق عضويته في

الجمعية العمومية للمساهمين ويعتبر هذا السهم وقفا مؤبدًا لدى اكتتابه)[86]. وقد أجاز بعض العلماء المسلمين إصدار الأسهم وهم ممن اعترف بالشركة المساهمة ما دام لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية فالأسهم أنصبة من رأس المال يغنم حاملها في حالة الربح ويغرم في حالة الخسارة[87] وللسهم قيمة اسمية مدونة عليها وقيمة حقيقية تزيد أو تنقص عن الاسمية حسب الربح والخسارة[88]، وبعد الانتهاء من الاكتتاب تجمع الأموال المكتتب تعقد بها ويعقد اجتماع تنسيقي لتشكيل الهيكل التنظيمي للمصرف وملء الشواغر ومناصب المصرف الوقفي[89] وبعد هذه المراحل يبدأ المصرف في مزاولة أعماله ولا بد من التنويه عند إصدار عقد التأسيس بمراعاة شروط وأحكام الوقف إضافة إلى الأحكام والتشريعات المصرفية الخاصة في المصارف بشكل عام والإسلامية بشكل خاص والأكثر خصوصية (المصرف الإسلامي الوقفي)، وهناك حاجة لخلق الوعي والمعرفة في المحاسبة المالية وإعداد التقارير حول استدامة مؤسسة الوقف بين المانحين المحتملين والفعليين ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون بين الجهات الحكومية ذات الصلة والمهنيين والأكاديميين[90]، إن عملية دمج أموال الوقف لا سيما النقود الموقوفة في منظومة العمل المصرفية الحاضرة يزيد من كفاءة الوقف ويعيد له دوره التنموي والريادة في قيادة دفة العمل الخيري بشكل أكثر دقة وتنظيمًا[91].

الفرع الرابع: مفهوم المصرف الوقفي

عرف أونور المصرف الوقفي بأنه (مؤسسة مالية هدفها إدارة الأصول الوقفية لضمان استمراريتها وتقبل الودائع الوقفية المؤقتة والمستمرة)[92]، وعرفه بن حوحو بأنه: (المصرف الذي يكون رأس مالة عبارة عن مبلغ مالي موقوف؛ يمارس المهنة المصرفية منضبطا في ذلك بأحكام الشريعة الإسلامية وموزعًا أرباحه التي يحققها على جهات البر والخير)[93].

وانطلاقًا مما سبق تُعرف الدراسة المصرف الإسلامي الوقفي بأنه مؤسسة مالية ومصرفية وقفية تؤدي الأعمال التمويلية والمصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتصرف العوائد على جهات البر والإحسان.

المبحث الثالث: مصادر الأموال في المصرف الوقفي

تمثل الموارد المالية عصب عمل المصارف إذ لا يمكنها مزاولة أنشطتها إلا من خلال الموارد المالية المتوفرة لديها، وهذه المصادر هي الذاتية والخارجية وهذا ما سيتم بيانه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المصادر الذاتية

تتمثل هذه المصادر في كافة المصارف بحقوق الملكية يتم تعتمد عليها بشكل كبير وتتمثل: (رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة):

أولًا: رأس المال المدفوع: وهي الأموال التي تم دفعها من قبل المؤسسين والمساهمين عند الإنشاء مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة في رأس المال والذي تلجأ إليه من أجل توفير تمويل داخلي طويل الآجال[94]. وعادة يتم تجزئة رأس مال المصرف إلى أسهم متساوية القيمة تطرح للتداول،

ويستخدم رأس المال في توفير مستلزمات العمل من العقار والموارد البشرية ورسوم الترخيص والأثاث والأجهزة والمعدات وغيرها.

الركيزة الأساسية لرأس مال المصرف الوقفي قائمة على مشروعية وقف حصص الأسهم المملوكة للواقف والمستغلة وفق أحكام الشريعة الإسلامية وجعل غلتها وريعها لمقاصدها العامة أو الخاصة[95]، ووجود التشريع لوقف النقود بطبع يمهد لوقف الأسهم والصكوك[96]، وفي المقترح هذا يتمثل رأس المال المدفوع من قبل الجهات الحكومية (المؤسسين) مثل وزارة الأوقاف والبنك المركزي وأي جهة حكومية أخرى ويمكن أن تتمثل مساهمة المؤسسين بحصص عينية عقار أو أراضٍ أو معدات؛ تمثلها (أسهم عينية)، والجزء المتبقي من رأس المال يتمثل في أسهم نقدية يتم طرحها للاكتتاب العام في السوق الأولي مما يتيح الفرصة للمساهمة أمام جهات البر والإحسان سواء كانوا إفرادًا عاديين أو شخصيات اعتبارية (مؤسسات) حيث تشارك في طرح الاكتتاب الجهات الحكومية (المؤسسين) وهيئة الأوراق المالية، وتمثل هذه الأسهم وقفًا مؤبدًا ومؤقتًا، والعائد المتحقق يوجه للجهات المستفيدة والموقوف عليهم المحددة من قبل مجلس الإدارة بالشراكة مع الواقفين (حملة الأسهم)، ومرد الاكتتاب ليس بهدف الربح حيث العوائد تكون من حق الجهات الموقوف عليها أما مسألة تداول الأسهم في البورصة فتتم فقط في الأسهم التي تمثل وقفًا مؤقتًا إذ تنتقل ملكية الأسهم من الواقف عند انتهاء أجل وقفه ليحل محله واقف جديد.

ثانيًا: الاحتياطيات: هي مبالغ مالية تقتطع من الأرباح للحماية من خسائر متوقعة مستقبلا، ولتدعيم المركز المالي للمصرف أو إجراء توسعات مستقبلية والمحافظة على سلامة رأس المال[97]، وتنقسم إلى: الاحتياطي الخاص (الاختياري): يتم اقتطاعه من الأرباح السنوية قبل الضرائب وتقرره الهيئة العامة لمساهمي المصرف بنسب مختلفة حسب الأوضاع الاقتصادية ومقدار الأرباح، وهو قابل للتوزيع على المساهمين أو رسملة الاحتياطي بدل التوزيع[98]. والاحتياطي القانوني (الاجباري) إذ تفرض البنوك المركزية على المصارف اقتطاع نسبة من الأرباح المحققة في السنة في نهاية السنة المالية يطلق عليها الاحتياطي القانوني، وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى ومن وضع اقتصاد إلى وضع آخر[99]، على أنّ الأموالَ المحتجزة تتيح للمصرف القدرة على مواجهة الخسائر المحتملة مستقبلًا بالتالي تصبح عاملًا من عوامل الضمان، ويتم التصرف بها وفق تعليمات البنك المركزي وهي غير قابلة للتوزيع على المساهمين[100]، وهذه الاحتياطيات تخص المصارف بوجه عام ويمكن الاستفادة منها في النموذج المقترح لوجه التشابه بينهم في بعض الخصائص.

في نموذج المصرف الوقفي المقترح اقتطاع جزء من أرباح المصرف لتدعيم المركز المالي والمحافظة على سلامة رأس المال كإجراء يواكب أعمال الشركات الاقتصادية، وحديثنا عن الاحتياطات يقتصر على الاحتياطي الاختياري وهي النسبة التي تقررها إدارة المصرف بالاتفاق مع الجهات الواقفة حملة الأسهم، ما دامت هذه الاحتياطات تؤدي لسلامة الموقف المالي للمصرف، والسند الشرعي لهذا لاحتياطات ما ورد في أحكام الأوقاف من الألفاظ (الزيادة، والنقصان[101]، التفضيل[102]) تفيد بتعديل مقدار استحقاقات

الموقوف عليهم سواء تقليل أو زيادة، فلو اشترط الواقف أن يزيد أو ينقص من المستحقات المترتبة للجهات التي ترعى الوقف مثل خطيب المسجد والمؤذن أو المعلمين في وقف مدرسة صح الشرط[103] واستنادًا لذلك أن الاحتياطي يؤدي إلى تخفيض نسبي في قيمة مستحقات الوقف للمستفيدين، وهذا الشرط يتم بيانه في عقد التأسيس للمصرف إذ يكون المساهمون على علم وموافقة على هذه البنود.

وبالنسبة إلى الاحتياطي القانوني ترى الدراسة إعفاء المصرف منها بالاتفاق مع الجهات التشريعية في الدولة وخاصة البنك المركزي بصفته بنك البنوك ومصدر التشريع للمصارف إضافة إلى أنه من أبرز الجهات المنشئة للمصرف الوقفي لاعتبارات عدة أهمها: أن المصرف الوقفي مؤسسة شبة حكومية يساهم فيها القطاع الفردي والحكومي، وكون الأرباح تصرف على وجوه البر والخير، كما أن المصرف بأدائه لواجباته المنوطة به يسهم في تخفيف العبء عن الدولة في دعم الفقراء، كما أن الإعفاءات التي يتمتع فيها المصرف تساهم في زيادة حجم رأس المال الموجة للاستثمار وهذا من شأنه زيادة الأرباح والإيرادات المتحققة.

ثالثًا: الأرباح المحتجزة: هي اقتطاعات من أرباح المساهمين يتم التحفظ عليها وترحيلها لسنوات لاحقة، بهدف دعم المركز المالي، واحتفاظ المصرف الإسلامي ببعض الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتباره مضاربًا بأموال المودعين؛ ومن ثم يمكنه تجنب جزءٍ معينٍ من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على المصرف من ظروف غير عادية[104]، وترى الدراسة اقتطاع جزء من أرباح المصرف الوقفي تحت مسمى أرباح وقف محتجزة يتم ترحيلها لسنوات لاحقة لدعم المركز المالي لا مانع منه كونه من عرف الجهاز المصرفي أو الشركات، ومما لا شك فيه أن هذه النسبة تؤدي إلى تخفيض الريع الموزع على مستحقيه، يقول قحف: (إذا كان سداد أقساط التمويل لتنمية الوقف الاستثماري الخيري يستلزم توقف توزيع إيراداته على المستحقين لأكثر من عام واحد، أو إنقاصها بأكثر من الثلث عما كانت عليه السنة السابقة لإنماء الوقف، فإن على الناظر الاستئذان خطيًّا من الوزارة المشرفة، ولا يجوز التعاقد على التمويل قبل صدور الإذن الخطي، ما لم يكن تنفيذًا لشرط الواقف)[105]، هنا الغاية من الاقتطاع ليس لغاية إنماء الوقف بل لدعم المركز المالي، والإجراء السليم طالما كان هذه الاقتطاع ضمن أعراف المؤسسات الاقتصادية التي يتم تحديدها من قبل الجهات الحكومية المؤسسة والداعمة كوزارة الأوقاف والبنك المركزي وبإذن وموافقة المساهمين حملة الأسهم.

لذا ترى الدراسة أن اقتطاع جزء من رأس المال كاحتياطي واحتجاز جزء من الأرباح يصب في مصلحة الوقف تسهم في ديمومته والمحافظة على استقرار ودعم المركز المالي خاصة في وجود بيئة تنافسية للمصرف الوقفي تتمثل في المصارف الإسلامية، ولا تكاد تخلو من ميزانية أي شركة اقتصادية، ويشترط في ذلك أن تكون في حدود منخفضة يتم الاتفاق عليها بين المساهمين والمؤسسين مسبقًا، كما أن أعفاء المصرف من الضرائب بما فيها ضريبة الدخل والزكاة[106] واستثمار رأس المال الوقفي واحتياطيات

الوقف[107] تعتبر ميزة للمصرف المقترح تسهم في زيادة الأرباح والعوائد المتحققة وهو هدف أساس للمصرف.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية

يعتمد المصرف على هذه المصادر بشكل كبير في تمويل أنشطته الاستثمارية وتوسيعها وتشكل الودائع أكبر الموارد المالية الخارجية في المصارف إذ إن جلَّ العمل المصرفي قائم عليها، إضافة للموارد الخارجية الأخرى، ويمكننا إجمالها بما يلي:

الودائع المصرفية: تعتبر موردًا ماليًّا مهمًّا للمصارف، لأنه يُعتمد عليها بشكل كبير في تمويل أنشطة المصارف الاستثمارية والتمويلية، وتُعد الودائع بأنواعها عدا (الجارية) حسابات مشاركة تحدد عوائدها نتائج الأعمال وفقًا لعقد المضاربة، وفق قاعدة الاستثمار وحصص المشاركة ونسبتها من الأرباح[108]؛ وتعلية على وقف النقد لصاحب الحساب الجاري الوقفي التبرع في العائد وعلى مقتضى شرطة من خلال الإقراض منه للمحتاجين ورده، وبالنسبة للحسابات الاستثمارية الوقفية يمكن التبرع في العائد وفي كلتا الحالتين يكون المصرف متوليًا وقيمًا على هذه الحسابات[109]، والتكييف الشرعي لهذه الحسابات؛ مسألة تأبيد الوقت، وإجازة توقيته كمصدر مالي، ومسالة الوقف الخيري والذري في صرف الريع والربح.

1-تأبيد الوقف: يعني ألا يكون للوقف أجل محدد ينتهي الوقف بانتهائه[110]، واتفق الفقهاء على جواز الوقف المؤبد[111] يفتح الباب أمام أصحاب الأموال بوقف مبلغ من المال على شكل حساب مصرفي على وجه التأبيد لا يمكن استرجاعها أو التراجع عنها وفق شروط الواقف صاحب الحساب.

2-توقيت الوقف: يعني تقييد المال الموقوف بمدة معينة يحددها الواقف[112]، ثم تعود ملكية الوقف للواقف، وقد أجاز فريق من الفقهاء تأقيت الوقف؛ رواية عن أبي يوسف من الحنفية[113]، قال ابن الهمام: (وإذا عرف عن أبي يوسف جواز عودة إلى الورثة، فقد يقول في وقف العشرين سنة: بالجواز، لأنه لا فرق أصلا)[114]، وهذا المعتمد عند المالكية والشافعية والحنابلة[115]، والتأقيت يراعي المصالح جميعًا؛ مصلحة الواقف وظروفه، والموقوف عليهم ومصلحتهم، إضافة لرعاية سلامة الأصل الموقوف وقدرته على الإنتاج خلال فترة الوقف[116]. وبناء على ما سبق يمكن إنشاء حسابات مؤقتة بفترة زمنية محددة يقوم المصرف بإدارتها ويتبرع الواقف بالأرباح المتحققة لجهات الخير مما يتيح الفرصة أمام أصحاب الفوائض المالية ويمكن الاستغناء عنها لفترة محددة والمشاركة في الوقف يُشترط على الواقف عدم السحب من هذا الحسابات قبل حلول أجل الاسترداد، وهذا يتطلب من المصرف استثمارها بالشكل والأجل المناسب مع الأخذ بعين الاعتبار المدة المحددة للحساب. وبهذا يوفر حدًّا من المرونة والتيسير على الواقفين والموقوف عليهم، إذ يتمكن أكبر عدد من الجمهور في المشاركة بهذا النوع من الأوقاف أي زيادة عدد الواقفين وأعداد المستفيدين الموقوف عليهم، وبذلك يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي في المجتمع المسلم[117].

1-الوقف الخيري: وهو الوقف الذي يتم فيه وقف المال على جهة خيرية ابتداءً لو لفترة محددة ومن ثم يكون على أشخاص معينين أو شخص بعينه[118]، أن يكون على برّ إذا كان الوقف على جهة عامة، لأن مقصوده التقرب لله[119]، يستفاد من ذلك في توجيه العوائد للمصارف العامة أو بما تراه الإدارة مناسبًا حال عدم تحديد الواقف جهة بعينها ولم يشرط شرطًا، وتأخذ شكل حسابات دائمة أو مؤقتة.

2-الوقف الذري: وهو الوقف على نسل الإنسان من ذكر وأنثى، يقول ابن قدامة: (وإن وقف على عقبه، أو ولد ولده، أو ذريته، أو نسله دخل فيه ولد البنين بغير خلاف علمناه)[120]، وجاء في الفتاوى الهندية:(إذا وقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آبائه إلى أقصى أب له في الإسلام)[121]. وهذا يفتح المجال لراغبين في وقف حسابات لذريته أو لذرية أخرى يحددها بعينها مع التزام المصرف بتوزيع العائد على هذه الجهة، سواء بشكل حسابات دائمة أو مؤقتة.

وتتنوع الودائع حسب رغبات واحتياجات العملاء ويمكن جملتها بما يلي:

أ-الحسابات الجارية: هي ودائع نقدية يودعها أصحابها في المصرف الإسلامي وتفويضه باستعمالها وله غنمها وعليه غرمها وتودع بقصد الحفظ وتيسير أعمالهم اليومية وتبقى تحت تصرف أصحابها مما يمكنهم من السحب منها بشكل جزئي أو كلي، ولا تشترك في الأرباح لكون المصرف ضامنًا لها (الخراج بالضمان)[122]، ولتشجيع أصحابها لا تحتسب مصاريف عليها[123]، والحساب الجاري الوقفي إما أن يأخذ شكل وقف مؤبد أو مؤقت وتكون الغاية منه تقديمها لغايات القرض الحسن للجهات المحتاجة.

ب-الحسابات الادخارية أو التوفير: هي حسابات يودعها أصحابها في المصارف لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي بغرض ادخارها لظروف مقبلة، ويسمح لهم بالسحب منها في أي وقت مع ضمان ردها كاملة[124]، إما أن تكون بتفويض بالاستثمار مقابل حصولها على ربح أو دون تفويض ولا تحصل على أرباح، وتتيح هذا الحسابات الفرصة أمام صغار المودعين للتعامل معها وتوفير وعاء ادخاري لتشجيع صغار المدخرين، وتساهم في توفير السيولة اللازمة للمصرف[125]، وتأخذ وقفًا مؤبدًا أو مؤقتًا والعائد المتحقق عليها يذهب للجهات الموقوف عليها ليس للواقف أي نصيب من الأرباح.

ج-الحسابات الاستثمارية: يعتبر هذا النوع مهمًّا جدًا وذا وزن ثقيل بالنسبة للمصرف وهي الأموال التي يودعها أصحابها بقصد الربح والنماء لأموالهم سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر[126]، وعادة تأخذ عقد مضاربة حيث يمثل المصرف المضارب والمودعين أرباب أموال، وتأخذ هذه الحسابات نوعين، إما بتفويض حيث يخول المصرف حق استثمارها في أي مشروع يراه مناسبًا ويكون لهذا الحساب آجال مختلفة ولا يجوز لصاحبها السحب منها قبل المدة المحددة، ويأخذ شكل المضاربة المطلقة، أو بدون تفويض فخيار تحديد المشروع الاستثماري يعود للمستثمر(المودع) في اختار المشروع الذي يريد وله أن يحدد المدة، ويأخذ شكل المضاربة المقيدة[127]، وفق المصرف الوقف في هذا النوع إما أن يكون مؤبدًا أو مؤقتًا والعائد يوزع على الجهات الموقوف عليها وتوجه الحسابات الاستثمارية للاستثمار فقط إي لا

يتوجه منها شيء للقروض الحسنة، وفي حالة كان الحساب مؤقتًا لا تجري أي عمليات سحب من مبلغ الحساب من قبل الواقف إلا عند انتهاء الأجل المحدد له.

حصيلة الصكوك وموارد صناديق الاستثمار: جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (178) (19-4) أنّ التصكيك (التوريق الإسلامي) هو إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو خليط بين الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلًا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه، حيث يمكن للمصارف الإسلامية إصدار صكوك تتعدد بتعدد صيغ الاستثمار الإسلامية وحصيلة هذه الصكوك تغذي المصرف بموارد مالية قائمة على غير القراض[128]، كما ويمكنها إنشاء صناديق استثمار الوقفية وهي عبارة عن (وعاء يتكون من مجموعة من الوحدات الوقفية المسبل ريعها تحت إدارة شخص مرخص له من هيئة السوق المالية)[129]. ويتم تقبل موارد مالية من الجمهور عبر عقود مخصوصة وهذه المبالغ المالية يعهد فيها المشاركون إلى المصرف لاستثمارها بالطريقة التي يراها مناسبة، ليتم تكوين صناديق استثمارية برأس مال محدد ويتم استثمار جزء من المال في مشاريع مختلفة عقارية أو تجارية[130]، وتتنوع صناديق الاستثمار الإسلامية ومن أهمها صناديق الأسهم الإسلامية، صناديق السلع وتنقسم: صناديق المرابحة، وصناديق السلم، إضافة لصناديق التأجير[131]، والمرجع الفقهي لهذه الصكوك والصناديق مشروعية وقف النقود والأسهم، وهذه المصادر المالية الخارجية تمكن المصرف الوقفي من التمويل والاستثمار بمرونة كافية.

المبحث الرابع: استخدامات أموال المصرف الإسلامي الوقفي

في هذا المبحث ستتناول الدراسة أوجه توظيف الأموال الوقفية والخدمات المصرفية في المصرف. حيث أتاحت الشريعة الإسلامية أمام المصارف الإسلامية العديد من صيغ وأساليب تثمير الأموال وتنميتها وهي نفسها يمكن أن يتم تشغيل أموال المصرف الوقفي من خلالها إضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية المختلفة وسيتم بيانها في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أساليب التوظيف الإسلامي لأموال المصرف الوقفي

أولًا: المرابحة للآمر بالشراء: المرابحة هي:" البيع برأس المال وربح معلوم"[132]، وبمقتضى عقد المرابحة للآمر بالشراء يتقدم العميل بطلب إلى المصرف الإسلامي، يطلب من الأخير شراء سلعة بمواصفات محددة، مرفقًا وعدًا منه بشراء المطلوب بالمرابحة، وبنسبة يتم الاتفاق عليها، ويدفع مقدم الطلب (العميل) الثمن بالأقساط حسب إمكاناته[133]، وللمصرف الوقفي إمكانية تفعيل هذه الصيغة لتلبية طلبات عملائه من شراء حاجياتهم سواء الاستهلاكية أو الانتاجية منها، محققًا عائدًا مناسبًا وسرعة تقليب رأس المال.

ثانيًا: التمويل بالمضاربة: يعني تقديم المال من جانب والعمل من جانب آخر على أن يكون الربح مشترك بينهما حسب الاتفاق[134]، وفي مقتضى التطبيق المصرفي لهذا العقد يقدم المصرفي الوقفي رأس المال إلى

طالب التمويل بعد تقديم الأوراق المطلوبة ويتولى المضارب إدارة المضاربة ويقتسم الربح بين الطرفين حسب الاتفاق، ولا بد للمصرف من أخذ بعض الإجراءات الوقائية لحماية رأس المال، ويمتاز عقد المضاربة في سرعة استعادة رأس المال وبالتالي البحث في فرص استثمارية جديدة.

ثالثًا: عقد المشاركة: يتيح هذا الأسلوب للمصارف الإسلامية فرصة تقديم التمويل والاشتراك بجزء من رأس المال لقاء حصة من الربح، ويوفر هذا العقد تمويل مشاريع جديدة أو أجرى عمليات توسع لمشروع قائم، وتأخذ المشاركة نوعين هما: المشاركة الدائمة والتي يقصد فيها بقاء المصرف في الشركة إلى حين الانتهاء منها وتصفيتها[135]. والمشاركة المتناقصة: وهي اشتراك المصرف الإسلامي مع شريك آخر أو مجموعة شركاء في رأس مال مشروع انتاجي، على أن يتنازل المصرف عن حصة للطرف الآخر دفعة واحدة أو بالتدريج حسب الشروط المتفق عليها[136]، وتنازل المصرف عن جزء من حصته في رأس مال الشركة مقابل جزء من إيرادات الشريك لقاء التنازل عن جزء من حصته وهكذا إلى انتهاء الشركة، أو أن يحدد نصيب كل من الطرفين على شكل أسهم ويتم بيع المصرف جزءًا من حصته بثمن يتم الاتفاق عليه أو مقابل حصوله على جزء من ربح الطرف الآخر ويعتبر ثمنًا لحصته[137]، هذا الأسلوب يمكن للمصرف الوقفي من الدخول في شركات دائمة أو بشكل مؤقت منها ويحصل على ربح لقاء حصته في رأس المال وبيع الجزء الأخر بشكل تدريج مما يمكن في تشغيل السيولة لدية وكذلك إمكانية الخروج من المشروع والدخول في أخرى أكثر ربحية.

رابعًا: عقد الإجارة: يُعرف عقد الإجارة بأنه: "بيع منفعة معلومة بعوض معلوم"[138]، إذًا الإجارة من العقود التي ترد على المنافع. وتُجري المصارف الإسلامية الإجارة بإحدى الطريقتين:

1-**الإجارة التشغيلية:** تتمثل في قيام المصرف الإسلامي بشراء أصول قابلة للتأجير وإعادة تأجيرها لطرف أخر للانتفاع بها لمدة من الزمن مقابل أجرة متفق عليها، وعادة تستخدم في الأصول المرتفعة القيمة والتي لا يقدر المستأجر على اقتنائها، وعند انتهاء الأجل يعيدها المستأجر للمصرف ويقوم الأخير بإعادة تأجيرها لطرف لمستأجر جديد[139].

2- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تعني تمليك منفعة أصل خلال مدة معينة للمستأجر مع وعد من مالك الأصل بتمليك الأصل إلى المستأجر نهاية المدة بسعر يتفق عليه الطرفان، وفيه يستوفي المصرف ثمن الأصل من أقساط التأجير خلال مدة العقد، وفي العادة يكون قسط بدل الإجار أعلى من الإجارة التشغيلية[140]. وفي نفس الطرق المطبقة في المصارف الإسلامية يمكن للمصرف الوقفي تطبيق الإجارة لما يحققه من مزايا للطرفين، واستغلال سيولة المصرف.

خامسًا: عقد السلم: يُعرف بأنه: "عقد موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد"[141]، ويحقق عقد السلم للمصرف الوقفي والذي صلب عمله في النقد الموقوف مزايا أهما: يستطيع المصرف الإسلامي تشغيل الأيادي العاملة في القطاع الزراعي، والحد من البطالة قدر الممكن والنهوض بالقطاع الزراعي والذي تعزف بعض المؤسسات عن تمويله، كما أنه أسلوب تمويلي مشروع يستطيع من خلاله

المصرف تشغيل أمواله وتحصيل الربح، مما يساعد المصرف الوقفي على المحافظة على أصوله النقدية[142]. ويطبق المصرف الوقفي عقد السلم عن طريق توفير التمويل اللازم للمزارعين مقابل شراء إنتاجهم أو توكيل المزارعين ببيع المحاصيل عن المصرف وتسليمه الثمن، أو التعاقد من طرف ثالث يستلم المحاصيل من المزارعين وتسليم الثمن للمصرف الوقفي.

سادسًا: عقد الاستصناع: عقد يتم فيه إيجاب من المستصنع وقبول من الصانع ويسمى المشتري مستصنعًا والبائع يسمى صانعًا والمتفق عليه مصنوعًا[143]، ويطبق هذا العقد في المصرف الوقفي في مجالات المقاولات والبناء[144]، وهذا العقد يمكن المصرف الوقفي من تزويد المشاريع الحرفية الصغيرة بالمواد الأولية، حتى يتم إخراجها منتجات نهائية، إضافة إلى إمكانية توجيه عقد الاستصناع للقطاع الثالث الجمعيات التعاونية والصناعات المنزلية والأسرية، ومساهمة المصرف في تسويقها على أساس المشاركة بجزء من الأرباح، مما يحد من نسبة الفقراء بالمجتمع[145].

سابعًا: القرض الحسن: هو: " دفع مال مثلي لآخر على وجه التبرع والإرفاق للانتفاع به على أن يرد مثله دون زيادة"[146]، ومن خلال هذا العقد للمصرف تقديم القروض الحسنة لعملائه، وذلك استنادًا لشرط الواقف ونوع الوديعة، إذ إن الغاية من وقف النقد أما للاستثمار أو للقرض كما ورد في المعيار الشرعي رقم (33): (يجوز وقف النقود، ويكون الانتفاع بها بما لا يؤدي إلى استهلاكها مع الانتفاع بها، مثل الإقراض المشروع)[147]، ويقدم هذا القرض للفقراء الذين لديهم أعمال صغيرة وليس لديهم ضمانات للحصول على تمويلات من مؤسسات تمويلية[148]، وحال تقاضي المصرف رسومًا أو أجورًا مقابل إصدار القرض ألا تتجاوز التكلفة الحقيقية لتقديم القرض[149].

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية الخدمات المصرفية لعملائها وهذه مكملة لعمل المصارف وهي من قبيل العمل المأجور ذي الربحية والمردود الاقتصادي للمصرف ويلعب المصرف دور الأجير المشترك ويتقاضى أجرًا معلومًا غير مرتبط بالتمويل والاستثمار، وأن كان العميل لا يملك الرصيد الكافي تدخل في باب التمويل، وللمصرف الوقفي الاستعانة بها لتلبية حاجات عملائه ومنها:

أولًا: الاعتمادات المستندية: هو عبارة عن تعهد المصرف فتح الاعتماد بناء على طلب عميله المستورد، يتعهد بموجبة بدفع مبلغ مالي معين لأمر شخص آخر وهو المصدر أو ما يسمى المستفيد[150]، تقدم الخدمة لغايات الاستيراد والتصدير ويمكن للمصرف الوقفي فتح الاعتمادات لعملائه بناء على طلبهم ويكون دور المصرف الإسلامي أما وكالة بأجر مقابل ما بذل من جهد في حال كان الاعتماد ممول ذاتيًا من العميل (مغطى بشكل كامل)، وأما أن يكون مقرونًا بتمويل كالمرابحة للآمر بالشراء أو المشاركة؛ أما بشكل كامل أو جزئي[151].

ثانيًا: خطابات الضمان: تعهد صريح يصدره مصرف، بأنه يقبل دفع مبلغ معين للمستفيد الذي يصدر الخطاب لصالحة، بناء على طلب العميل طالب الضمان في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزامه تجاه

المستفيد[152] تصدرها المصارف الإسلامية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم على أساس المشاركة مع العملاء واقتسام الأرباح، ومنها يكون مغطى كاملًا ويعتبر عقد وكالة[153].

ثالثًا: الصرف: بيع النقود ببعضها، وعلى المصرف الوقفي الالتزام بأحكام الصرف التي تقضي بوجوب القبض الفوري للبدلين دون فاصل زمني لقول النبي : يدًا بيد ولا مانع من المتاجرة بالنقود وتحقيق عوائد من الفرق بيع الشراء والبيع[154].

رابعًا: الحوالات المصرفية: هي أمر بالدفع صادر عن مصرف معين بناء على طلب شخص معين يأمر بموجبه مصرفًا آخر أو أحد فروعة بدفع مبلغ مالي معين لشخص معين أو عدة أشخاص معينين، وينشأ عنه توكيل من المصرف الآمر للمصرف المنفذ، إذا الحوالة المصرفية وكالة بأجر[155].

خامسًا: تحصيل الأوراق التجارية: تقوم الأوراق التجارية بوظيفة الوفاء بالدين، وتتم عملية تحصيل الأوراق التجارية في المصرف الوقفي من خلال إيداع العميل للورقة في المصرف من أجل تحصيل قيمتها، ثم يوجه المصرف خطابًا للمدين قبل موعد الاستحقاق يخطره بقيمة الدين وموعد الوفاء ورقم الوثيقة حتى يتم الوفاء بكامل قيمتها وبعد عملية التحصيل يودع المبلغ في حساب العميل لدى المصرف ويخبره بتحصيل قيمة الورقة[156]، ولا يجوز للمصرف حسم الورقة التجارية كون العملية تشمل الربا[157].

سادسًا: تأجير الخزائن الحديدية: يقوم المصرف بإعداد خزائن حديدية يقوم بتأجيرها لعملائه لغاية حفظ مستنداتهم السرية ومقتنياتهم الثمينة والنفيسة[158]، ويتقاضى المصرف الأجر مقابل تأجير هذه الخزائن.

رغم أن أساليب توظيف الأموال والخدمات المصرفية السابقة تستخدمها المصارف الإسلامية وهي مشروعة تسهل على المصرف الوقفي الاستعانة فيها والاستفادة بخبرة المصارف الإسلامية كما تخفض من نسب المخاطر التي تواجهها.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها:

أولًا: النتائج

1-ترجح الدراسة جواز وقف النقد لأنه واقع تقتضيه الضرورة، كما أنه ييسر على الواقفين وبالذات أصحاب الأوقاف الصغيرة المشاركة في الوقف وزيادة الجهات الواقفة، كما يسهل عملية استثمارها في المشاريع الأكثر ربحية، والذي يكون بدوره من المنافع المتحققة للموقوف عليهم.

2-أن الاستعانة بالأداة القانونية المنشئة للمصارف الإسلامية يسهل إنشاء المصرف الوقفي باعتباره مؤسسة مصرفية تقبل الودائع الوقفية ويزاول الأعمال المصرفية ويخضع لرقابة البنك المركزي، وله شخصية اعتبارية لها استقلال مالي وإداري.

3- يتمثل دور المصرف في رعاية وإدارة النقد الموقوف الولاية على الوقف في الفقه الإسلامي، لما لها من دور في المحافظة على المال الموقوف ويستحق أجرًا مقابل ولاية الوقف.

4-المصرف الإسلامي الوقفي هو مؤسسة مالية ومصرفية وقفية تؤدي الأعمال التمويلية والمصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتصرف العوائد على جهات البر والإحسان.

5-تتمثل مصادر أموال المصرف الذاتية بالأموال المقدمة من المؤسسات الحكومية والمساهمات الوقفية من حصيلة الأسهم، وأهم المصادر الخارجية هي الودائع الوقفية والتي أما أن تكون مؤبدة أو مؤقته بناءً على جواز تأبيد الوقف وتأقيته.

ثانيًا: التوصيات

1-يُطلب من البنك المركزي الأردني إنشاء مصرف خاص بأموال الوقف والواقفين لإدارة الأموال الموقوفة يضم القطاع العام والخاص مما يسهم في الحد من الفقر وإبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف بشكل عام والمصرف الوقفي بشكل خاص.

2-للمصارف الإسلامية تفعيل الوقف من خلال فتح حسابات وقفية متعددة مع مراعاة أحكام الوقف وضوابطه، ويُعد ذلك ضمن الدور الاجتماعي المنوط بالمصارف الإسلامية.

3-تخصيص مساق للوقف في الكليات الشرعية لمرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

المصادروالمراجع

المراجع باللغة العربية:

1-إدريس، عبد الفتاح محمود (2016). مظاهر ثبوت الذمة المالية للوقف، **مجلة البحوث والدراسات الشرعية**، مج6، عد59.

2-أنيس إبراهيم وآخرون (د.ت). **المعجم الوسيط**، ط2.

3-أونور، أبراهيم أحمد (2014). **رؤية لإنشاء بنك أوقاف**،Munich Personal RePEc Archive (MPRA) ، Paper No. 57105, posted 09 Jul 2014 07:57 UTC، P11

4-البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم (2011). **صحيح البخاري**، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة فياض، المنصورة، مصر.

5-بخضر، محمد سالم عبد الله (2017). **تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

6-البراري، معمر ناصر سليم (2020). **تفعيل دور الوقف في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

7-البشير، أحمد الصادق (1999). **الشركات في الفقه والقانون: ماهيتها-مشروعيتها-أحكامها**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.

8-البصري، أبو بكر محمد بن الحسن (1245ه). **جمهرة اللغة**، مج3، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

9-البوطي، محمد سعيد (د.ت). **الشخصية الاعتبارية أهليتها وحكم تعلق الزكاة بها**، الموقع الإلكتروني لموسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

10-التهاوني، ظفر أحمد العثماني (د.ت). **إعلاء السنن**، مج13، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

12-ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (2004). **مجموعة الفتاوى**، ج31، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية.

13-الجمل، أحمد محمد (2007). **دورنظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة**، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر.

14-الحجيلان، عبد العزيز بن محمد (د.ت). **الولاية على الوقف و أثرها في المحافظة عليه**، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية.

15-الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (2010). **مواهب الجليل في شرح مختصرخليل**، مج6، ط1، دار الرضوان.

16-الحنيطي، هناء محمد وملاحيم، ساري سليمان (2016). **تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.

17-الحنيطي، هناء والحوراني، ياسر (2016). وقف أدوات الإنتاج واستثمارها، **المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجل د2، ع1، عمان، الأردن.

18-بن حوحو، ميلود (2019). نحو مصرف إسلامي وقفي (دراسة في الأبعاد القانونية والشرعية)، **مجلة الاجتهاد القضائي**، مج12، عد2.

19-حيقة، بلخير (2018). **الوقف واستثماره في المجتمع الإسلامي نماذج وقفية من ولاية ورقلة**، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوداي، الجزائر.

20-الخن، مصطفى وآخرون (1992). **الفقه المنهجي على مذهب الأمام الشافعي**، مج5، ط3، دار القلم، دمشق، سورية.

21-الخياط، عبد العزيز (1994). **الشركات في الشريعة الإسلامية**، مج2، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

22-الخياط، عبد العزيز (1995). **الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، مج1، سلسلة الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ط5، (د.ب)، ص208.

23-دحيلة، نسرين ماجد وآخرون (2018). مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية تقدير اقتصادي إسلامي، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، مج14، عد4.

24-الدخيل، عبد الله بن محمد (2013). **الصناديق الاستثمارية الوقفية-دراسة نظرية تطبيقية**، جامعة الإمام محمد بن سعود، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية.

25-رحايمية، نور الدين (2018). **البنك الوقفي للتمويل الخيري "مشروع لمأسسة وقف النقود**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

26-الرملي، محمد بن أبي العباس (2002). **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، مج5، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

27-الزحيلي، وهبة (1989). **الفقه الإسلامي وأدلته**، مج8، ط2، دار الفكر، دمشق، سورية.

28-الزرقا، أحمد بن الشيخ محمد (1938هـ). **شرح القواعد الفقهية**، دار القلم للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، ص 429، منظور الحق، أنيس الرحمن (1430هـ). **قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها في المعاملات المالية**، أطروحة دكتوراه منشورة، دار ابن الجوزي، ط1، السعودية.

29-الزرقا، مصطفى أحمد (2010). **أحكام الأوقاف**، ط2، دار عمار، عمان.

30-زيد، محمد عبد المنعم (1996). **المضاربة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، مج7، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المعهد بالقاهرة، مصر.

31-زيد، مصطفى (1974). **أحكام الوصايا والاوقاف والنفقات**، جامعة بيروت العربية، كتب كزيدية أخوان بيروت، لبنان.

32-السهاني، عبد الجبار (2012). **الوجيز في التمويل والاستثمار وضعيًا وإسلاميًا**، مطبعة حلاوة، ط1، إربد، الأردن.

33-السهاني، عبد الجبار (2014). **الوجيز في المصارف الإسلامية**، مطبعة حلاوة، إربد، الأردن.

34-السهاني، عبد الجبار (2012). **الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف**، ط1، مطبعة حلاوة، إربد، الأردن.

35-سليمان، محمد جلال (2012)، **الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المجل د3. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص10.

36-سمحان، حسين والوادي، محمود (2012). **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، ط4، دار المسيرة، عمان الأردن.

37-الشامسي، جاسم بن سالم (د.ت). **ضوابط المصارف الإسلامية والمعاملات فيها وفقًا للقانون الاتحادي (6) لسنة 1985م**، الإمارات العربية المتحدة.

38-شبير، محمد عثمان (2007). **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامية**، ط6، دار النفائس، عمان، الأردن.

39-الشربيني، الخطيب (1997). **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج2، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

40-ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد (1997). **المغني**، ج8، ط3، دار عالم الكتب.

41-البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (1983). **كشف القناع عن متن الاقناع**، ج4، عالم الكتب بيروت، لبنان.

43-الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب (1994). **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3.

44-الشعيب، خالد عبد الله (2019). **النظارة على الوقف**، ط2، المكتبة الوقفية، الكويت.

45-الشمري، عبد الهادي عبد الله قاعد (2019). **دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية: المصرف الوقفي أنموذجًا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

46-الشيباني، محمد بن الحسن والسرخسي، محمد بن أحمد (1997). **شرح كتاب السير الكبير**، مج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

47-الشيخ عثمان، عمر محمد فهد (2009). **إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سورية، ص40.

48-الشيرازي، أبو أسحاق (1996). **المهذب**، ج3، ط1، دار القلم، دمشق، سورية.

49-صبحي، سمير (2015). **أحكام الوقف في ضوء الشريعة الإسلامية وفقًا للقانون السعودي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، مصر.

50-الصاوي، أحمد بن محمد (1995). **بلغة السالك لأقرب المسالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4.

51-صقر، محمد أحمد (1983). **النظرية الاقتصادية الكلية**، ط2، وكالة المطبوعات، الكويت.

52-الصوالحي، يونس (2018). تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية، **مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية**، مج8، عد2.

53-الصيفي، عبد الله علي، والسليم بدر علي (2010). الودائع في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها، **مجلة الجامعة الأردنية دراسات، علوم الشريعة القانون**، عمان، الأردن، مج 3، عد1.

54-طايل، مصطفى كمال (د.ت). **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، مطابع غباشي، القاهرة، مصر.

55-الطرابلسي، إبراهيم بن موسى (2006). **الإسعاف في أحكام الأوقاف**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

56-ابن عابدين، زين الدين ابن نجيم (1997). **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، مج5، ط1، دار الكتب العلمية.

57-ابن عابدين، محمد أمين (2003). **رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، تحقيق: عادل عبد الجواد علي معوض، مج9، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.

58-ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (2003). **حاشية ابن عابدين**، مج6، طبعة خاصة، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.

59-العاني، قتيبة عبد الرحمن (2013). **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.

60-عبد الحميد، عاشور عبد الجواد (2009)، **النظام القانوني للبنوك الإسلامية (دارسة مقارنة في وثائق تأسيس البنوك الإسلامية وتشريعات الشركات والبنوك والفقه الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مج5، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

61-عبد الرحيم، غازي (2014). المرابحة المصرفية وإشكالية المواعدة، **ندوة المصارف الإسلامية بين تحديات الواقع ورهونات المستقبل**، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

62-عبد العظيم، حمدي (2012). **خطاب الضمان في المصارف الإسلامية**، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مج2، دار السلام، مصر.

63-عبد القادر، الخيرو (2012). الشخصية الاعتبارية للوقف وأثرها في حمايته، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، عد2، الجزائر.

64-العتوم، عامر يوسف وربابعة، عدنان محمد (2015). استثمار الأموال الوقفية: مصادره وضوابطه، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، مج 11، عد2.

65-العجلوني، محمد محمود (2017). **البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، ط4، عمان، الأردن.

67-عريقات، حربي محمد وعقل سعيد جمعة (2010). **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن.

68-عزالدين، شرون ونور الدين، بوالكور (2013). دور المصارف (البنوك) الوقفية في التنمية، **المؤتمر العالمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة**، مختبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

69-العسقلاني، أحمد بن علي (د.ت). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط1، تحقيق عبد العزيز بن باز، محمد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، مصر.

70-بن عمارة، نوال صالح (2013). **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

71-العمر، فؤاد بن عبد الله والمعود، باسمة بنت عبد العزيز (د.ت). **قواعد حوكمة الوقف نظارة مؤسسة الوقف نموذجًا**، مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

72-عياض، القاضي (1998). **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، ط1، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر.

73-العيني، محمود بن أحمد (2000). **البناية شرح الهداية**، مج8، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

74-غربي، عبد الحليم عمار (2013). **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**، دار أبو الفداء للنشر، ط1، حماه، سورية.

75-الفاسي، محمد بن أحمد (د.ت). **شرح ميارة**، مج2، دار المعرفة، القاهرة، مصر.

76-فخرالدين، حسن بن منصور الأوزجندي (1892). **الفتاوى الهندية**، مج2، ط2، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.

77-القحطاني، سارة ملتع (2012). وقف النقود بين الاختلافات الفقهية والمقاصد الشرعية، مجلة **مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، مج16، عد47، مصر.

78-قحف، منذر (2006) **الوقف الإسلامي تطوره**، إدارته، تنميته، ط2، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، دمشق، سورية.

79-ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (2000). **المقنع في فقه الأمام أحمد بن حنبل الشيباني**، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، ط1، مكتبة السوادي، جد، السعودية.

-80ابن قدامة، موفق الدين، ابن قدامة، شمس الدين، المرداوي، علاء الدين (1995). **المقنع والشرح الكبيروالإنصاف**، تحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، مج16، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر.

81-القرطبي، أبي عبد الله محمد بن احمد (1938). **الجامع لأحكام القران**، مج6، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

82-قشوط، هشام كامل (2014). **المدخل إلى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه منشورة، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.

83-قشوط، هشام كامل (2018). **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

84-قنطقجي، سامر (2010). **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، ص213.

85-قيدوم، نجود (2019). الوقف المؤقت: حقيقته وتطبيقاته المعاصرة، **مجلة الإحياء**، مج 19، عد 23، الجزائر.

86-المرداوي، علي بن سليمان (1956). **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، مج7، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط1، مطبعة السنة المحمدية.

87-المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن (1996). **الهداية مع شروح بداية المبتدي**، ج4، ط1، إدارة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان.

88-مسلم، مسلم بن الحجاج (1991). **صحيح مسلم**، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مج3، ط1، دار الحديث.

89-المصري، رفيق يونس (2011). **فقه المعاملات المالية**، ط3، دار القلم، دمشق، سورية.

90-المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2004). **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جده، السعودية.

91-ابن مفلح، برهان الدين (2003). **المبدع شرح المقنع**، ج5، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.

92-الموسى، محمد بن إبراهيم وآخرون (2012). **الفقه الميسر**، مج5، ط2، مدار الوطن للنشر، الرياض، السعودية.

93-ابن نجيم، عمر بن إبراهيم (1997). **البحر الرائق شرح كنزالدقائق**، مج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

94-النمري، أحمد نبيل (1984). **دراسات في الثقافة المصرفية**، ط1، المطبعة الأردنية، عمان، الأردن.

95-الأمام النووي (1991). **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، اشراف زهير الشاويش، مج5، ط3، المكتب الإسلامي.

96-نور الدين، رحايمية (2018). **البنك الوقفي للتمويل الخيري "مشروع لمأسسة وقف النقود**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

97-ابن همام، محمد بن عبد الواحد السيواسي (2003). **شرح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي**، ج6، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

98-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017). **المعايير الشرعية**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، المنامة، البحرين.

99-الوادي، محمود الوادي وسمحان، حسين محمد (2012). **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط4، دار المسيرة.

100-وهيب، قحطان رحيم (2006). **مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي دراسة مقارنة**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.

101-اليحيى، فهد بن عبد الرحمن (د.ت) **البنك الوقفي**، مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل، لدراسات الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المراجع باللغة الانجليزية:

1-Ab Aziz, Muhammad Ridhwan (2017). "**DEVELOPING ISLAMIC WAQF BANK AS A MECHANISM FOR FINANCIAL SYSTEM STABILITY**, Journal Islamic Monetary Economics and Finance, Vol.3, No.1, p-ISSN:2460-6146.

2-Ab Rahman, Muhamad Firdaus (2017). **The Nature of Temporary Waqf, its Ruling and Public Interest**, GJAT, JUNE 2017, VOL 7 ISSUE 2, ISSN: 2232-0474, E-ISSN: 2232-0482.

3-Gabil, Hanan and others (2020)**, Towards Shari 'ah Compliant Waqf Bank**, Preprints (www.preprints.org) .

4-Havita, Sayekti, wafiroh (2013). **MODEL BANK WAKAF DI INDONESIA DALAM POTENSINYA UNTUK MENGEMBANGKAN WAKAF UANG DAN MENGATASI KEMISKINAN**, p6,https://www.neliti.com/publications/169718/model-bank-wakaf-di-indonesia-dalam-potensinya-untuk-mengembangkan-wakaf-uang-da. 21/9/2021.

5-Rozalinda & Nurhasnah (2020). **Bank wakaf mikro: the operations and its role towards muslim community economic empowerment in islamic boarding school in Indonesia**, ISLAM REALITAS: Journal of Islamic & Social Studies, Vol. 6, No. 1, P: 56.

6-Sulistiani, Siska Lis, And others (2019). **Micro Waqf Bank: New Sharia Financial Instruments in Indonesia**, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 409.

7-Umar, Umar Habibu (2021). **Accounting for Waqf Institutions: Business, Not-for-Profit or Hybrid Entities**? International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), Vol. 4(2), page 293-314, paper

القوانين والأنظمة:

1-عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي.

2-قانون (21) لسنة (1996) والمعدل بقانون (16) لسنة (2009) بشأن المصارف الإسلامية.

3-القانون الاتحادي رقم (8) لسنة (1984) بشأن الشركات التجارية.

4-قانون البنوك الأردني، رقم 28 لسنة 2000وتعديلاته.

5-قانون الشركات الأردنية رقم (22) لسنة (1997).

6-قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 2010م.

7-القانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنه 2010، بشأن المصارف، مادة (1).

8-مصرف أبو ظبي الإسلامي (2016). **تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة**.

9-النظام الأساسي لشركة البنك الإسلامي العربي.

مواقع شبكة الإنترنت:

1-الموقع الإلكتروني الراجحي، فرع الاردن:

http://www.alrajhibank.com.jo/ar/about-us/pages/default.aspx.

2-الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي الأردني: https://www.jordanislamicbank.com/ar/contenthg

3-الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف: https://www.awqaf.org.kw/ar/pages/waqfterminology.aspx

4-الموقع الإلكتروني لموسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي،

https://iefpedia.com/arab/?p=6379.

5-الموقع الإلكتروني القرة داغي:

www.qaradaghi.com

6-الموقع الإلكتروني لمجمع الفقه الإسلامي:

https://www.iifa-aifi.org/ar/2157.html

الهوامش:

(1) بن حوحو، ميلود (2019). نحو مصرف إسلامي وقفي (دراسة في الأبعاد القانونية والشرعية)، **مجلة الاجتهاد القضائي**، مج12، عد2.

(2) الشمري، عبد الهادي عبد الله قاعد (2019). **دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية: المصرف الوقفي أنموذجاً**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

(3) الصوالحي، يونس (2018). تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية، **مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية**، مج8، عد2.

(4) رحايمية، نور الدين (2018). **البنك الوقفي للتمويل الخيري "مشروع لمأسسة وقف النقود**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

(5) أونور، أبراهيم أحمد (2014). **رؤية لإنشاء بنك أوقاف**،Munich Personal RePEc Archive (MPRA) ، Paper No. P11 57105, posted 09 Jul 2014 07:57 UTC

(6) Gabil, Hanan and others (2020), **Towards Shari 'ah Compliant Waqf Bank**, Preprints (www.preprints.org) .

(7) Sulistiani, Siska Lis, And others (2019). **Micro Waqf Bank: New Sharia Financial Instruments in Indonesia**, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 409.

(8) Ab Aziz, Muhammad Ridhwan (2017). "**DEVELOPING ISLAMIC WAQF BANK AS A MECHANISM FOR FINANCIAL SYSTEM STABILITY**, Journal Islamic Monetary Economics and Finance, Vol.3, No.1, p-ISSN:2460-6146.

(9)Havita, Sayekti, wafiroh (2013). **MODEL BANK WAKAF DI INDONESIA DALAM POTENSINYA UNTUK MENGEMBANGKAN WAKAF UANG DAN MENGATASI KEMISKINAN**, p6,https://www.neliti.com/publications/169718/model-bank-wakaf-di-indonesia-dalam-potensinya-untuk-mengembangkan-wakaf-uang-da.

(10) البصري، أبو بكر محمد بن الحسن (1245ه). جمهرة اللغة، مج3، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ص156.

(11) أنيس، إبراهيم وآخرون (د.ت). المعجم الوسيط، ط2، ص1092.

(12) ابن عابدين، محمد أمين (2003). رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق: عادل عبد الجواد علي معوض، مج6، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ص519.

(13) الصاوي، أحمد بن محمد (1995). بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 4، ص9.

(14) الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب (1994). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص522.

(15) ابن قدامة، عبدالله بن أحمد (2000). المقنع في فقه الأمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، ط1، مكتبة السوادي، جد، السعودية، ص238.

(16) قحف، منذر (2000). الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، ط1، دار الفكر، دمشق، سورية، ص62.

(17) الجمل، أحمد محمد (2007). دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر، ص15.

(18)البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم (2011). صحيح البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر (نص الحديث)، كتاب الوصايا، حديث رقم (2772)، مطبعة فياض، المنصورة، مصر، ص432. مسلم، مسلم بن الحجاج (1991). صحيح مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة (يعني ابن سعيد) وابن حجر، قالوا: حدثنا إسماعيل (هو ابن جعفر) عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة (نص الحديث)، ط1، كتاب الوصية، باب الوقف، حديث رقم 1632، دار الحديث، مج3، ص1255.

(19)عياض، القاضي (1998). إكمال المعلم بفوائد مسلم، ط1، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ص375.

(20)البخاري، صحيح البخاري، حدثنا مسدد حدثنا يحيى حدثنا عُبيد الله قال: حدثني نافع عن ابن عمر (نص الحديث)، كتاب الوصايا، حديث رقم (2775)، مرجع سابق، ص433.

(21)العسقلاني، أحمد بن علي (د.ت). فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط1، تحقيق عبد العزيز بن باز، محمد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، مصر، ص405.

(22)مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، قالوا: حدثنا إسماعيل (هو ابن جعفر) عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة (نص الحديث)، مج3، كتاب الوصية، باب الوقف، حديث رقم 1631، ط1، دار الحديث، ص1255.

(23)عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مرجع سابق، ص373.

(24)الطرابلسي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، مرجع سابق، ص13

(25)القرطبي، أبي عبد الله محمد بن احمد (1938). الجامع لأحكام القران، مج6، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ص339.

(26) الخن، مصطفى وآخرون (1992). الفقه المنهجي على مذهب الأمام الشافعي، مج5، ط3، دار القلم، دمشق، سورية، ص12.

(27) حيقة، بلخير (2018). الوقف واستثماره في المجتمع الإسلامي نماذج وقفية من ولاية ورقلة، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوداي، الجزائر، ص15.

(28) الخن، وآخرون. الفقه المنهجي على مذهب الأمام الشافعي، مج5، ط3، مرجع سابق، ص12

(29) دحيلة، نسرين ماجد وآخرون (2018). مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية تقدير اقتصادي إسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج14، عد4، ص365.

(30)فخرالدين، حسن بن منصور الأوزجندي (1892). الفتاوى الهندية، مج2، ط2، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ص362. عابدين، محمد أمين بن عمر (2003). حاشية ابن عابدين، مج6، طبعة خاصة، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ص555.

(31)الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (2010). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، مج6، ط1، دار الرضوان، ص228.

(32) أبو العباس، شمس الدين محمد (2002). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مج5، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص362. الأمام النووي (1991). روضة الطالبين وعمدة المفتين، إشراف زهير الشاويش، مج5، ط3، المكتب الإسلامي، ص 315.

(33) ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد (1997). المغني، مج8، ط3، دار عالم الكتب، ص229. المرداوي، علي بن سليمان (1956). الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، مج7، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط1، مطبعة السنة المحمدية، ص10.

(34) ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد (1997). المغني، مج8، ط3، دار عالم الكتب، ص229.

(35)فخر الدين، حسن بن منصور الأوزجندي (1892). الفتاوى الهندية، مج2، ط2، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ص362. ابن نجيم، عمر بن إبراهيم (1997). البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ص218، عابدين، محمد أمين بن عمر (2003). حاشية ابن عابدين، مج6، طبعة خاصة، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ص555.

(36)الفاسي، محمد بن أحمد (د.ت). شرح ميارة، مج2، دار المعرفة، القاهرة، مصر، ص137.

(37)الشيرازي، أبو أسحاق (1996). المهذب، ج3، ط1، دار القلم، دمشق، سورية، ص673، الإمام النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، مرجع سابق، ج5، ص 315.

(38)ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (2004). مجموعة الفتاوى، ج31، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ص 234.

(39)قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: 140 (6/15) بشأن الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه، الدورة الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عُمان) من 14-19 المحرم 1425هـ، الموافق 6-11 آذار (مارس) 2004م، https://www.iifa-aifi.org/ar/2157.html الاستفادة 2021/9/19.

(40)أيوفي هي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، منظمة غير ربحية تساند المؤسسات المالية الإسلامية أصدرت 26 معياراً محاسبياً و58 معياراً شرعياً.

(41)هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017). المعايير الشرعية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، المنامة، البحرين، ص826.

(42)Sulistiani, Siska Lis, And others (2019). Micro Waqf Bank: New Sharia Financial Instruments in Indonesia, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 409, P: 3.

(43)القحطاني، سارة ملتع (2012). وقف النقود بين الاختلافات الفقهية والمقاصد الشرعية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مج16، عد47، مصر، ص183.

(44) الموسى، محمد بن إبراهيم وآخرون (2012). الفقه الميسر، مج5، ط2، مدار الوطن للنشر، الرياض، السعودية، ص246.

45() الإحلالي: " يخصص لمواجهة الإهلاك بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال في مواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر على حجم هذا الرصيد مثل البلى والهلاك أو التقادم أو التدمير الذي قد ينتج بفعل الحرائق أو الفيضانات أو الكوارث الأخرى"، صقر، محمد أحمد (1983). النظرية الاقتصادية الكلية، ط2، وكالة المطبوعات، الكويت، ص229.

(46) العتوم، عامر يوسف وربابعة، عدنان محمد (2015). استثمار الأموال الوقفية: مصادره وضوابطه، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 11، عد2، ص243.

(47) قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: 140 (6/15) بشأن الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه.

(48) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص826.

(49) دحيلة، نسرين ماجد وآخرون (2018). مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية تقدير اقتصادي إسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج14، عد4، ص374.

(50) زيد، مصطفى (1974). أحكام الوصايا والاوقاف والنفقات، جامعة بيروت العربية، كتب كزيدية أخوان بيروت، لبنان، ص126.

(51)البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج3، تم تخريج الحديث سابقاً، ص1255.

(52)العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مرجع سابق، ج5، ص384

(53)الشعيب، خالد عبد الله (2019). النظارة على الوقف، ط2، المكتبة الوقفية، الكويت، ص50.

(54)الشربيني، الخطيب (1997). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص509، ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد (1997). المغني، ج8، ط3، دار عالم الكتب، ص237. البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (1983). كشف القناع عن متن الاقناع، ج4، عالم الكتب بيروت، لبنان، ص268.

(55)المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن (1996). الهداية مع شروح بداية المبتدي، ج4، ط1، إدارة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، ص442.

(56) ابن قدامة، المغني، ج8، مرجع سابق، ص237.

(57) زيد، مصطفى. أحكام الوصايا والأوقاف والنفقات، مرجع سابق، ص126.

(58)الحجيلان، عبد العزيز بن محمد (د.ت). الولاية على الوقف وأثرها في المحافظة عليه، ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية، ص113.

(59)قحف، منذر (2000). الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، ط1، دار الفكر، دمشق، سورية، ص122-123

(60)Ab Aziz, Muhammad Ridhwan (2017). DEVELOPING ISLAMIC WAQF BANK AS A MECHANISM FOR FINANCIAL SYSTEM STABILITY, Journal Islamic Monetary Economics and Finance, Vol.3, No.1, p-ISSN:2460-6146, P:

(61)العمر، فؤاد بن عبد الله والمعود، باسمة بنت عبد العزيز (د.ت). قواعد حوكمة الوقف نظارة مؤسسة الوقف نموذجاً، مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، ص296.

(62) التهاوني، ظفر أحمد العثماني (د.ت). إعلاء السنن، مج13، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص216.

(63)الطرابلسي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، مرجع سابق، ص53.

(64)الشعيب، خالد عبد الله (2019). النظارة على الوقف، ط2، المكتبة الوقفية، الكويت، ص327.

(65)الخياط، عبد العزيز (1995). الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مج1، سلسلة الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ط5، (د.ب) ، ص208.

(66)البوطي، محمد سعيد (د.ت). الشخصية الاعتبارية أهليتها وحكم تعلق الزكاة بها، الموقع الإلكتروني لموسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، تاريخ الاستفادة: 2021/7/27: https://iefpedia.com/arab/?p=6379.

(67)البشير، أحمد الصادق (1999). الشركات في الفقه والقانون: ماهيتها-مشروعيتها-أحكامها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ص333.

(68)عبد الحميد، عاشور عبد الجواد (2009) , النظام القانوني للبنوك الإسلامية (دارسة مقارنة في وثائق تأسيس البنوك الإسلامية وتشريعات الشركات والبنوك والفقه الإسلامية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مج5، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص185.

(69)القرة داغي، الشخصية الاعتبارية، موقعه على الإنترنت www.qaradaghi.com تاريخ الاستفادة 2021/7/27م.

(70)المادة رقم (3) الفقرة (ب) قانون (21) لسنة (1996) والمعدل بقانون (16) لسنة (2009) بشأن المصارف الإسلامية.

(71)المادة رقم (20)، القانون الاتحادي رقم (8) لسنة (1984) بشأن الشركات التجارية.

(72)المادة رقم (4). قانون الشركات الأردنية رقم (22) لسنة (1997).

(73)المادة (1) من قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 2010م.

(74)عبد القادر، الخيرو (2012). الشخصية الاعتبارية للوقف وأثرها في حمايته، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عد2، الجزائر، ص106.

(75)إدريس، عبد الفتاح محمود (2016). مظاهر ثبوت الذمة المالية للوقف، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج6، عد59، ص219.

(76)قحف، منذر (2006) الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، ط2، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، دمشق، سورية، ص163.

(77)المادة (6) الفقرة (أ)، قانون البنوك الأردني، رقم 28 لسنة 2000وتعديلاته.

(78)القانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنه 2010، بشأن المصارف، مادة (1).

(79)الشامسي، جاسم بن سالم (د.ت). ضوابط المصارف الإسلامية والمعاملات فيها وفقاً للقانون الاتحادي (6) لسنة 1985م، الإمارات العربية المتحدة.

(80)المادة (1) من عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة البنك العربي الإسلامي الدولي.

(81)الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي الأردني: تاريخ الاستفادة 2021/8/14م: https://www.jordanislamicbank.com/ar/contenthg

(82)الموقع الإلكتروني الراجحي، فرع الأردن: تاريخ الاستفادة 2021/8/14 http://www.alrajhibank.com.jo/ar/about-us/pages/default.aspx.

(83)المادة (2). النظام الأساسي لشركة البنك الإسلامي العربي.

(84)مصرف أبو ظبي الإسلامي (2016). تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة، ص4.

(85)العجلوني، محمد محمود (2017). البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، ط4، عمان، الأردن، ص131.

(86)نور الدين، رحايمية (2018). البنك الوقفي للتمويل الخيري "مشروع لمأسسة وقف النقود، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص82.

(87)الخياط، عبد العزيز (1994). الشركات في الشريعة الإسلامية، مج2، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص168.

(88)المصري، رفيق يونس (2011). فقه المعاملات المالية، ط3، دار القلم، دمشق، سورية، ص270.

(89)Havita, Sayekti, wafiroh (2013). MODEL BANK WAKAF DI INDONESIA DALAM POTENSINYA UNTUK MENGEMBANGKAN WAKAF UANG DAN MENGATASI KEMISKINAN, p6,https://www.neliti.com/publications/169718/model-bank-wakaf-di-indonesia-dalam-potensinya-untuk-mengembangkan-wakaf-uang-da. 21/9/2021.

(90)Umar, Umar Habibu (2021). Accounting for Waqf Institutions: Business, Not-for-Profit or Hybrid Entities? International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), Vol. 4(2), page 293-314, paper 309.

(91)الشمري، عبد الهادي عبد الله قاعد (2019). دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية: المصرف الوقفي أنموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص105.

(92)أونور، أبراهيم أحمد (2014). رؤية لإنشاء بنك أوقاف،Munich Personal RePEc Archive (MPRA) ، Paper No. 57105, posted 09 Jul 2014 07:57 UTC، P11

(93)بن حوحو، ميلود (2019). نحو مصرف إسلامي وقفي (دراسة في الأبعاد القانونية والشرعية)، مجلة الاجتهاد القضائي، مج12، ع2، 520.

(94)عريقات، حربي وعقل، سعيد (2010). إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ص137.

(95)قشوط، هشام كامل (2018). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص331.

(96)الصوالحي، يونس (2018). تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، مج8، ع2، ص111.

(97) العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، مراجع سابق، ص176.

(98) الشيخ عثمان، عمر محمد فهد (2009). إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سورية، ص40.

(99) بن عمارة، نوال صالح (2013). المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص34.

(100) الفقرة (أ) المادة (62) قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000.

101() الأمانة العامة للأوقاف، https://www.awqaf.org.kw/ar/pages/waqfregulations.aspx، تاريخ الاستفادة 2022/01/06، الزيادة: "وهي التعديل في أنصبة ومرتبات المستحقين في الوقف بالزيادة ، بمعنى تفضيل بعض الموقوف عليهم على الباقين بشيء يميزهم به حين توزيع الغلة أو الزيادة في نصيب أحد الموقوف عليهم على الدوام ، وهو ما يستلزم النقصان إذا كان ما زاده يعود على باقي المستحقين"، الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف، النقصان: "وهو التعديل في أنصبة ومرتبات المستحقين في الوقف بالنقصان ، بمعنى أن ينقص من نصيب أحد الموقوفين عليهم أو بعضهم بأن يعطيه أقل مما أعطى غيره إذا لم تكن الأنصبة معينة ،وهو ما يستلزم الزيادة إذا كان ما نقصه يعود على باقي المستحقين" الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف،

102() التفضيل: تمييز بعض الموقوف عليهم عن بعض في أنصابهم من الريع، صبحي، سمير (2015). أحكام الوقف في ضوء الشريعة الإسلامية وفقاً للقانون السعودي، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، مصر، ص79.

(103)الزرقا، مصطفى أحمد (2010). أحكام الأوقاف، ط2، دار عمار، عمان، 168-169.

(104)سليمان، محمد جلال (2012)، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المجل د3. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص10.

(105)قحف، منذر (2006). الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، ط2، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، دمشق، سورية، ص173.

(106)اليحيى، فهد بن عبد الرحمن (د.ت) البنك الوقفي، مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل، لدراسات الأوقاف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص47.

(107)Gabil, Hanan and others (2020), Towards Shari 'ah Compliant Waqf Bank, Preprints (www.preprints.org) P: 10.

(108)وهيب، قحطان رحيم (2006). مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي دراسة مقارنة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ص16.

(109)السبهاني، الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف، مرجع سابق، ص161.

(110) الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف: تاريخ الاستفادة 2021/11/12. https://www.awqaf.org.kw/ar/pages/waqfterminology.aspx

(111)الموسى، وآخرون، الفقه الميسر، مرجع سابق، ص 244.

(112) Ab Rahman, Muhamad Firdaus (2017). The Nature of Temporary Waqf, its Ruling and Public Interest, GJAT, JUNE 2017, VOL 7 ISSUE 2, ISSN: 2232-0474, E-ISSN: 2232-0482, P: 178.

(113)ابن همام، محمد بن عبد الواحد السيواسي (2003). شرح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي، ج6، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص199.

(114)ابن همام، شرح القدير، ج6، ط1، مرجع سابق، ص199.

(115)الشيباني، محمد بن الحسن والسرخسي، محمد بن أحمد (1997). شرح كتاب السير الكبير، مج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص255-256، الحطاب، مواهب الجليل، مج6، مرجع سابق، ص234، الأمام النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج5، مرجع سابق، ص 325، الشربيني، مغني المحتاج، ج2، مرجع سابق، ص495، المرداوي، الإنصاف، مج7، مرجع سابق، ص29-30.

(116)Ab Rahman, Muhamad Firdaus (2017). The Nature of Temporary Waqf, its Ruling and Public Interest, GJAT, JUNE 2017, VOL 7 ISSUE 2, ISSN: 2232-0474, E-ISSN: 2232-0482, P: 184.

(117)قيدوم، نجود (2019). الوقف المؤقت: حقيقته وتطبيقاته المعاصرة، مجلة الإحياء، مج 19، عد 23، الجزائر، ص412.

(118)الزحيلي، وهبة (1989). الفقه الإسلامي وأدلته، مج8، ط2، دار الفكر، دمشق، سورية، ص162.

(119)ابن مفلح، برهان الدين (2003). المبدع شرح المقنع، ج5، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ص239.

(120)ابن قدامة، موفق الدين، ابن قدامة، شمس الدين، المرداوي، علاء الدين (1995). المقنع والشرح الكبير والإنصاف، تحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، مج16، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ص477.

(121)فخرالدين، الفتاوى الهندية، ج2، مرجع سابق، ص391.

(122)الزرقا، أحمد بن الشيخ محمد (1938ه). شرح القواعد الفقهية، دار القلم للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، ص 429، منظور الحق، أنيس الرحمن (1430ه). قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها في المعاملات المالية، أطروحة دكتوراه منشورة، دار ابن الجوزي، ط1، السعودية، ص626.

(123)وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص16-17

(124)ابو زيد، محمد عبد المنعم (1996). المضاربة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، مج7، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المعهد بالقاهرة، مصر، ص71.

(125)غربي، عبد الحليم عمار (2013). مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبو الفداء للنشر، ط1، حماه، سورية، ص285.

(126) الصيفي، عبد الله علي، والسليم بدر علي (2010). الودائع في المصارف الإسلامية: تخريجها، وكيفية توزيع أرباحها، مجلة الجامعة الأردنية دراسات، علوم الشريعة القانون، عمان، الأردن، مج 3، عد1، ص202-203.

(127)سليمان، محمد جلال (2012). الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، مصدر سابق، ص16.

(128)السبهاني، عبد الجبار (2012). الوجيز في التمويل والاستثمار وضعياً وإسلامياً، مطبعة حلاوة، ط1، إربد، الأردن، ص134.

(129)الدخيل، عبد الله بن محمد (2013). الصناديق الاستثمارية الوقفية-دراسة نظرية تطبيقية، جامعة الإمام محمد بن سعود، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ص193.

(130)الشيخ عثمان، إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص43.

(131)قشوط، هشام كامل (2014). المدخل إلى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي، أطروحة دكتوراه منشورة، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، ص225-229.

(132) الحنيطي، هناء محمد وملاحيم، ساري سليمان (2016). تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، ص61.

(133) عبد الرحيم، غازي (2014). المرابحة المصرفية وإشكالية المواعدة، ندوة المصارف الإسلامية بين تحديات الواقع ورهونات المستقبل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، ص176.

(134) شبير، محمد عثمان (2007). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامية، ط6، دار النفائس، عمان، الأردن، ص342.

(135) طايل، مصطفى كمال (د.ت). القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غباشي، القاهرة، مصر، ص195

(136)العاني، قتيبة عبد الرحمن (2013). التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، ص96.

(137)العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، المرجع سابق، ص100.

(138) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مج9، مرجع سابق، ص4.

(139)عريقات، حربي محمد وعقل سعيد جمعة (2010). إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، ص197.

(140) الوادي، محمود الوادي وسمحان، حسين محمد (2012). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط4، دار المسيرة، ص260.

(141)العيني، محمود بن أحمد (2000). البناية شرح الهداية، مج8، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص327.

(142)بخضر، محمد سالم عبد الله (2017). تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص221.

(143)قنطقجي، سامر (2010). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، ص213.

(144)البراري، معمر ناصر سليم (2020). تفعيل دور الوقف في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص73.

(145)الحنيطي، هناء والحوراني، ياسر (2016). وقف أدوات الإنتاج واستثمارها، المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجل د2، ع1، عمان، الأردن، ص39.

(146) بخضر، تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص191

(147)هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص826.

(148)Rozalinda & Nurhasnah (2020). Bank wakaf mikro: the operations and its role towards muslim community economic empowerment in islamic boarding school in Indonesia, ISLAM REALITAS: Journal of Islamic & Social Studies, Vol. 6, No. 1, P: 56.

(149)عزالدين، شرون ونور الدين، بوالكور (2013). دور المصارف (البنوك) الوقفية في التنمية، المؤتمر العالمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مختبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص13.

(150) النمري، أحمد نبيل (1984). دراسات في الثقافة المصرفية، ط1، المطبعة الأردنية، عمان، الأردن، ص11.

(151)شبير، محمد عثمان (2007). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامية، ط6، دار النفائس، عمان، الأردن، ص285.

(152)عبد العظيم، حمدي (2012). خطاب الضمان في المصارف الإسلامية، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مج2، دار السلام، مصر، ص111.

(153)عبد العظيم، خطاب الضمان في المصارف الإسلامية، مج5، مرجع سابق، ص181.

(154)السبهاني، عبد الجبار (2014). الوجيز في المصارف الإسلامية، مطبعة حلاوة، إربد، الأردن، ص183.

(155)سمحان، حسين والوادي، محمود (2012). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، ط4، دار المسيرة، عمان الأردن، ص286.

(156)العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص303

(157)قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (1) الدورة 16، المنعقد في مكة المكرمة، موقع مجمع الفقه الإسلامي الإلكتروني: تاريخ الاستفادة https://iifa-aifi.org/ar/1849.html.2021/11/11

(158)المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2004). الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جده، السعودية، ص198.

The Degree of Individuals' Awareness of Risks Associated with Crypto-Currency Trading

د. مروان محمد ابوعرابي*

تاريخ وصول البحث: 2022/1/26م تاريخ قبول البحث: 2022/3/27م

الملخص

هدفت الدراسة الحالية للوقوف على مدى إدراك ووعي الأفراد الأردنيين المستثمرين في تداول العملات الرقمية والبتكوين بدرجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها أموالهم. تم تبني المنهج الكمي من خلال توزيع استبيان على عينة من المستثمرين الأردنين على منصات تداول العملات الرقمية وتحصيل إجابات حول وعيهم بمخاطر تداول هذه العملات شاملة بذلك (التقلب، عدم التنظيم، القرصنة، والانقطاع). أجاب على الإستبيان (391) متداول في الأردن عام 2021. تم استخدام SPSSلتحليل إجاباتهم، وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن الأفراد الأردنيين كانوا على دراية بمخاطر تداول العملات المشفرة؛ كشفت إجاباتهم أنهم يعرفون من قبل أن التداول داخل أسواق العملات الرقمية قائم على مخاطر شملت بشكل أساسي بيئة تداول غير منظمة مما يعني التأمين أو الحماية، بالإضافة إلى مخاطر التعرض للخطأ والقرصنة ووقف تداول عملة حالية واستبدالها. أوصت هذه الدراسة بضرورة توعية الأفراد بمخاطر تداول العملات المشفرة، على الرغم من أنها تمثل فرصة استثمارية جيدة، إلا أن التداول ينطوي على الكثير من المخاطر، وقد تتجاوز الخسائر قيمة الأموال المتداولة.

*أستاذمشارك، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية المال والأعمال. جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Degree of Individuals' Awareness of Risks Associated with Crypto-Currency Trading

Abstract

The current research was carried out as an approach to measure to what extent are Jordanian individuals aware of crypto-currency trading risks. In order to achieve this aim, some risks were adopted including (Volatility, Unregulation, Susceptible to error and hacking, and Discontinuation) through an online questionnaire that was answered by (391) traders in Jordan in 2021. SPSS was used to analyze their answers and come up with a degree of awareness regarding trading in digital coins. Results of the study indicated that Jordanian individuals were aware of crypto-currency trading risks; their answers revealed that they knew before that trading within digital currency markets is based on risks that mainly included unregulated trading environment which means to insurance or protection, in addition to the risks of susceptible to error and hacking and discontinuation of trading a current currency and replace with another one. This study recommended that individuals should be made aware of the risks of cryptocurrency trading, although it represents a good investment opportunity, but trading involves a lot of risks, and losses may exceed the value of the funds traded.

Keywords: Crypto-Currency, Digital Coin, Bitcoin, Trading Platform, PayPal, Virtual Bank.

1-Introduction

The tremendous technological development that the world is witnessing has not only placed individuals' money in a plastic card or a smartphone, but has created for humanity currencies that you see and do not touch, it is a virtual currency that exists only behind the screen, and in fact it does not exist, it is not seen with the naked eye, but it has a material value. It may lead its owners to a lot of profits (Codrescu and Dobrescu, 2017). Kakushadze and Liew (2020) indicated that digital currencies are numbers and symbols found on the computer screen, and each currency has a specific symbol or sign that belongs to it; the idea of which is that they are initially not harmful to the environment in any way.

The Corona pandemic that swept the world led to an increase in the demand for contactless currencies, and what increased the world's interest in this type of currency is the emergence of one of the most important investors in the world, Elon Musk, who invested nearly 1.5 billion dollars in February 2020, and this matter led to encourage many to engage in this type of trading in the hope of creating instant wealth without hassle or effort (Musk, 2020). But after a while, Elon Musk suspended accepting crypto-currencies as a way to pay for Tesla cars due to many climate-related concerns on one hand, and on other hand, China's imposition of many restrictions on the use and circulation of those currencies. Crypto-Currency trading was well-received and many people invested not hundreds but thousands of dollars in this trade. Some of them believed that digital coins have a future and one day this idea will rule the world, others were attracted by the fortune that others made without burden and entered this world without a clue of its risks.

2-Study Problem

Kyriazis (2019) believes that the trading of digital currencies involves a lot of risks that must be taken into consideration before engaging in trading in an intangible digital currency, and Kyriazis (2019) adds that one of the most important risks known in trading digital currencies is the cyber-security risks, as the trader may be exposed to attacks from malware or targeting his account on the trading platform and stealing the data in it, in addition to the amount of digital currency being traded. And it is not only dependent on individual accounts, but even the block chain system can be hacked by manipulating the value of currencies and causing great turmoil in the financial market. As for Поляков

(2018), it was found that the problem of other unregulated trading process alone is a great danger, as individuals can invest and do a lot of digital currency trading through many platforms, but they are by their nature unregulated and not governed by a clear official body, and its function is only to facilitate communication between traders without regulation, insurance, rights preservation or compensation, which would increase the chances of potential problems between individuals and increase the gaps of fraud and fraud from certain parties. Durham (2020) added that the problem of the unregulated trading process is considered one of the biggest problems in the virtual currency markets, Latimer and Duffy (2019) stressed that the digital currency is now being viewed as an alternative currency to the legal currency approved in the state and involves many of us ambiguity and secrecy, in addition, Crypto-currency traders may be viewed as individuals financing terrorism, money laundering, or other illegal activities, so governments may prevent, restrict, ban or even regulate the trading and use of these currencies (Luu Duc Huynh, 2020).

The study of Liu and others (2019) indicated that there are many risks associated with cryptocurrency trading; in order to reach the nature of these risks, the researcher used the quantitative methodology by applying to a sample of traders for digital work between the years 2014-2018, and the study found as a result, most of the risks associated with it were Volatility, hacking and the fact that trading with crypto currency is basically unregulated.

From that point, current research is an approach of measure individuals' awareness of crypto-currency trading in Jordan based on adopting major risks associated with this type of trading that included (Volatility, Unregulated, Susceptible to error and hacking and Discontinuation). Risks were extracted from previous studies Demertzis and Wolff (2018); Liu et al (2019; 2021) and Ryznar (2018).

3-Study Objectives

Current study was carried out in order to identify how aware individuals in Jordan are aware of risks associated with trading crypto currency. From that aim, current study objectives were:

- Define the concept of crypto currency within a trading platform.
- Define the idea of crypto currency trading.
- Go through the idea of digital currency.
- Highlight the concept of risks associated with crypto currency.

4-Literature Review

This section is divided into four sections: the first section discusses the cryptocurrency, the second section presents the history of digital coins, the third section discusses trading digital coins, and the risks associated with trading digital coins is discussed in section four.

4.1. Cryptocurrency

Digital currencies are defined by Ma'amoun (2021) as a decentralized virtual digital currency. These currencies can be traded between individuals and companies. They are intangible and only appear in digital form, that is, they are a digital asset that exists on the computer as data and symbols, and the individual who owns Crypto-currencies to acquire a credit card and there is no intermediary to impose additional fees.

As for Subramaniam (2021), the digital currency is defined as a virtual encrypted financial currency that enables its owner to purchase products and services through the Internet based on owning a digital ledger based on strong encryption in order to protect virtual financial transactions based on this trading. With the development of the idea, traders began to confuse the trading of digital currencies and the concept of block chain, as many see that they refer to the same meaning, which is the digital currency. According to Coin et al (2020) stressed that there is a big difference between the two, as the digital currency, as mentioned earlier, is an encrypted virtual currency, while the block-chain is a word that refers to the technology that supports digital currency, it is a decentralized technology based on encrypted records spread within many computers; it is super-fast and

through it all digital financial transactions are managed. Kakushadze anda Liew (2020) pointed out that the block-chain process is the process of managing accounts through a huge network that gives customers a copy of the digital record and its transactions in order to add more confidence based on a very complex digital code.

4.2. History of Digital Coins

It is not as it is known that digital currencies appeared recently and that they are a product of yesterday, but that digital currencies have a long history that appeared in the late nineties of the last century and were widely used as a type of virtual financial transactions over the Internet (Bordo, 2021). As a result of its popularity over time, it has become the number one destination for online traders like all other currencies. Bordo (2021) indicates that the idea of digital currencies appeared in 1977 through the formation of an algorithm by Adi Shamir, Leonard Adleman, and Ronald Rivest, and this algorithm was the first nucleus of digital currencies known today as a means of obtaining revenue and money, and the name RSA was launched on this algorithm, which represents the abbreviation of the initials of its creators.

According to Di Pietro (2021) ,until 1993, a new digital currency appeared, the E-cash, which was the result of the research and inventions of the mathematician David Chum, and in order to prove the validity of his invention, he created the DigiCash company in order for his currency to be managed through the company and in an official way, however; his attempts failed as a result of the people and companies not being convinced at that time to trade his currency because electronic commerce in that period of time was not what it is now. In continuation to the development of digital currencies, the first digital bank was established in 1999, which has been a resounding success and continuity to this day, which is Pay Pal and specializes in transferring money via the Internet (Bogucki, 2017).

4.3. Trading Digital Coins

According to Pérez-Solà and Herrera-Joancomartí (2020), the idea of digital currency trading refers to an activity practiced by individuals that involves the sale and purchase of encrypted digital currencies through a specific platform, that the individual sells, buys, or exchanges a specific encrypted digital currency such as Bitcoin for another encrypted

currency such as Litecoin. And the process can be done through the exchange, sale, or purchase of a digital currency in exchange for a traditional paper currency, or vice versa, with the aim of profit (Sampson, 2018). Delfabbro et al (2021) and Putsorn et al (2019) argued that usually, trading takes place within the environment of encrypted exchanges, through the trader opening an account by filling out a form through the Internet and starting the trading process of buying, selling and bartering. It is worth noting that trading platforms usually accept all amounts and accept many operations such as withdrawal and deposit in both digital and traditional currencies, and there are other platforms that require the trader to create a portfolio for trading operations such as withdrawal, deposit, sale, purchase, and swap.

4.5. Developing E-Payment Approach

Since the emergence of digital currencies and their spread among the relevant platforms, many organizations have been exploiting the rush of individuals towards trading in digital currencies to include them in one of the electronic payment methods as a means through which digital currencies are used as one of the electronic payment methods for services and products (Mehilli, 2018).

The beginning of this emergence was in the United States of America as an initiative to accelerate the acceptance of digital currencies and consider them as an official and acceptable means of payment for any services or products that individuals purchase (Ansah et al, 2019). One of the first organizations to adopt digital currencies as an accepted electronic payment method was Pay Pal, and it gave individuals assets the opportunity to use digital currencies just like traditional currencies and prepaid cards (Saxena et al, 2021).

It is worth noting that what prompted organizations to authorize dealing with digital currencies as an electronic payment method came as a means to develop electronic payment methods in line with the acceleration in the spread of digital currencies and their widespread acceptance based on payment through digital currency and the fulfillment of the transaction value through the dollar based on the exchange rate (Liew et al, 2022). Subsequently, the rest of the organizations adopted payment through digital currencies such as Visa, which adopted payment through Bit coin.

4.6. Crypto Currency Trading in the Jordanian Environment

Because of unemployment and the great shortage of job opportunities, thousands of Jordanians turned to trading and trading in digital currencies despite the risks surrounding them. Al-Naimi and Yousef (2021) indicated that many reports issued by the Central Bank of Jordan mentioned that unemployment and the need to make profit are the motives The first for many Jordanian youths to enter this type of trading. D'Amato et al (2022) confirms that there are approximately 129 thousand Jordanians who trade in crypto currencies - most of them are males - sometimes earning close to 2000 dollars and sometimes not earning anything.

Sharma et al (2021) confirms that the State of Jordan prohibits trading in digital currencies for many reasons, including:

-Protection of customers due to their lack of experience in this field.

-Devaluation of the currency as a result of fluctuations in exchange rates.

-Possible losses due to fraud, hacking and theft.

-The absence of a legal framework that guarantees the right to appeal to the judiciary.

-Fear of money laundering operations and the financing of terrorist organizations.

Salhout and Bechter (2018) indicate that trading in digital currencies is useless as it is a game of gambling and despair of the lack of profitable investment opportunities. Therefore, young people must be made aware that some companies commit fraud by investing in these currencies.

But the Jordanian authorities' ban on trading in digital currencies did not prevent people from finding ways to buy them, and Jordanians who trade in digital currencies resort to intermediaries abroad or traditional methods such as paying in cash to the owner of the currency, which he transfers electronically to their accounts.

Based on literature review, the conceptual framework is illustrated as follow:

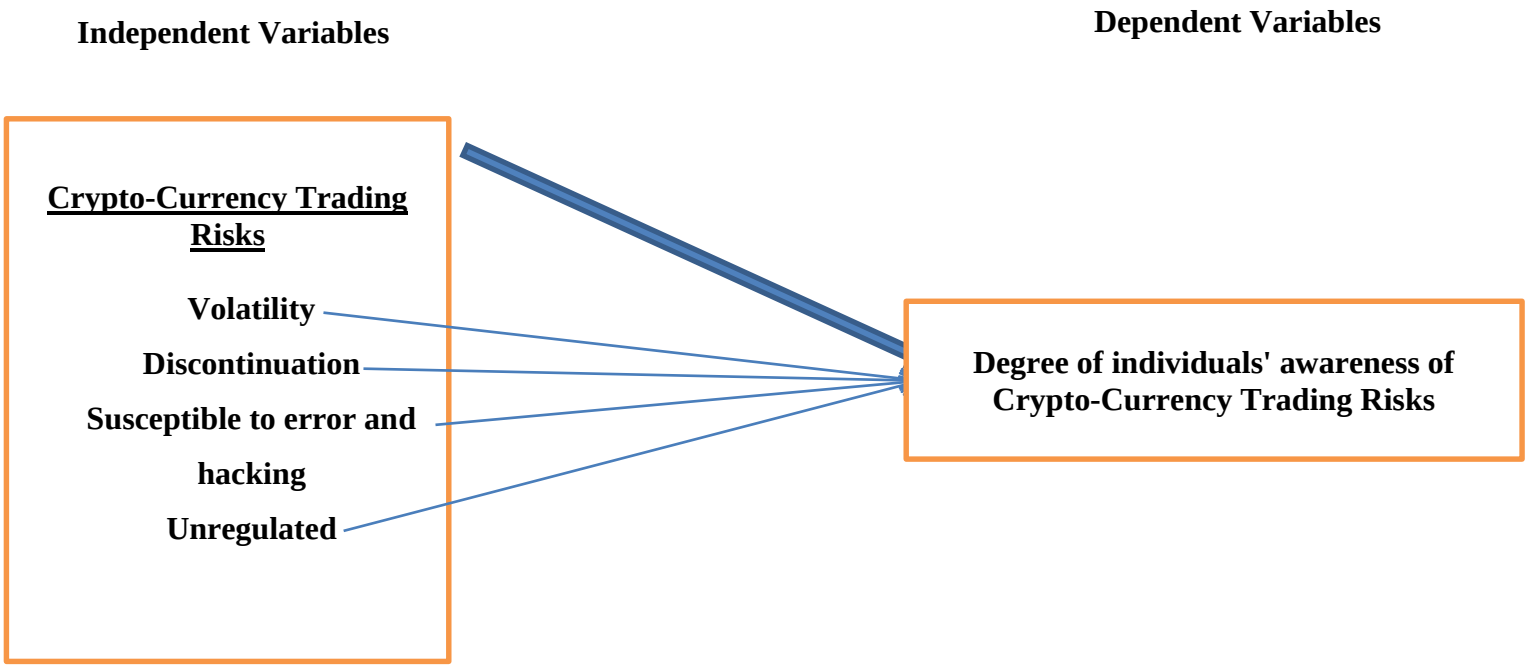

Figure 1. Conceptual Framework

As it can appear from above study model, the relationship between variable starts from the independent variable "crypto currency risks" reaching to the dependent variable which is "individuals' awareness" and these risks "volatility, discontinuation, hacking and regulation" and to what degree individuals might be aware of such risks when dealing with crypto currency.

Based on above conceptual framework; the following set of hypotheses was reached:

H: Risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks

H1: Volatility as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks

H2: Unregulated as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks

H3: Susceptible to error and hacking as a type of risks associated with crypto-currency trading increase the degree of individuals' awareness of these risks

H4: Discontinuation as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks

5.Research Methodology

5.1. Methodological Approach

Understanding to what degree individuals (traders) are aware of digital coins trading risks was tested through adopting the quantitative approach. This approach mainly depends on numerical data extracted from SPSS medium, this numerical data was later transformed into understandable information that explained the hypotheses of study.

5.2. Study Tool

Researcher adopted quantitative approach based on utilizing a questionnaire as a tool. The questionnaire consisted of statements related to the chosen risks associated with digital coins trading including (Volatility, Unregulated, Susceptible to error and hacking and Discontinuation) which were extracted from previous studies Demertzis and Wolff (2018); Liu et al (2019) and Ryznar (2018). The questionnaire consisted of two main sections; the first took into perspective demographics of study sample, while the other section consisted of statements related to study sub-variables. The questionnaire was built on likert 5 scale (1) Strongly disagree; (2) Disagree; (3) Neither agree nor disagree; (4) Agree; (5) strongly agree, and was uploaded on Google Forms for primary data collection.

5.3. Population and Sampling

Population of study consisted of Jordanian individuals trading in digital coins in Jordan; the population was reachable through uploaded online on Google Forms and left online for an amount of 12 weeks. Given the size of the population and researcher's inability to define it, it was decided to collected primary data form (500) individuals after the 12 weeks pass. In that sense, after 12 weeks, researchers extracted an excel sheet that contained primary data from (500) individuals who responded to the questionnaire. When screening data; it was found that (391) questionnaires were properly filled which indicated a response rate of (78.2%) as statistically accepted.

5.4. Statistical Processing

Analyzing primary data was done though SPSS; Cronbach's Alpha was utilized in order to test consistency of study tool, Alpha = 0.964 was higher 0.60 which was acceptable and referring to the consistency of study tool. Other statistical tests used were:

-Frequency and percentages

-Mean and standard deviation

-Simple regression

6.Analysis and Results

This section discusses the analysis of this study, demographic, descriptive statistics, and hypotheses testing are presented

6.1. Demographic Results

Table 1 shows the demographic statistics; frequency and percentages were calculated for the study sample demographics. It can be seen that most of individuals who responded to the questionnaire were males forming as much as 73.4% of the sample whose ages were more than 43 years forming 31.4% and who held BA degree forming 43.2% of the sample. Concerning experience in trading crypto-currency, results indicated that majority of sample had an experience of more than 10 years in dealing and trading with crypto-currency forming 41.2% of total sample.

Table 1. Demographic Statistics			
Gender			
		Frequency	Percent
Valid	Male	287	73.4
	Female	104	26.6
Age			
Valid	25-30	30	7.7
	31-36	119	30.4
	37-42	118	30.2
	+43	124	31.7

Qualifications			
Valid	Diploma	65	16.6
	BA	169	43.2
	MA	113	28.9
	PhD	44	11.3
Experience			
Valid	Less than a year	25	6.4
	2-5	70	17.9
	6-9	135	34.5
	+10	161	41.2
	Total	391	100.0

6.2. Descriptive Statistics

Table 2 presented descriptive statistics on sample responses to questionnaire. For that sake, both mean and standard deviation were calculated and results indicated that individuals had positive attitudes towards statements of questionnaire based on the fact that all of them scored higher than mean of scale 3.00 which was statistically positive .

The highest mean was for the benefit of statement articulated "Unexpected changes may lead to either losses or profits and I am aware of that " which scored 4.32/5.00 compared to the least mean for the statement articulated "I know the risks but I am willing to try" with mean of 3.72/5.00.

Such results indicated that individuals managed to answer statements according to scale with full understanding; they were aware of the orientation of statements and the language represented was understandable, clear and easy to digest.

Table 2. Descriptive Statistics		
	Mean	Std. Deviation
Crypto-Currency Trading Risks		
1.I am aware that trading digital currencies is based on risks	3.82	1.084
2.I can associate trading crypto-coins can end up with losses more than profits	3.95	1.078
3.I know the risks but I am willing to try	3.72	1.104
4.It is more of a gambling that a person knows	4.02	1.060
5.If it wasn't worth trading, it wouldn't have spread all over the world	3.82	1.075
6.The thing about trading crypto-currency is that it is money without tax	4.23	.792
7.I think digital coins trading is like gambling and sports betting	4.02	.932
Volatility		
1.Prices move sharply and suddenly	4.18	.739
2.Huge changes can happen overnight	4.16	.896
3.I am aware that my losses would be huge	4.01	.756
4.It is a type of gambling so I am not into it	4.32	.692
5.Unexpected changes may lead to either losses or profits and I am aware of that	4.32	.703
Unregulated		
1.I know that trading digital coins aren't regulated by the government	4.19	.659
2.I am aware that crypto-currency trading isn't approved by central banks	4.31	.758
3.With the more attention digital coins trading have gained, I think government will allow it soon	3.84	.974
4.Marketing for trading in crypto-currency attracts me a lot	4.24	.857
5.Trading in crypto-currency is a luxury not a necessity	3.96	.998
Susceptible to error and hacking		

6.I am totally aware that I may lose all my money due to human error	3.91	1.030
7.I can relate piracy and hacking to losing in digital coins trading	3.91	.833
8.I know that there is no insurance on piracy and hacking	4.26	.696
9.All trading channels are secured from hacking	3.91	.739
10.Millions of people do it; it has to be safe and secure	4.11	.834
Discontinuation		
1.A digital coin may stop all of a sudden	4.21	.822
2.There are no limits for coins mining or creation as well as discontinuation	4.15	.838
3.I am aware that I might be investing my money in nothing	4.20	.798
4.I know that discontinuation of digital coins is something a trader has to accept	3.88	.807
5.Discontinuation might happen suddenly and without prior notice	4.06	.900
6."Crypto-currency trading carries additional risks such as hard forks or discontinuation"	4.16	.894
7."When a hard fork occurs, there may be substantial price volatility around the even"	4.17	.807

The same process in table 2 was done on variables within table 3. Researcher calculated means and standard deviation of study variables in whole. It was seen through analysis that results were for the benefit of volatility as it appeared with mean of 4.19/5.00 followed directly by discontinuation which scored 4.11/5.00 appearing as positive.

Table 3. Descriptive Statistics		
	Mean	Std. Deviation
Crypto-Currency	3.9397	.82038
Volatility	4.1959	.60067
Unregulated	4.1069	.66897
Susceptible	4.0194	.67134
Discontinuation	4.1184	.71236

6.3. Hypotheses Testing:

This section demonstrates the hypotheses testing under study. The first hypotheses states that risks associated with crypto-currency trading increase the degree of individuals' awareness of these risks. Table 4 shows the regression model to test the hypothesis, as results, it can be shown that the F= 77.662 was significant and r = 0.668 reflected high correlation. Therefore, risks associated with crypto-currency trading increase the degree of individuals' awareness of these risks. Also, independent variables explain 44.6% of the variance in the dependent variable. The results indicate that the unregulated, susceptible, and susceptible are statistically significant where they record probability values less than 5%, Also, it is found that VIF values are less than 10, that means there is no Multicolleniarity.

Table 4: Risks associated with crypto-currency trading

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF
	B	Std. Error	Beta			
(Constant)	0.543	0.221		2.456	0.014	
Volatility	-0.033	0.103	-0.025	-0.324	0.746	3.997
Unregulated	0.259	0.134	0.212	1.929	0.054	6.374
Susceptible	0.383	0.144	0.313	2.657	0.008	7.686
Discontinuation	0.227	0.087	0.197	2.597	0.01	4.000
R Square	0.446					
F-Statistic	77.662***					

Concerning sub-hypotheses, linear regression is employed for all variables. Table 5 shows the results on volatility as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks. The results indicated that F= 176.882 was significant and r = 0.559 reflected medium correlation. So, Volatility as a type of risks associated with crypto-currency trading increase the degree of individuals' awareness of these risks.

Table 5: Risks associated with crypto-currency trading increase the degree of individuals' awareness of these risks					
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	0.736	0.243		3.024	0.003
Volatility	0.764	0.057	0.559	13.3	0.000
R	.559				
F-Statistic	176.882***				

Table 6 illustrates the findings on unregulated as a type of risks associated with crypto-currency trading increase the degree of individuals' awareness of these risks. It can be seen that F= 257.581 was significant and r = 0.631 reflected high correlation. So, Unregulated as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks.

Table 6: Unregulated as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks					
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.761	.201		3.792	.000
Volatility	.774	.048	.631	16.049	.000
R	.631				
F-Statistic	257.581***				

Table 7 illustrates the findings on susceptible to error and hacking as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks. The findings show that the F= 294.777 was significant and r= 0.657 reflected

high correlation. So, Susceptible to error and hacking as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks.

Table 7: Susceptible to error and hacking as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.715	.190		3.753	.000
Volatility	.802	.047	.657	17.169	.000
R	.657				
F-Statistic	294.777***				

Table 8 shows the results on discontinuation as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks. The results show that F= 232.721 was significant and r= 0.612 reflected high correlation. So, Discontinuation as a type of risks associated with crypto-currency trading increases the degree of individuals' awareness of these risks

Table 8: Discontinuation as a type of risks associated with crypto-currency trading increase the degree of individuals' awareness of these risks

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.038	.193		5.377	.000
Volatility	.705	.046	.612	15.255	.000
R	.612				
F-Statistic	232.721***				

5.Discussion, Conclusion and Recommendations

Individuals are trying to find ways for easy money, so, they have started to increase their trading levels in crypto-currency especially after Elon Musk dropped a huge amount of money in that space of trading. There are many risks that can influence individuals' trading in crypto-currency and cause a lot of losses and damage. Current research aimed at measuring the extent of Jordanian individuals' awareness of such risks and how they are dealing with the trading in crypto-currency along with their awareness of its risks. Quantitative approach was utilized through a questionnaire that was uploaded online through Google forms for 8 weeks. Total of (391) individuals responded to the questionnaire and SPSS was used in order to screen and analyze the gathered primary data. Research was able to reach following findings:

-Individuals seemed to have the needed level of awareness regarding crypto-currency trading risks but they still went into the process even though it is built on high risks

-All adopted risks seemed to have been digested and understood by individuals responding to questionnaire including (Volatility, Unregulated, Susceptible to error and hacking and Discontinuation), such variables scored a correlation to individuals' awareness

-The highest correlation was for the benefit of (Unregulated, Susceptible to error and hacking and Discontinuation)

-Volatility was the only variable which had a medium correlation through analysis

The state of lack of regulation and control by governments over the circulation and trade of digital and encrypted currencies increases the risk of illegal acts such as money laundering and terrorist financing, as this type of currency is (encrypted) i.e. anonymous, and therefore criminals can Running them in order to carry out their criminal activities in an environment that has no legal or even financial control. This is what agrees with Поляков (2018) and Durham (2020) when they pointed out that the idea of encryption in digital currencies contributed greatly to concealing the identity of many criminal operations, such as terrorist financing, money laundering, arms and drug trade.

Price instability and market fluctuations are also considered one of the most important risks of crypto-currency trading, as it is mentioned that in 2017, the price of Bitcoin reached

21 thousand US dollars, while today the same currency is traded at a value of 8 thousand US dollars, and this is a large fluctuation in the market within 4 years only. And this is what agrees with Demertzis and Wolff (2018) when they pointed out that price fluctuation is dangerous, but it is very natural in the crypto-currency market, as this type of currency is not supported by any real and real activities and does not have any physical origin and the price of the currency depends only on the confidence of the customer No more, and it does not have any traditional assets as well as the common currencies, in addition to that it is an illegal bug and has great legal endowments.

Hacking is also one of the most common risks of crypto-currency trading, as the user is not actually protected from hackers and speculators who could hack the wallet or website, which was also agreed on by Liu et al (2019) and Ryznar (2018).

The study proved through previous studies and analysis and its results that digital currencies and their circulation are not subject to the control of any government or central bank of any country, with the exception of digital currencies linked to traditional currencies such as the US dollar, the European euro, and the Japanese yen. And since the circulation of these currencies means the occurrence of exchanges that may be outside the systems of traditional banks, it is certain that their risks are high in terms of the inability to control the market and its prices and the inability of the Central Bank to stimulate the economy in the event of a state of recession or inflation.

The crypto-currency market is one of the most volatile trading environments, as the market witnesses a great and periodic change, in addition to the presence of many cases of trading suspensions for certain currencies, the production of new currencies, the disappearance of other currencies and many more. Recently, many retail stores have appeared that accept digital currency sales and consider it an official and acceptable sale and payment process, so that in Japan, the government agreed to use digital currencies officially in many commercial transactions.

The price of Bitcoin and crypto currencies in general is incredibly volatile because it is a very young and emerging market. It is not uncommon for the price of Bit coin to experience sharp fluctuations within a day or even within minutes. This makes trading a dangerous venture. Fundamentals usually support currencies in general. But bit coin is not a fully

functional currency, and its fundamentals are still emerging and evolving. As a long-term investment, it is useful to look at an all-time high.

Another reason Bit coin is so risky is that it is a tradable asset but is not backed by anything but its mathematical algorithm. Bit coin has value only because the people who trade it say it has value. There are no governments or regulatory agencies that help Bit coin retain its value. The value is basically configured, for there is no better option. In other words, as investor Warren Buffett said, bit coin has absolutely no unique value. This makes it an incredibly risky investment if the market decides it is no longer valuable.

One of the biggest arguments for investing in bit coin during and after the pandemic is that it is a great hedge against the inflation of fiat currencies, national banks, or even the entire financial system, should they fail. The pandemic has made these scenarios seem more plausible than ever, but thinking that Bit coin will be your salvation in these situations may be wrong.

If traditional currencies or traditional financial systems fail at all, governments and central banks will respond by holding tangible assets such as gold in vaults as an alternative, not crypto currencies such as Bit coin, although this is likely to change in the future with no guarantees of that. If the crash goes any further and stops modern technologies, electrical networks, or even the entire Internet, how can investors be reached? But, in general, the idea that many countries' governments – including Jordan – do not agree to adopt digital currencies for payment and purchase is seen as not an easy matter, especially with the fluctuations of the digital currency market, which is very large compared to the traditional digital currency market. The alarm is about the existence of a large gap that will increase the chances of loss for individuals, especially those who trade in large numbers, especially since the adoption of digital currencies by governments and central banks would change the features of the financial world, leading to governments losing their control over banks.

Based on previously presented results, current research recommended:

-Individuals should be made aware of the risks of crypto-currency trading, although it represents a good investment opportunity, but trading involves a lot of risks, and losses may exceed the value of the funds traded.

-Attempting to revive the economy and provide job opportunities in the Jordanian market to avoid unemployed youth losing their money from trading

-Regulating the process of crypto currency trading in Jordan in a more regulated and regulated manner

References

Al-Naimi, A. A., & Yousef, R. A. (2021). Trends of Fintech and Cryptocurrencies Jordan Recapitulation. *International Journal of Entrepreneurship*, *25*, 1-17.

Bogucki, B. (2017). Buying Votes in the 21st Century: The Potential Use of Bitcoins and Blockchain Technology in Electronic Voting Reform. Asper Rev. Int'l Bus. & Trade L., 17, 59.

Bordo, M. D. (2021). *Central Bank Digital Currency in Historical Perspective: Another Crossroad in Monetary History* (No. w29171). National Bureau of Economic Research.

Coin, A., Mulder, M., & Dubljević, V. (2020). Ethical aspects of BCI technology: what is the state of the art? *Philosophies*, 5(4), 31.

D'Amato, V., Piscopo, G., & Levantesi, S. (2022). Deep learning in predicting cryptocurrency volatility. *Physica A: Statistical Mechanics and its Applications*, 127158.

Delfabbro, P., King, D. L., & Williams, J. (2021). The psychology of cryptocurrency trading: Risk and protective factors. *Journal of Behavioral Addictions*.

Demertzis, M., & Wolff, G. B. (2018). The economic potential and risks of crypto assets: is a regulatory framework needed? (No. 2018/14). *Bruegel Policy Contribution*.

Di Pietro, M. (2021). Cryptocurrencies: A Legal Regulatory System. Available at SSRN 3811723

Dobrescu, E., & Dobrescu, E. M. (2017). The future of the artificial intelligence in economics and management. *Review of General Management*, 26(2), 81-9.

Duffy, M. (2019). Deconstructing Digital Currency and Its Risks: Why ASIC Must Rise to the Regulatory Challenge.

Durham, J. B. (2020). Cryptocurrency Risks. *The Journal of Investing*, 29(4), 43-66.

Kakushadze, Z., & Liew, J. K. S. (2020). Coronavirus: Case for Digital Money? *World Economics*, 21(1), 177-190.

Kyriazis, N. A. (2019). A survey on efficiency and profitable trading opportunities in cryptocurrency markets. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(2), 67.

Latimer, P., & Duffy, M. (2019). Deconstructing digital currency and its risks: Why ASIC must rise to the regulatory challenge. *Federal Law Review*, 47(1), 121-150.

Liew, E. J. Y., Peh, W. L., & Leong, Z. K. (2022). Perceived Trust and Confidence for Cryptocurrency Adoption: What Lies Ahead? In *Handbook of Research on Social Impacts of E-Payment and Blockchain Technology* (pp. 250-279). IGI Global.

Liu, Y., & Tsyvinski, A. (2021). Risks and returns of cryptocurrency. *The Review of Financial Studies*, 34(6), 2689-2727.

Liu, Y., Tsyvinski, A., & Wu, X. (2019). Common risk factors in cryptocurrency (No. w25882). *National Bureau of Economic Research*.

Liu, Y., Tsyvinski, A., & Wu, X. (2019). Common risk factors in cryptocurrency (No. w25882). *National Bureau of Economic Research*.

Luu Duc Huynh, T. (2019). Spillover risks on cryptocurrency markets: A look from VAR-SVAR granger causality and students' copulas. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(2), 52.

Maamoun, A. (2021). Elon Musk and Tesla: An Electrifying Love Affair. SAGE Publications: SAGE Business Cases Originals.

Mehilli, L. (2018). An empirical study on the adoption of cryptocurrency E-payment systems in Italian business platforms.

Musk, E. (2020). Tesla, Inc.

Pérez-Solà, C., & Herrera-Joancomartí, J. (2020). BArt: Trading digital contents through digital assets. *Concurrency and Computation: Practice and Experience*, 32(12), e5490.

Putsorn, J., Nontree, S., & Chomsiri, T. (2019). JS Digital Assets Trading System. In 2019 Joint International Conference on Digital Arts, Media and Technology with ECTI Northern Section Conference on Electrical, Electronics, Computer and Telecommunications Engineering (ECTI DAMT-NCON) (pp. 13-16). *IEEE*.

Ryznar, M. (2018). The Future of Bitcoin Futures. *Hous. L. Rev.*, 56, 539.

Salhout, S., & Bechter, C. (2018). Visionizing a Fiat Cryptocurrency.

Sampson, J. (2018). Secret digital coin mining and trading is a threat to your business. *Computer Fraud & Security*, 2018(4), 8-10.

Saxena, R., Arora, D., Nagar, V., & Mahapatra, S. (2021). Bitcoin: a digital cryptocurrency. In *Blockchain Technology: Applications and Challenges* (pp. 13-28). Springer, Cham.

Sharma, D., Verma, R., & Sam, S. (2021). Adoption of cryptocurrency: an international perspective. *International Journal of Technology Transfer and Commercialisation*, *18*(3), 247-260.

Subramaniam, S. (2021). A Study of the Futuristic Indicators with respect to Crypto currency. *Journal of Research Proceedings*, 1-8.

Yadav, S., Sharma, D., Mahakur, M., Aggarwal, K., & Rani, M. (2021). Design Regulation and Ramification—Stability in Crypto-currency, Investment in Crypto-currency, Benefits, Risks, Tips of Investments In Crypto-currency (Stable Coins). *International Research Journal of Modernization in Engineering Technology and Science*, 3(3)

Поляков, Д. Н. (2018). Problems of cryptocurrency regulation. *In Традиции и новации в системе современного российского права* (pp. 912-913).

Ansah, A. K. K., Adu-Gyamfi, D., & Anokye, S. (2019, February). Privacy Preservation of Users in P2P E-Payment System. In *2019 IEEE International Conference on Electrical, Computer and Communication Technologies (ICECCT)* (pp. 1-8). IEEE.

أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن

ناديه "محمدعلي"المبارك* **أ.د عبد الحكيم عقلة أخو ارشيده****

تاريخ وصول البحث: 2022/1/2م تاريخ قبول البحث: 2022/3/30م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن، وأجريت الدراسة في إقليم الوسط: العاصمة عمان والزرقاء والبلقاء. وعينة الدراسة هي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن. وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة. حيث استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة حيث تم توزيعها في المحافظات (عمان، الزرقاء، البلقاء) في إقليم الوسط في الأردن. وتم استبعاد محافظة مأدبا وذلك بسبب جائحة كورونا وظروف الحجر وضيق الوقت فيما يتعلق بتوزيع الاستبانة. أظهرت نتائج تحليل تباين الانحدار الخطي لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في التنمية الاقتصادية، وأنّ العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (246.514) عند مستوى دلالة (0.000)، واعتمادًا على النتائج ترفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ببعديها نوع المشروع وعدد العاملين فيه في التنمية الاقتصادية خلافًا لرأس مال المشروع الذي لم يكن له أي أثر في ذلك. كما أوصت الدراسة بضرورة توفير سبل التمويل الميّسر والمستدام للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الجديدة والقائمة، لاسيّما المشروعات المدرّة للدخل وكذلك المشغلّة للأيدي العاملة من خلال زيادة حجم تمويل هذه المشروعات خاصة في مراحلها الأولى.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، التنمية الاقتصادية، التمكين الاقتصادي، الأردن

* باحثه.

**أستاذ مشارك، قسم الإدارة العامه، كلية االأعمال. الجامعة الاردنية.

The impact of small and micro enterprises on economic development in the central region of Jordan

ABSTRACT

This study aimed to demonstrate the impact of small and micro enterprises on economic development in the central region of Jordan. The study was conducted in the central region: the capital, Amman, Zarqa, and Balqa. The study sample is small and micro enterprises in the central region of Jordan. The sample was selected by simple random method. Where the study used the quantitative method, and the study tool was represented by the questionnaire, which was distributedin the governorates (Amman, Zarqa, Balqa) in the middle region in Jordan. Madaba Governorate was excluded due to the Corona pandemic, quarantine conditions and lack of time regarding the distribution of the questionnaire. The results of the analysis of the linear regression variance of the impact of (SMES) combined in (ED) showed that the relationship between the independent and dependent variables follows the linear model as it reached (246.514) at a significance level of (0.000), and depending on the results, the null hypothesis is rejected and the alternative hypothesis accepted, meaning that there are an effect (SMES) on (ED). The results of the study showed that there is a statistically significant impact of (SMES) in their two dimensions, the type of project and the number of workers in (ED), unlike the project's capital, which had no effect on that. The study also recommended the necessity of providing easy and sustainable financing for new and existing small and micro projects, especially income-generating projects as well as employing manpower by increasing the financing volume of these projects, especially in their early stages.

Keywords: small and micro enterprises, economic development, economic empowerment, Jordan

1.1المقدمة

يعاني الأردن كغيره من الدول النامية من التحديات الاقتصادية منها شح الموارد الاقتصادية، نتج عنها تبعات كان من شأنها أن تثقل كاهل الدول مثل الفقر والبطالة؛ ما أوجب التفكير بحلول جادة تسهم في حل هذه المشاكل أو على أقل تقدير التخفيف من آثارها؛ فقد ظهر من بين هذه الحلول قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فقد لوحظ في الآونة الأخيرة ازدياد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، كذلك زيادة اهتمام جلّ الهيئات والمنظمات الدولية ودعمهما.

لقد شكّلت المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حوالي 95% من إجمالي الشركات في العالم؛ لهذا نالت هذه المشروعات أهمية كبيرة ومستمرّة لغاية الآن، فلا تخفى - على سبيل المثال لا الحصر - المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تجارب الدول الصناعية المتقدمة مثل هولندا واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا من مثل الهند وكوريا الجنوبية، وذلك لما تحققه من نمو اقتصادي وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية. حيث تسهم هذه المشروعات ما نسبته 64% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، وما نسبته 60% في الدول المتقدمة (العبد الله،2017).

أما في الأردن تحديدًا فقد تزايد عدد سكانه، وأعداد اللاجئين إليه إلى جانب شحّ موارده وإمكانياته المحدودة التي أسهمت في تضخم القطاع العام بالوظائف؛ ما أدى إلى تدني معدلات التوظيف وبالتالي ارتفاع معدل البطالة حيث وصل إلى 23% حسب دائرة الإحصاءات العامة لغاية الربع الثاني من عام 2020 (الإحصاءات العامة،2020)؛ ليسجل بهذا ارتفاعا ملحوظًا، لاسيّما في ظل جائحة كورونا التي أثقلت كاهله في مختلف القطاعات. ونتيجة لتركز فرص العمل في المدن الكبرى بشكل عام وفي العاصمة بشكل خاص؛ فقد دعت الحاجة إلى خلق مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، لاسيّما وأنها تتميز بتخطي عيوب الجغرافيا بانتقالها إلى كافة المحافظات في المملكة؛ والذي من شأنه أن يقلل من هجرة الباحثين عن فرص العمل من محافظات الريف إلى مراكز مدن المحافظات.

وعليه؛ فقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن.

2.1مشكلة الدراسة

يعاني الأردن كغيره من البلدان النامية من تدني مستويات التنمية الاقتصادية. ومن الأسباب التي تؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية، مشكلتا الفقر والبطالة، والتي تسعى الحكومة جاهدة للتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، لما لها من دور كبير في إيجاد فرص عمل وتوفير مصدر للدخل والمساهمة في التمكين الاقتصادي للأفراد وصولا إلى استقلالهم المادي. وبالإضافة إلى دور هذه المشروعات في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة

وإحداث التوازن التنموي الاقتصادي. فإن مثل هذه المشروعات تعاني من العديد من التحديات التي تحول دون تطورها مثل القيود التي تفرضها شروط منح القروض علاوة على فرض العديد من الضرائب والرسوم. حيث سعت هذه الدراسة إلى بيان أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة حول التساؤل التالي: ما أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن؟

3.1أسئلة الدراسة

تتمحور الدراسة حول الإجابة على التساؤلات الآتية:

1-ما مستوى الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن؟

2-ما مستوى الأهمية النسبية للتنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن؟

3-ما أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص العمل في إقليم الوسط في الأردن؟

4-ما أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل في إقليم الوسط في الأردن؟

5-ما أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي في إقليم الوسط في الأردن؟

4.1أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة العلمية في تسليط الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث تعريفاتها ومميزاتها ومدى أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية. وما تضمنته هذه الدراسة من بيانات تم جمعها حول مشكلة الدراسة. والوقوف على أسباب تدني مستويات التنمية الاقتصادية، وما نتج عنها من تدني مستويات الفقر وتراجع معدلات البطالة. بالإضافة إلى الخروج بنتائج وتوصيات ومقترحات لآليات تلك التوصيات، كأن تكون هذه الدراسة مرجعًا لدراسات لاحقة.

وتكمن أهمية الدراسة العملية من خلال المساهمة في تقديم فائدة علمية وتعريف الباحثين بهذه الدراسة وكيفية إجرائها. فضلًا عن المساهمة في التعريف بمدى قابلية وإمكانية تطبيق نتائج الدراسة التي توصلت إليها الباحثة على أرض الواقع.

5.1أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها مجتمعة (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في إقليم الوسط في الأردن.

ويتفرع عنه جملة من الأهداف الفرعية التالية:

1-التعرف إلى مستوى الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن.

2-التعرف إلى مستوى الأهمية النسبية للتنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن.

3-التعرف إلى أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص العمل في إقليم الوسط في الأردن.

4-التعرف إلى أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل في إقليم الوسط في الأردن.

5-التعرف إلى أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي في إقليم الوسط في الأردن.

6-تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن.

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة(**HO1**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن.

الفرضية الفرعية الأولى (**Ho1-1**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص للعمل في إقليم الوسط في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية (**Ho1-2**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل في إقليم الوسط في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة(**Ho1-3**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي في إقليم الوسط في الأردن.

7.1 أنموذج الدراسة

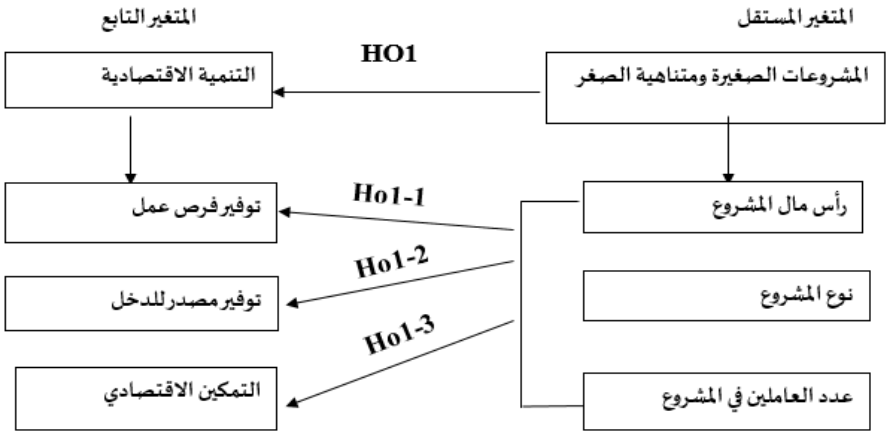

الشكل**1:** أنموذج الدراسة لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في إقليم الوسط في الأردن

*المصدر: تم تطوير النموذج من قبل الباحثة اعتمادا على المصادر التالية:

- فيما يتعلق بأبعاد المتغير المستقل إلى: (الضمور،2018) (Ayandibu and Houghton,2017) (حماد،2016) (العبد الله وعدوس،2017).

- فيما يتعلق بأبعاد المتغير التابع إلى: (شملاوي وسقف الحيط،2018) (طشطوش،2012) (Djabbar and Baso,2019) (الوليدات والخاروف،2019).

8.1 التعريفات العلمية والإجرائية

8.1.1 التعريفات العلمية

اختلفت الدراسات والمنظمات والبلدان في تحديد مفهوم واحد للمفاهيم والمصطلحات التالية وذلك لاختلاف المعايير التي تحدد طبيعة كل مصطلح، ولكن من الموضوعية بمكان توضيح المفهوم الأساسي الذي يتماهى مع المفاهيم المتعددة لكل مصطلح أو يحاكيها.

المشروع الصغير: هو كيان قانوني مستقل عن صاحبه ويتم إنشاؤه من أجل تحقيق الأرباح، ويكون عدد موظفي هذا المشروع ما بين (5 -20) موظفًا، ويكون مجموع أصولها أو حجم مبيعاتها أقل من مليون دينار أردني سنويا (الضمور،2018).

المشروع متناهي الصغر: تكون عادة غير رسمية ويتم إنشاؤها من أجل تحقيق الأرباح، ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها أقل من 100 ألف دينار سنويا، ويعمل به من (1-4) موظفين ويكون العمل بها

غالبا من المنزل وأحيانا ما يكون المالك هو من يدير المشروع، وقد تكون هذه المشروعات رسمية لكن عملياتها ضئيلة (العبد الله،2017).

التنمية الاقتصادية: هي الإجراءات المستدامة والمنسّقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى المتغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة، والأمن، والقراءة، والكتابة (Ayandibu and Houghton,2017).

توفير فرص عمل: هو إيجاد عمل لمن هو قادر على العمل ويبحث عنه وراغب فيه ويحقق له دخلا ماديا (الوليدات والخاروف،2019).

توفير مصدر للدخل: توفير دخل مادي يمكّن الفرد من توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية من غذاء وشراب، ومأوى، وصحة، وتعليم (النسور،2015).

التمكين الاقتصادي: هو العملية التي يستطيع فيها الأفراد الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرة الأفراد وتحكمهم بالموارد الاقتصادية المالية الأساسية وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحهم في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة (حماد،2016).

رأس مال المشروع: هو المال الذي يستثمره مالك المشروع الصغير والمتناهي الصغر عند إنشاء المشروع (شملاوي وسقف الحيط،2018).

عدد العاملين في المشروع: هم الأفراد الذين يقدّمون خدمة أو منتجا في المشروع الصغير والمتناهي الصغر (قرعوش وتركية،2019).

8.1.2 التعريفات الاجرائية:

المشروع الصغير: هو منشأة صغيرة يوفر فرص عمل تتراوح ما بين 5-20 موظفا بحيث لا يزيد رأس مال المشروع وأرباحه عن مليون دينار سنويا.

المشروع متناهي الصغر: هو منشأة صغيرة جدا ويكون مالك المشروع هو العامل الوحيد فيه وقد يعمل فيه من المنزل لكن قد يوفر هذا المشروع فرص عمل لحوالي 5 موظفين، بحيث لا يتجاوز رأس مال المشروع وأرباحه 100ألف دينار سنويا.

التنمية الاقتصادية: هي العملية التي تسعى بها المؤسسات والأفراد إلى تحسين مستوى المعيشة والاستفادة من الموارد المتاحة واستخدامها الأمثل لتحقيق الرفاهية وتطوير سبل العيش الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وذلك لارتباط التنمية ارتباطا وثيقا مع البيئة.

الفقر: هو عدم قدرة المواطن على الحصول على سبل العيش الكريم وعجزه عن تلبية احتياجاته الأساسية الضرورية من ماء وغذاء وتعليم وصحة وهناك خطان للفقر:

خط الفقر المطلق: يتمثل في توفير الحد الأدنى المطلوب من الاحتياجات الأساسية سواء أكانت غذائية أم غير غذائية مثل الغذاء، المشرب، المسكن، الصحة، التعليم والنقل.

خط الفقر النسبي: خط الفقر هنا غير ثابت وإنما يتغير بتغير مستوى الدخل ويقاس بنسبة دخل الأسرة إلى باقي دخل الأسر في المجتمع.

الحد من الفقر: توفير مصدر دخل لتأمين الحاجات الأساسية للأسرة من الغذاء، المشرب، المسكن، الصحة، التعليم والنقل.

البطالة: عدم قدرة الأفراد على الحصول على فرص العمل على الرغم من توافر الشروط الأساسية فيهم كأن يكونوا قادرين على العمل ولديهم الرغبة في العمل وما زالوا يبحثون عن فرص عمل.

الحد من البطالة: توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل ممن هم قادرون وراغبون وباحثون عن العمل.

التمكين: هو رفع مستوى وعي الأفراد والمجتمعات وتوسيع مداركهم وتعزيز قدراتهم وإمكاناتهم في التعامل مع الجوانب المختلفة في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتساع رؤيتهم للأمور بحيث تتعدد الخيارات أمامهم واتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المنشودة والخروج بنتائج مرجوة.

التمكين الاقتصادي: هو تمتع الأفراد والمجتمعات بمستوى عالٍ من الفهم والابتكار والإدارة والتنظيم وامتلاك القوة والقدرة على السيطرة والتحكم والتمتع بالصلاحيات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بها للوصول إلى النجاح وتحقيق التقدم الاقتصادي.

رأس المال: هو مبلغ من المال اللازم لإنشاء مشروع معين.

السوق: هو الأشخاص الذين يمكن تسميتهم بالزبائن أو العملاء الضروريين لاستهلاك منتجات المشروعات.

المستوى التعليمي: هو التحصيل الدراسي الذي تلقاه الفرد والمؤهل العلمي الذي حصل عليه سواء كان تعليما مدرسيا (ابتدائي، إعدادي، ثانوي)، أو تعليما متوسطا (دبلوم متوسط)، أو تعليما عاليا (جامعي).

9.1حدود الدراسة :

1-الحدود البشرية: أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

2-الحدود المكانية: إقليم الوسط في الأردن المتمثل بمحافظة العاصمة عمان ومحافظة الزرقاء ومحافظة البلقاء

3-الحدود الزمانية: السنة الدراسية 2021/2020

4-الحدود العلمية: متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة كما هي في نموذج الدراسة. حيث إن المتغير المستقل هو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ويتفرع منه الأبعاد التالية (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع).

والمتغير التابع هو التنمية الاقتصادية ويتفرع منها الأبعاد التالية (توفير فرص العمل، توفير مصدر للدخل، التمكين الاقتصادي).

10.1الدراسات السابقة

10.1.1 الدراسات باللغة العربية

تناولت دراسة **قرعوش وتركية (2019) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا: دراسة ميدانية في مدينة دير عطية"** وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في مدينة دير عطية في سوريا، ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتم القيام بمسح اجتماعي شامل لكل أفراد مجتمع البحث، حيث وصل عدد النساء اللواتي أنشأن مشاريع صغيرة في دير عطية في الفترة بين (2010-2019) 55 امرأة. وأظهرت النتائج مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين دخل الأسرة، ودور هذه المشروعات في تمكين المرأة وصقل شخصيتها وتمكينها اجتماعيا. ومساهمة هذه المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل والحد من البطالة بين النساء.

وفي دراسة **الوليدات والخاروف (2019) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا"** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع المدارة من قبل النساء في مأدبا، من خلال التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية صاحبة المشروع الصغير، والوقوف على الأسباب التي دفعت بهؤلاء النسوة إلى إنشاء مشروعات صغيرة لهن، وما العوامل التي ساعدتهن، وما الصعوبات التي واجهتهن، ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة قصدية من صاحبات المشاريع الصغيرة في محافظة مأدبا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بنوعيه الكمي والنوعي. حيث توصلت الدراسة إلى أن تحسين مستوى الدخل هو أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء هذه المشروعات الصغيرة، وأن صاحبات هذه المشروعات من حملة شهادة الثانوية العامة واللواتي لم يكملن تعليمهن العالي، وعانين من صعوبات الظروف الاقتصادية، وكثرة الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقهن.

أما دراسة **الشملاوي وسقف الحيط (2018) بعنوان "محددات تمكين المرأة في الدول العربية"** فقد هدفت إلى تقدير محددات التمكين التراكمي للمرأة في الدول العربية، ومدى اختلافها وفقا لمستويات الدخل، من خلال الاعتماد على تقارير الفجوة الجندرية العالمية للفترة ما بين (2006-2015). ولقياس متغيرات الدراسة تم بناء نموذج قياسي لتقدير مؤشر التمكين التراكمي من خلال رصد أثر كل من التمكين الاقتصادي والتعليمي والسياسي والصحي على التمكين التراكمي للمرأة. ومجتمع الدراسة

هو 15 دولة عربية. ولتقدير محددات مؤشر التمكين التراكمي للمرأة، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية. حيث توصلت الدراسة إلى أن ثمة تباينًا حول درجة التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى مستوى الدخل في تلك البلدان، حيث وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل والتمكين الاقتصادي للمرأة، وبالتالي ينعكس على دور المرأة في التنمية والتقليل من نسبة البطالة بين الإناث.

وفي دراسة **العاجيب (2017) بعنوان "أثر تمكين المرأة على نمو الأعمال الريادية في الأردن"**هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تمكين المرأة على نمو الأعمال الريادية في الأردن. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة وعمل لقاءات. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على عدد من منظمات المجتمع المدني المعنية بدعم وتمكين المرأة في الأعمال الريادية في الأردن. حيث تكونت العينة من (250) من رائدات الأعمال اللاتي تلقين دعما من هذه المنظمات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي والنوعي. حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة مواصلة هذه المنظمات جهودها لتمكين المرأة اقتصاديا وماليا؛ وما لهذا الأمر من أثر إيجابي واضح على نمو الأعمال الريادية؛ ما انعكس هذا إيجابيا على دور المرأة في التنمية في المجتمع.

وفي دراسة **العبد الله وعدوس (2017) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد"** حيث هدفت الدراسة إلى بيان مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في محاربة الفقر والحد من البطالة وبيان أثر المشروعات الصغيرة في تحسين الوضع المعيشي والدخل للمستفيدين من هذه القروض. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة مريحة لتعذر الوصول إلى العينة العشوائية. ومجتمع الدراسة هو جميع المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة قيمة القروض بشكل عام، وتصميم برامج إقراضية من شأنها جذب الشباب من (20-30) من خلال أقساط مريحة ومرابحة تفضيلية.

أما دراسة **خمش، خزاعي والسرحان (2016) بعنوان "أثر المشاريع الميكروية في حياة الشباب في الأردن: دراسة ميدانية"** فقد هدفت إلى التعرف إلى أثر المشاريع الميكروية في حياة الشباب المستفيدين منها في عمان في الأردن، والتعرف كذلك إلى أثر هذه المشاريع على حياة الشباب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لهم ولأسرهم. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية تتكون من (300) من أصحاب هذه المشاريع في محافظة العاصمة عمان. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وتوصلت الدراسة إلى أن 26% من المبحوثين يصل دخلهم الشهري من هذه المشاريع ما بين 500-899 دينارا أردنيا، وما نسبته 22,7% منهم يزيد دخله عن 900 دينار أردني. و27% منهم يتمكن من الادخار شهريا في البنوك أو البيت.

أما دراسة **حماد (2016) بعنوان"دور و اقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف"** فهدفت إلى التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف المصري. ولقياس متغيرات الدراسة تم الاعتماد على الملاحظات والمقابلات مع الحالات التي تم اختيارها وبلغ عددها 50 امرأة من النساء المعيلات. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية في قريتين في الريف المصري. وأوصت الدراسة بضرورة وجود استراتيجيات شاملة لدعم المرأة وتمكينها لما لها من دور فاعل وكبير في تنمية المجتمع.

وفي دراسة **النسور (2015) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن: بحث ميداني في محافظة البلقاء"** هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء في الأردن. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية ممثلة ب (150) موظفا وموظفة من مديريات التنمية الاجتماعية القائمين بأعمال المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء. حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام من قبل المؤسسات المعنية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة، وضرورة استقطاب الشباب والإفادة من طاقاتهم واستثمارها في المشروعات الصغيرة التي من شأنها أن تسهم في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

وفي دراسة **القرارعة (2012) بعنوان "أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من مؤسسات التمويل الحكومي في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حال/ محافظة الطفيلة في الأردن"** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المشاريع الممولة من مؤسسات التمويل الحكومية لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة في محافظة الطفيلة في الأردن. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية المتمثلة ب (300) من أصحاب المشروعات الصغيرة في محافظة الطفيلة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي والتاريخي والاستقرائي معًا. حيث أثبتت نتائج الدراسة استحداث فرص عمل جديدة نتيجة إقامة هذه المشاريع؛ ما أدّى إلى انخفاض معدلات الفقر والبطالة في محافظة الطفيلة. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في تحسين مستوى الدخل الفردي في المناطق النائية.

دراسة **حداد والخطيب (2005) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن"** ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم والخصائص، وما هي مميزاتها ومحدداتها، وما هو واقع هذه المشروعات في الأردن، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي العام، كما تناولت الدراسة مصادر التمويل لهذه المشروعات، والتحديات التي تعيق تطورها، وناقش الباحثان أثر هذه المشروعات على الاقتصاد الأردني ، واختتما دراستهما بإظهار أهم النتائج التي توصّلا إليها مع تقديم بعض التوصيات.

10.1.2 الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة **Tasdo et al (2020) بعنوان " Construction Micro, Small and Medium Enterprises (CMSMEs) Innovations"–**

الابتكارات في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر- وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى أنواع الابتكارات في هذه الشركات لا سيّما أن الابتكار هو جوهر الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ولقياس متغيرات الدراسة تم استخدام المقابلة شبه المنظمة. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية في (14) ولاية من أصل (19) ولاية في نيجيريا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي النوعي. وأظهرت النتائج أن ابتكار المنتج هو النوع الرئيسي من أنواع الابتكارات التي تركز عليها هذه الشركات. كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالأنواع الأخرى للابتكارات داخل هذه الشركات.

دراسة **Djabbar and Baso (2019)** بعنوان **"The Development of Small and Medium Enterprises in North Kolaka Regency"-**

تطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة في شمال كولاكا ريجنسي – وهدفت الدراسة إلى تحليل ووصف تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شمال كولاكا ريجنسي، حيث ركزت على تعظيم الإمكانات الموجودة في شمال ريجنسي من أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولقياس متغيرات الدراسة تم استخدام الملاحظة والمقابلة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من أصحاب المشاريع الصغيرة في شمال كولاكا ريجنسي. واستخدمت الدراسة المنهج النوعي ونوع البحث هو البحث الإجرائي، وأظهرت نتائج الدراسة أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة شمال كولاكا لا تزال تعتمد بشكل كبير على ما توفره الحكومة المحلية من خلال خدمات التعاونيات والشركات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك الوصول إلى رأس المال وتوفير السوق وزيادة قدرات الموارد البشرية.

دراسة **Ayandibu and Houghton (2017)** بعنوان **"The Role of Small and Medium Scale Enterprise in Local Economic Development" –**

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية - وهدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على المشروعات الصغيرة في جنوب إفريقيا، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي. وأظهرت النتائج ما تحققه هذه المشروعات من تنمية الريادة وتوفير فرص عمل وتخفيض معدلات الجريمة، وتعزيز القدرة الإنتاجية وخلق نظام اقتصادي مرن بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، وخلق فرص للعمل من خلال أنشطة بسيطة ذات قيمة مضافة في الاقتصادات القائمة على الزراعة. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على المشروعات القائمة وتوفير الدعم لإنشاء مشروعات جديدة.

وفي دراسة Wilcos (2011) **"The Increasing Importance of Credit Unions in Small Business Lending"**

الأهمية المتزايدة في إقراض الاتحادات الائتمانية في المشروعات الصغيرة - وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى الاختلاف بين إقراض البنوك وإقراض الاتحادات الائتمانية للمشروعات الصغيرة، كما أظهرت الدراسة أهمية الاتحادات الائتمانية فيما يتعلق بدعم المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة، ولقياس متغيرات الدراسة تم استخدام الاستبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على البنوك والاتحادات الائتمانية في الولايات المتحدة، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، وأظهرت النتائج أن الاتحادات الائتمانية هي أكثر أهمية بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أسهمت هذه الاتحادات في زيادة عدد المشروعات الصغيرة وتنوعها؛ ما أدى إلى توفير فرص عمل، والحد من البطالة.

وفي دراسة Babtope and Akintunde (2010) **"A study of Small and Medium Scale Industrial Development in Ondo state, Nigeria"**

- دراسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة أوندو في نيجيريا- هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة أوندو في نيجيريا، وكذلك معرفة دور هذه الصناعات في تعزيز التنمية، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال الملاحظة والمقابلة. وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة في ولاية أوندو في نيجيريا. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وأشارت النتائج إلى مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والبطالة.

أما في دراسة Singh et al (2009) **"The Competitiveness of SMEs in A globalized – Economy, Observations From China and India"**

القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، دراسة حالات من الصين والهند- فهدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياسات الحكومية المتبعة لتطوير التنافسية من خلال الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه هذه المشروعات، ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير استبانة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على المشروعات الصغيرة في الهند والصين، حيث استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وأشارت النتائج إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى التطوير، كما أشارت النتائج أن كلًا من الهند والصين قامتا بتطوير برامج من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بهذه المشروعات .

- وأخيرا دراسة Mawa (2008) **"Impact of Micro-Finance Towards Achieving Poverty Alleviation"**

أثر التمويل الأصغر في الحد من الفقر - هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمويل الأصغر في الحد من الفقر، وتم قياس متغيرات الدراسة من خلال الملاحظة والمقابلة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية في بنغلادش، خاصة في المناطق الريفية من خلال إجراء دراسة تجريبية، وتوصلت الدراسة إلى مدى

أهمية التمويل الأصغر في الحد من الفقر، حيث أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالاحتياجات المتنوعة والحقيقية للفقراء واستهداف الفئات الأشد فقرًا.

10.1.3 ملخص الدراسات السابقة

يتضح من خلال مراجعة الأدبيات وقراءة الدراسات السابقة، أن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسات السابقة في الموضوع الذي تناولته ألا وهو (أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، حيث تطرقت إلى الجوانب التي ناقشتها الدراسات السابقة من حيث مفهوم المشروعات الصغيرة ومميزاتها وأثرها على المجتمع من حيث الحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتمكين الاقتصادي للأفراد، والمشاكل والتحديات التي تواجه هذه المشروعات ومصادر تمويلها. كما وتتشابه مع الدراسات السابقة من حيث الإجراءات المتبعة في تصميم البحث وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وطرق قياس هذه المتغيرات. وتشابهت أيضا مع الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الكمي، وكذلك في أداة الدراسة وهي الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لأغراض البحث.

كما استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة فيما يتعلق بالأدب وإثراء المعلومات الموثوقة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث كانت هذه الدراسات بمثابة الأساس الذي بنيت عليه هذه الدراسة وانطلقت منه، كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في كيفية تطوير انموذج الدراسة وكذلك تطوير الاستبانة.

10.1.4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في أنها جمعت معظم الجوانب المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في دراسة بحثية واحدة، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة مجتمعة، حيث تناولت هذه الدراسة أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتعرف على أثر هذه المشروعات في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ودرست مدى أثر هذه المشروعات في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والأسر المستفيدة، كما أنها تناولت موضوع التمكين الاقتصادي للأفراد ومدى انعكاس هذا التمكين على مختلف الجوانب الحياتية للأفراد، السياسية والاجتماعية والشخصية والعلمية والثقافية، موضحة مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها وأهدافها وكذلك تطرقت لتحديات التنمية الاقتصادية وسياساتها. كما تطرقت هذه الدراسة إلى دور المؤسسات التمويلية المختلفة المانحة للقروض لأجل هذه المشروعات. إضافة إلى اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى اختلافها في الجانب التطبيقي من حيث المكان والزمان الذي أجريت فيه الدراسة، وكذلك من حيث عينة الدراسة وهي التجمعات السكانية في إقليم الوسط في الأردن.

ويؤمل من هذه الدراسة المساهمة العلمية والعملية من خلال إضافة قيمة ومعرفة جديدة، وبيان أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في تنشيط الاقتصاد القومي باعتبار هذه المشروعات العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك من خلال ربط التنمية بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وما ستحققه هذه المشروعات من نتائج في الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الأردن كالحد من الفقر والبطالة وتحقيق التمكين الاقتصادي، وأن تخرج هذه الدراسة بتوصيات ومقترحات التي من شأنها أن تساعد في إيجاد بعض الحلول للتحديات التي تواجه هذا القطاع.

2. الإطار النظري:

2.1 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

لا يوجد هناك تعريف واحد متفق عليه من قبل الباحثين حول مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في العالم، وذلك لاختلاف المعايير التي تحدد هذه المفاهيم باختلاف اهتمامات الباحثين، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)؛ فقد وضعت تعريفات للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في كل من الدول النامية والصناعية المتقدمة، فالمشروع الصغير في الدول النامية هو المشروع الذي يبلغ عدد العمال فيه من (5-19) عاملًا، والمشروع المتناهي الصغر يقل عدد العمال فيه عن (4) عمال. أما في الدول الصناعية المتقدمة فقد اعتبرت المنظمة أن المشروع الصغير يعمل فيه من (1-99) عاملًا (الحداد والخطيب،2005).

2.2 مجالات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تختلف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث المنتج أو الخدمة التي يقدمها، فهنالك عدة أنواع لهذه المشروعات ومنها: المشروعات الصناعية، المشروعات المغذّية، المشروعات الخدمية، المشروعات التجارية، المشروعات الزراعية. وقد تتباين أساليب وطرق الإنتاج أو تقديم الخدمة نفسها أو المنتج نفسه من بيئة لأخرى. ومهما اختلفت هذه المشروعات سواء في المكان الجغرافي أو الأسلوب التقني أو الموارد البشرية فإنها تتسم بعدة مميزات جعلت منها مشروعات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية على حد سواء.

2.3 مميزات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من أهم روافد التنمية؛ لتميّزها بعدّة سمات تعطيها قيمة مضافة وتساعدها لإحداث آثار إيجابية للأفراد والمجتمعات والاقتصاد ومنها: حاجتها لرأس مال متواضع في كونها مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر (طشطوش ،2012)، قدرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على الجمع بين الملكية والإدارة، فغالبا ما تكون ملكية هذه المشروعات وإدارتها من قبل صاحب المشروع نفسه. واعتماد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على المواد الخام الأولية المحلية في منتجاتها؛ ما يجعلها مشروعات مهمّة ومغذيّة ونواة للمشروعات الكبيرة (النسور،2015)، وكذلك توفير

فرص عمل وخاصة للعمالة غير الماهرة لحاجتها للمهارات الحرفية أكثر من حاجتها للعمالة الماهرة المؤهلة أكاديميا.

2.4 التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

إن التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عديدة ومتباينة وفيما يلي بعض المشكلات التي رصدتها الباحثة:

عدم وجود قاعدة بيانات رسمية متخصصة شاملة ومتكاملة وموثوقة تضم كافة المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بهذه المشروعات، لاسيّما بيانات المشروعات المتناهية الصغر، فلا يوجد هناك جهة رسمية متخصصة برصد هذه المشروعات ومجالاتها وأماكنها.(Edward de Brincat,2014)

عدم التنسيق وأيضًا ضعف التشبيك بين الجهات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن هذا القطاع، إذ يؤدي ضعف التنسيق إلى إهدار الجهد المبذول في حق هذا القطاع، وضياع فرصة تضافر الجهود وتكاملها لتطويرها وتنميتها، فمن أحد هذه المآزق: فشل المشروع في مرحلة ما، ويظهر دور صناع القرار والخبراء الاقتصاديين هنا في إيجاد آلية من شأنها تشجيع أصحاب هذه المشروعات في حال الإخفاق دون إلحاق الضرر في البنوك أو الجهات التمويلية (Wilcox,2011).

البيروقراطية الحكومية وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالحصول على الموافقات اللازمة لترخيص وتسجيل مثل هذه المشروعات.(Baydoun&others,2015) وحتى بعد إنشاء هذه المشروعات فهي لا تزال تعاني من هشاشة البنية التحتية اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في بعض المناطق، مثل الطرق والنقل والكهرباء والمياه، والصرف الصحي، والتكنولوجيا، وغيرها (Singh&Garg,2009).

ضعف الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مجال فتح أسواق جديدة وخاصة الأسواق الخارجية، وضعف الدعم المقدم لهذه المشروعات لتصدير منتجاتها، وكذلك ضعف قنوات التوزيع وعدم تطورها (الضمور،2018). بالإضافة إلى ضعف مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المتمثلة بتردد بعض البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى بتقديم القروض والتمويل اللازم لهذه المشروعات، فنسبة المخاطرة فيها كبيرة وذلك لعدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل. وضعف قدرة هذه المشروعات على توفير الوثائق المطلوبة للحصول على التمويل. فتميل معظم الجهات الممولة إلى تمويل المشروعات الكبيرة، لأن نسبة الخطورة فيها أقل وقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة (النسور،2015).

فرضت المؤسسات التمويلية شروطا ائتمانية قد يعجز أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عن الالتزام بها، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة التمويل وارتفاع نسبة الفائدة (الضمور،2018).

الافتقار إلى الأفكار الريادية والإبداعية والبحث عن الفرص والأفكار الجديدة التي تأتي بكل ما هو جديد وتواكب تطورات السوق ومتطلباته، وتتماشى مع تطورات العصر، وتمسّك صاحب المشروع بفكرة واحدة والاستمرار فيها رغم فشلها، فبعض أصحاب هذه المشروعات لا يرغبون بالنمو والتطور وتوسعة مشروعه لافتقاره إلى حب المغامرة وتفضيل البقاء في المنطقة الآمنة (Levy et al,2005). لا سيمّا ضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وضعف المهارات الإنتاجية، وتجنب المخاطرة وتفضيل البقاء في المنطقة الآمنة واستخدام تقنيات بسيطة، والاعتماد الأكبر على المهارة لصاحب المشروع دون الأخذ بعين الاعتبار دور التكنولوجيا الحديثة في تعظيم الإنتاج والربح (حداد والخطيب،2005).

التحيّز ضد ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الخاصة للاعتقاد الخاطئ عند البعض أن ريادة الأعمال فقط للأغنياء أو خوفا من الفشل، وبالتالي تفضيل الوظائف الحكومية (الوليدات والخاروف،2019).

2.5 الجهات الداعمة والممولة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تعتبر البنوك والمؤسسات التمويلية العمود الفقري للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث بلغ عدد المؤسسات المصرفية حوالي 23 مؤسسة، والمؤسسات غير المصرفية حوالي 43 مؤسسة. (صندوق النقد العربي،2019). ومن هذه الجهات ما يلي:

2.5.1 البنوك والمؤسسات التمويلية الحكومية والخاصة: مثل البنك الإسلامي الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأهلي الأردني، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، البنك التجاري الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، مصرف الراجحي ،الأهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) ،مؤسسة الإقراض الزراعي، صندوق إقراض المرأة، الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم)، فنكا الأردن، البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، صندوق التنمية والتشغيل.

2.5.2 قروض الهيئات الدولية والإقليمية ومنها:

أ-قروض البنك الدولي: (دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن،2016)

اقترض الأردن من البنك الدولي قرض بقيمة 70 مليون دولار، حيث تم إيداعه في البنك المركزي الأردني وتوزيعه على البنوك، وذلك من أجل إعادة إقراضه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة على شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل وبأسعار فائدة منافسة.

واستفاد من هذه القروض 9000 مشروع صغير ومتناهي الصغر ومتوسط، ومنها 67% من المشروعات خارج العاصمة عمان، وقد وفرت هذه المشروعات أكثر من 2200 فرصة عمل جديدة، بالإضافة إلى تحقيق الابعاد التنموية في تلك المناطق التي أنشئت فيها هذه المشروعات. وفي ضوء نجاح القرض الأول في تحقيق أهدافه فقد تم الاتفاق مع البنك الدولي من أل الحصول على قرض ثاني بقيمة

50 مليون دولار وتطبيق نفس الإجراءات التي تم تطبيقها على القرض الأول. حيث كانت نسبة المشروعات الممولة من هذه القروض للنساء حوالي 87% وللشباب 54%.

كما أن هناك عدة جهات مثل البنك الدولي والمؤلفات الأكاديمية التي تستهدف السياسات والاستراتيجيات والممارسات التي من شأنها معالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث الالتزام بالمعايير العالمية لا سيما الخطط الاستراتيجية. (Walker,2009).

ب-قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: (دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن،2016)

حصل الأردن على قرض بقيمة 50 مليون دولار من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عامي (2014-2015)، حيث تم توزيعه على البنوك وإعادة إقراضه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، حيث استفاد من هذا القرض أكثر من 2230 مشروعا. ثم تم التوقيع على قرضين آخرين؛ الأول بقيمة 100 مليون دولار والآخر بقيمة 50 مليون دولار.

ج- قروض بنك الإعمار الأوروبي:

حصل الأردن على قرض بقيمة 120 مليون دولار من بنك الإعمار الأوروبي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة عن طريق إعادة إقراضها للبنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. (دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن،2016).

سعت الحكومات والمنظمات الدولية ووكالات التنمية للبحث وإيجاد حلول للحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الدول النامية، فأوجدت العديد من المبادرات مثل:

- Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs)أوراق استراتيجية الحد من الفقر.
- International Development Goals (IDGs) أهداف التنمية الدولية.
- Millennium Development Goals(MDGs) أهداف الإنمائية الألفية.

إن ديباجة خطة التنمية المستدامة 2030 تقوم على وضع التنمية المستدامة في قلب الاهتمامات وتحويل الاقتصادات نحو خلق الوظائف، ورؤيتها المتمثلة في عام يحقق نموا اقتصاديا مطردا ومستداما ويوفر العمل الكريم للجميع، وعالم يعتمد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة وفي مجمل استعمال الموارد الطبيعية. حيث تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، كما تهدف إلى إقامة بنى أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار. (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2018).

إن هذه المبادرات العالمية وضعت للحد من الفقر وخاصة في الدول النامية وهي تؤمن بدور القطاع الخاص الكبير في مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة. (Aminu&others,2015).

2.5.3 خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)

(خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)، 2018)

إن خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني هي خطة تحفيزية تهدف إلى دعم وتنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة من أجل زيادة قدرة هذه المشروعات على الإنتاجية والتنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل من خلال:

توفير التمويل اللازم وبشروط ميسرة وملائمة من خلال زيادة حجم القروض وتخفيض الفائدة لدعم المشروعات الغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم القروض والتسهيلات المالية اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة القائمة من أجل الحفاظ على استمرارها وديمومتها. وتقديم الخدمات غير المالية أيضا، كالخدمات الفنية والاستشارية والمتابعة والتدريب، من أجل إكساب أصحاب المشروعات المعرفة الكافية والمهارات اللازمة التي تمكنهم من التخطيط السليم، والإدارة، والتنظيم، والتسويق. وأيضا تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية وذلك بإنشاء مظلة قانونية وتنظيمية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وكذلك توقيع اتفاقيات دولية عديدة من أجل زيادة نسبة الصادرات وفتح أسواق تصديرية جديدة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتوفير التسويق المناسب لهذه المشروعات. وذلك يؤدي إلى تحفيز الريادة والإبداع وتبني الأفكار الإبداعية والريادية من خلال مساعدة روّاد الأعمال على ترجمة أفكارهم الإبداعية على أرض الواقع على شكل مشروعات ريادية وتقديم المساعدة والتسهيلات لهم ودعمهم.

2.5.4 صدور نظام شركات التمويل الأصغر عام 2015:

صدر نظام شركات التمويل الأصغر رقم(5) لسنة 2015 بقرار من مجلس الوزراء عام 2015 والذي يوفر مظلة رقابية وتنظيمية موحدة من قبل البنك المركزي على قطاع التمويل الأصغر لتطوير هذا القطاع ودعمه وتحقيق استدامته، بأن يكون للحكومة دور فعال ورقابي على المشروعات قبل وخلال المشروع لدعمها ورفع مستوى إنتاجيتها وكفاءتها مع إمكانية تحويلها إلى مشروعات متوسطة أو كبيرة، فتمويل المشروعات لا يقتصر على تقديم القروض والتسهيلات المالية وحسب، وإنما يشمل وجود دراسات جدوى اقتصادية، ووجود خطط مستقبلية لتسويق المنتجات، ووجود أيضا قاعدة تشريعية تحفظ حقوق العاملين في هذه المشروعات وتدعم إنجازاتهم. (نظام شركات التمويل الأصغر،2015).

2.6 الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تعتبر هذه المشروعات من أهم محركات النمو الاقتصادي ذات المساهمة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي المستدام في مختلف دول العالم، كما أنها الملاذ الحقيقي للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ففي الأردن بلغت مساهمة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40%، كما أنها تشكل ما نسبته 95% من المؤسسات العاملة وتوفر ما يزيد عن 70% من فرص العمل الجديدة في الاقتصاد الأردني. (منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة،2015)

تعزز المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مفهوم تمكين الشباب وزيادة اعتمادهم على ذاتهم بدلا من الاعتماد على الآخرين والانتظار في صفوف العاطلين عن العمل الباحثين عن الوظيفة، فالشباب هم كلمة سر هذه المشروعات لما يتمتعون به من طاقات إبداعية والقدرة على إيجاد الحلول والبدائل غير التقليدية، فامتلاكهم لمشروعات خاصة بهم يأخذ بأيديهم ويحولهم من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج، مما يشعرهم بالأمان ويحميهم من التطرف والانعزالية والانحراف، فيعزز من مشاركتهم في العملية الديموقراطية ويجعل لهم دورا فعّالا في عملية صنع القرار. (صندوق النقد العربي،2019)

إن خير هذه المشروعات لا ينحصر على مالك المشروع فحسب، بل يعم ليشمل عائلته والعاملين في هذه المشروعات، والمناطق التي تنشأ فيها، وتحقيق الفائدة للمجتمع المحلي المحيط بها مما ينعكس إيجابيا على السوق المحلي والاقتصاد الكلي. (القهيوي والوادي،2012).

فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن الناحية الاقتصادية فإنها توفر العمل اللائق وتحقق النمو الاقتصادي، تحسن مستوى الصناعة من خلال الابتكارات والإبداعات وبالتالي ينعكس إيجابا على مستوى البنية التحتية. (طشطوش،2012).

كما أنها تساهم بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي مثل القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع، وتحقق مستوى من الصحة الجيدة وتحقيق الرفاه للمواطنين، وتعزز المساواة بين الجنسين.

2.7 مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تطوير وتعزيز اقتصاد الدول لينمو ويزدهر ويؤثر إيجابيا على المجتمعات، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد جوانب التنمية الاقتصادية. وتشمل التنمية قيم النمو والرفاهية، فالتنمية الاقتصادية تعني زيادة الإنتاج إلى جانب تحقيق الرفاه الاجتماعي السياسي والمالي. فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لها دور كبير في زيادة الدخل والتي تعني بالضرورة زيادة الإنفاق والاستهلاك وبالتالي تحسين التغذية والصحة والتعليم، التي بدورها إلى تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية. (حداد والخطيب،2005).

2.8 خصائص التنمية الاقتصادية

إن قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر يساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات. حيث يؤكد بونيه"أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا؛ أي تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"(خشيب،2014)، فذلك يعني وجود تغييرات هيكلية في الناتج وإعادة توزيع عناصر الإنتاج وتنويع مصادر الدخل، وتحسين حياة الأفراد وضمان حياة كريمة لهم وضمان استمرار النمو الاقتصادي.

ولكي تؤتي هذه التنمية الاقتصادية أكلها ينبغي أن تتسم بعدة خصائص ومنها:

وجود خطط عمل استراتيجية تطويرية تسعى لتحقيق الأهداف التنموية التي تقود إلى النمو الاقتصادي، فهي عملية مقصودة وممنهجة تهدف إلى تغيير البناء الهيكلي للمجتمع من أجل توفير ظروف معينة أفضل للأفراد، مثل ترسيخ الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالتخطيط ومتابعة النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على الخبرات والعقول الاقتصادية المحلية. (النسور،2015).

العمل على تحسين البيئة الداخلية والبنية التحتية والاهتمام بتطوير إمكانات القطاع الاقتصادي المحلي، والاهتمام بمصادر الدخل القومي وتنويعه، حيث إن تنويع مصادر الدخل القومي يعتبر من نقاط القوة لأي دولة مثل استخدام التكنولوجيا المتطورة حيث إن الأساليب المطورة والتكنولوجية تدعم التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في الإمكانات والأبحاث والدراسات والتعليم من أجل تطوير العديد من المجالات ، وكذلك الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة في كافة القطاعات التجارية الزراعية الصناعية، كما أنها تهتم بجودة ونوعية السلع والخدمات المقدمة (الضمور،2018).

2.9 أهداف التنمية الاقتصادية

أكد أمارتيا سن وهو عالم الاقتصاد وخبير التنمية الاقتصادية الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن هدف التنمية الاقتصادية ليس الدخل، فالدخل يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية (خشيب،2014). فهدف التنمية الاقتصادية في أي بلد ينبغي ألا يكون رفع مستوى دخل الأفراد وإنما زيادة حرياتهم وقدراتهم لتحقيق رفاهيتهم الاجتماعية والمالية والسياسية، وكذلك تعزيز وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة كالصحة والتعليم والطاقة، وخلق فرص عمل وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

للتنمية الاقتصادية أهداف عدة ومنها:

الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والموارد الأخرى المتاحة، عن طريق إيجاد استثمارات محلية ودولية لها، من خلال تحسين وتطوير البيئة التحتية والخدمات العامة التي تساعد على جذب الاستثمارات وتوسيع الفرص الاقتصادية وفرص العمل. وتكثيف الجهود لمكافحة الفساد الإداري من خلال وضع القوانين والتشريعات وتفعيلها للحد من انتشار الفساد الإداري الذي ينخر في عظم التنمية الاقتصادية، ويعرقل نموها وتطورها.

زيادة الناتج المحلي والدخل القومي من خلال زيادة دخل الأفراد وتحسن مستوى المعيشة، وهذا يرتبط بتحسين عدة مجالات مثل تحسين التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات العامة، وبالتالي زيادة الاستهلاك والإنفاق الذي يقود إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي. (سلمان والعبادي،2015).

زيادة حجم الصادرات وتعزيز التبادل التجاري من خلال تنشيط التجارة ونمو الصادرات وفتح أسواق جديدة ورفع القدرة التنافسية للبلاد، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرّة كالاتفاقية الموقعة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ازداد التبادل التجاري بين البلدين من 568 مليون

دولار في عام 2001 إلى أكثر من 3 مليارات دولار عام 2019، فمثل هذه الاتفاقيات تزيد من الإنتاجية الاقتصادية للبلاد من خلال إيجاد أسواق جديدة وزيادة فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. وتقليص العجز وإدارة الديون الخارجية، فالتنمية الاقتصادية تحقق زيادة الدخل وتحسن مستوى الخدمات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات، وزيادة احتياط العملة الصعبة وتحقيق الكسب والأموال لسد العجز وتسوية الديون الخارجية (USAID,2021).

2.10 تحديات التنمية الاقتصادية:

فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تشارك في الاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة اتجاهات وهي التجارة والتكنولوجيا والاستثمار. كما أن عولمة النشاطات الاقتصادية تحتاج إلى تكاتف الجهود من ثلاث جهات رئيسية وهي المشروعات والأسواق والحكومات، وأن تبذل هذه الحكومات مزيدا من الجهود لتحقق سياساتها التكامل والانسجام مع سياسات الحكومات الأخرى، إما رسما من خلال الجمارك أو مخطط التكامل الإقليمي أو من خلال الأنظمة الوطنية والاتفاقيات الدولية. (Zoltan J. Acs,1999).

ومن بين تلك التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية تحديات على المستوى الوطني والآخر على المستوى المحلي؛

2.10.1 التحديات على المستوى الوطني تتلخص بالآتي:

ضعف التنسيق والمواءمة بين سياسات التنمية الاقتصادية الكلية واحتياجات التنمية المحلية، مثل ضعف التنسيق ومحدودية التناغم بين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية وبين البرامج المتبعة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات وترجمتها على أرض الواقع. (أبو رضوان،2006).

ضبابية عملية توزيع الأدوار والمهام وتخصيص الموارد المتاحة وعدم وضوحها بين الوزارات والهيئات المعنية بالتنمية الاقتصادية، كعدم وضوح آليات تقسيم العمل بين الحكومة المركزية والمحلية وضعف الموارد المتاحة للحكومة المحلية مما يؤثر سلبا على إمكانية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية (النسور،2015).

2.10.2 التحديات على المستوى المحلي وتتلخص بالآتي:

افتقار المؤسسات المعنية في مجال التنمية الاقتصادية المحلية على الإمكانات اللازمة لإنجاز المهام مثل الأدوات والموارد اللازمة، فنادرا ما تكون هناك مبادرات كاملة وشاملة لتعزيز التنمية الاقتصادية فهي على الأغلب مبادرات مجزأة ومبعثرة، (طشطوش،2012).

الافتقار إلى سياسة تستهدف الاقتصاد المحلي من خلال ترسيخ مفهوم شامل حول التنمية الاقتصادية، فوجود خلل في تقسيم العمل وعدم مأسسته ضمن الهيئات المحلية المعنية بتعزيز التنمية الاقتصادية مما يفقد هذه الجهود ثمرة الديمومة والاستمرارية (الضمور،2018).

2.11 سياسات التنمية الاقتصادية

تسعى الدول جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال صنع السياسات وإدارة السياسات والبرامج والمشاريع من أجل تنظيم السياسات المالية والضريبية والنقل، وتوفير البنية التحتية والخدمات العامة، وتهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وخلق فرص عمل جديدة وتطوير القوى العاملة، وتطوير الإسكان ودعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، واستخدام التكنولوجيا المتطورة. المواءمة بين مخرجات التعليم بنوعيه الأكاديمي والمهني وربطه باحتياجات السوق، وتدريب وتنمية مهارات الباحثين عن العمل واكسابهم المهارات اللازمة لسوق العمل. وينصح عند عملية التخطيط لأي استراتيجية أن يتم بداية تنظيم الجهود ثم تقييم الاقتصاد المحلي وتحليل نقاط القوة والضعف ثم صياغة الاستراتيجية المناسبة ويليها تنفيذ الاستراتيجية ثم مراجعة الاستراتيجية وتقييمها. (Walker,2009).

المجالات الرئيسية لتطوير السياسات وإدارتها

هناك عدة مجالات يمكن من شأنها أن تؤثر في السياسات المتبعة، والتي تحتاج إلى التركيز وتكثيف الجهود من قبل صانعي القرار. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير السياسات المتبعة وإدارتها بشكل يحقق التنمية الاقتصادية، ومن هذه المجالات ما يلي:

تحليل الاحتياجات؛ وذلك من خلال مراقبة واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتواصل الفعال مع أصحاب هذه المشروعات لمعرفة أثر التشريعات والإجراءات الحكومية المتبعة وتقييم آليات الدعم المقدمة لهذا القطاع ومدى فعاليته بغية توفير قاعدة بيانات موثوقة عن واقع حال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. (النسور،2015).

صياغة السياسات؛ عند صياغة السياسات هناك عدة أمور يجب أن تؤخذ في الحسبان وهي ربط الأهداف التنموية لهذه المشروعات بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتم تأطير التدخلات التنظيمية والإجرائية وتحديد معايرها، وتعزيز سبل التمكين المحلي من خلال تحديد أدوار كل من السلطات المركزية والإقليمية والمحلية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. (سلمان والعبادي،2015).

إدارة السياسات؛ وذلك من خلال تحقيق التنسيق والاتصال بين الإدارات وخاصة البيئة التنظيمية من خلال تحديد الأدوار والآليات المناسبة وربط جهود التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية.

تنمية أصحاب المصلحة؛ وذلك من خلال بناء قدرات العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتطوير مهاراتهم وتدريبهم، وخلق ثقافة وطنية لرفع قيمة المشروعات سواء من خلال مناهج التعليم أو من خلال ثقافة المجتمع ودعم تنمية السلطات المحلية وتطوير القطاع المالي لهذه المشروعات، إن تواصل أصحاب هذه المشروعات وروّاد الأعمال يتيح لهم فرصة التعلم من بعضهم البعض ومشاركة مصادر المعرفة لتجاوز المشكلات والاستمرار في النمو وكذلك فرصة لبناء العلاقات

والاتصالات لتطوير أعمالهم وجذب الفرص من خلال تواصلهم مع الغرف التجارية وجماعات الأعمال. (Kobo,2011).

تطوير المؤسسات المتخصصة: وذلك من خلال التركيز على وكلاء دعم ريادة الأعمال من أجل تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق توفير الدعم المالي الطويل الأجل بالتركيز على العميل الحقيقي ألا وهم أصحاب المشروعات وتطوير مراكز الخدمات المتكاملة والاستشارات والتدريب والتقييم والمتابعة وكذلك مشاركة أصحاب المصلحة المحليين من المجتمع المدني والاستفادة من الرياديين. وأيضا تطوير قطاع المنظمات غير الحكومية ليكون قطاعا مستداما يدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. (Ayandibu&Haughton,2017).

إعداد وتطوير البرامج؛ وذلك من خلال توفير المعلومات والاستشارات بهدف توفير معلومات موثوقة عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتسهيل تبادل الخبرات بين الرياديين أصحاب هذه المشروعات، بحيث ألا يحل الدعم الحكومي مكان الأسواق الخاصة، بل يجب أن يعمل على تطويرها. وكذلك توفير التدريب المناسب لأصحاب هذه المشروعات وتوفير التمويل الأصغر، مع الحرص على إيجاد برامج تدريب لموظفي القطاع العام لتحسين فهم ثقافة المشروعات بين موظفي القطاع العام من أجل رفع قدرتهم على إجراء تحليل احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وإعداد برامج فعالة لدعم هذه المشروعات. (منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة،2015).

2.12 المؤشرات الاقتصادية العالمية:

ولمعرفة ثمار هذه الجهود المبذولة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ولمعرفة أثر السياسات المتبعة من قبل الأجهزة والمؤسسات المعنية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية علينا استطلاع أبرز المؤشرات والتطورات المالية والتنافسية للاقتصاد الأردني بكافة قطاعاته وذلك بحسب ما ورد عن (المنتدى الاقتصادي الأردني،2020)، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

2.12.1 مؤشر التنافسية العالمي (The Global Competitiveness Report) والصادر عن المنتدى الاقتصادي:

ويشمل هذا المؤشر 12 مؤشرا فرعيا مقسمة على 4 مجموعات رئيسية وهي:

- تمكين البيئة (المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الجاهزية التكنولوجية)
- رأس المال البشري (الصحة والتعليم الأساس، التعليم العالي والتدريب)
- السوق (كفاءة أسواق السلع، حجم السوق، تطور الأسواق المالية، كفاءة سوق العمل)
- النظام البيئي للابتكار (درجة تطور الأعمال التجارية، الابتكار)

وحقق الأردن 61 درجة على مؤشر التنافسية العالمي عام 2019، لتكون في المرتبة 70 من أصل 141 دولة، في حين كانت في المرتبة 73 عام 2018، وذلك لأن الأردن قد حقق تقدما في عدة المؤشرات.

2.12.2 مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business Report) الصادر عن مجموعة البنك الدولي:

ويتضمن مؤشر التنافسية العالمي 2019 مؤشر ممارسة الأعمال ويقوم هذا التقرير على تحليل الإجراءات الحكومية التي تطبق على منشآت الأعمال في بلد ما وتتبع للأنظمة والتعليمات المتبعة، والتي تعزز نشاط الأعمال، حيث يقوم هذا التقرير على تحليل 12 مؤشرا رئيسيا، ليحث صانعي السياسات إلى ضرورة تخفيض التكلفة المادية والزمنية للإجراءات الحكومية وتبسيطها، وتحسين ظروف البيئة المؤسسية التي تشجع ريادة الأعمال، وإنشاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي بدورها تنعكس إيجابا على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. كما يشمل التقرير جميع الإجراءات المطلوبة من رواد الأعمال وكافة العمليات التي يخضعون لها لإنشاء مشروعاتهم الخاصة.

وقد حقق الأردن المرتبة 75 من أصل 190 دولة في تقرير ممارسة الأعمال عام 2020 ليندرج بذلك ضمن أفضل 3 دول على مستوى العالم تحسنا في ترتيب سهولة الأعمال، ليكون بذلك ضمن قائمة أكثر الدول تنفيذا للإصلاحات بتنفيذه 3 إصلاحات.

2.12.3 مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index) الصادر عن مؤسسة التراث الأمريكية:

ويتضمن كذلك مؤشر التنافسية العالمي 2019 مؤشر الحرية الاقتصادية الذي عن مؤسسة التراث الأمريكية بشكل سنوي، ويقيّم مدى تمتع الأفراد والجماعات بالحرية الاقتصادية لاختياراتهم فيما يتعلق بمشاريعهم، وبعيدا عن تدخلات الدولة في ذلك، حيث يقيس هذا المؤشر 12 محورا فرعيا، مثل حرية تأسيس الأعمال، السياسة النقدية، الإنفاق الحكومي، الاقتصاد، حرية الاستثمار، حقوق الملكية وغيرها من المحاور.

ويشير التقرير إلى أن الأردن حقق المرتبة 66 ضمن 186 دولة عام 2020، والمرتبة 5 على الإقليم ضمن 14 دولة، حيث صنفت الأردن ضمن الاقتصاد المتوسط الحرية، بينما كان ترتيب الأردن 52 من أصل 179 دولة عام 2010.

ويلاحظ أن الأردن حقق تحسنا نسبيا خلال عشر السنوات الأخيرة، وذلك لما اتخذته الدولة من إجراءات تحفيزية وتسهيلات مثل ممارسة التجارة في مختلف القطاعات وحرية تأسيس الأعمال، والإعفاءات الضريبية للمستثمر الخارجي، حيث اعتبر الأردن من الدول الخصبة لجذب المستثمرين.

3.1 منهج الدراسة:

لقد قامت الباحثة بالاعتماد على المنهج الكمي لتحليل البيانات وتصنيفها، ويقوم هذا المنهج على وصف علمي دقيق ومتكامل للوضع الراهن أو المشكلة باستخدام التحليل الإحصائي. كما يقوم على الحقائق المرتبطة بها بحيث لا يقتصر على عملية وصف الظاهرة وإنما تحليل البيانات وقياسها

وتفسيرها والتوصل إلى تحليل دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها باستخدام التحليل الاستدلالي، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها.

3.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن وبلغ عددها (114396) مشروعًا وفقًا للتعداد العام للمنشآت الاقتصادية لدائرة الإحصاءات العامة (دائرة الإحصاءات العامة ،2018).

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ما نسبته 98.2% من جميع المشاريع في الأردن، حيث تشكل المشروعات الصغيرة حوالي 9.9% من إجمالي المشروعات الاقتصادية العاملة في المملكة، في حين بلغت نسبة المشروعات متناهية الصغر حوالي 88.9% (المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2018).

فيضم الجدول أدناه الأرقام والنسب فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. (التعداد العام للمنشآت الاقتصادية،2018).

الجدول (1) التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لعام 2018

المحافظة	عدد المنشآت الاقتصادية	عدد العاملين في هذه المنشآت الاقتصادية	نسبة العاملين في المشروعات الصغيرة	نسبة العاملين في المشروعات متناهية الصغر
عمان	**82279**	**521320**	**15%**	**30.8%**
البلقاء	**11854**	**35730**	**9.6%**	**63.8%**
الزرقاء	**25781**	**82869**	**9.8%**	**51.1%**

*دائرة الإحصاءات العامة لعام 2018

3.3 عينة الدراسة: لقد تمثلت في العينة العشوائية الاحتمالية البسيطة كالآتي:

- المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن (سواء كانت مشروعات خدمية، زراعية، تجارية، تصنيعية أو غيرها).
- حيث بلغت العينة (150) وقامت الباحثة بتوزيعها على محافظات العاصمة عمان والبلقاء والزرقاء، وتم استبعاد (13) استبانة وذلك لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبلغت الاستبانات التي تم تحليلها (137) استبانة بنسبة (91.3%) ويوضح الجدول (2) توزيعات أفراد العينة:

الجدول (2) نسبة الاستبانات الصالحة إلى الاستبانات الموزعة

العينة	حجم العينة	الاستبانات غير الصالحة للتحليل	الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستبانات الصالحة إلى الاستبانات الموزعة
أفراد الدراسة	**150**	**13**	**137**	**91.3%**

3.4 وحدة التحليل:

إن وحدة التحليل في هذه الدراسة هي (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في إقليم الوسط في الأردن)

3.5 أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة خاصة بهدف جمع البيانات والمعلومات الضرورية التي تناولت متغيرات الدراسة: المتغير المستقل وهو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والمتغير التابع وهو التنمية الاقتصادية، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء؛ فقد تضمن الجزء الأول مجموعة من الأسئلة عن الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد وحدة المعاينة، أما الثاني فتضمن مجموعة فقرات لقياس المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر) وأبعاده الفرعية، أما الأخير فتضمن مجموعة فقرات لقياس المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) وأبعادها الفرعية كما هو موضح في الجدول رقم (3).

3.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات، بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، كالآتي:

أولا: مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) والتي تضمنت ما يلي:

- التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (percent)
- الوسط الحسابي (Mean)
- الانحراف المعياري (Standard Deviation)
- الأهمية النسبية (Relative Importance)

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس موافقة أفراد وحدة المعاينة كما الآتي: موافق بشدة وتم إعطاؤها خمس درجات، وموافق بأربعة درجات، ومحايد بثلاث درجات، وغير موافق بدرجتين، وغير موافق بشدة بدرجة واحدة. ولتحديد مستوى موافقة أفراد وحدة المعاينة على فقرات الاستبانة تم اعتماد ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع)، بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(5-1) /3 = 3/4 =1.33 وبذلك تكون المستويات كالتالي:

المنخفض من (1) - أقل من (2.33).

المتوسط من (2.33) – أقل من (3.66).

المرتفع من (3.66) إلى (5).

ويبين الجدول (3) توزيع فقرات كل عنصر على حدة وعددها كما هو موضح في الاستبانة.

الجدول (3): توزيع فقرات الاستبانة وعددها لكل عنصر على حدا	
المتغير المستقل: المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	
رأس مال المشروع	الأسئلة من (1 إلى 8)
نوع المشروع	الأسئلة من (9 إلى 17)
عدد العاملين في المشروع	الأسئلة من (18 إلى 25)
المتغير التابع: التنمية الاقتصادية	
توفير فرص عمل	الأسئلة من (26 إلى 28)
توفير مصدر للدخل	الأسئلة من (29 إلى 32)
المساهمة في التمكين الاقتصادي	الأسئلة من (33 إلى 40)

ثانيا: مقاييس الإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics) والتي تضمنت ما يلي:

- **اختبار معامل الثبات/كرونباخ ألفا** (Cronbach Alpha Coefficient)
- **اختبار التوزيع الطبيعي**
- **تحليل الانحدار البسيط** ((Simple Linear Regression Analysis
- **اختبار معامل تضخم التباين** (Variance Inflation Factor –VIF)
- **اختبار التباين المسموح** (Tolerance)
- **تحليل الانحدار المتعدد** ANOVA[b]

3.7صدق الاستبانة وثباتها:

أولا: صدق الاستبانة

لقد قامت الباحثة باختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الأردنية، للتأكد من مدى ملاءمة صياغتها لغويا، ومدى شمولية الفقرات وتغطيتها لموضوع البحث، وذلك للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وبأنها تقيس المتغيرات التي أُعدت لقياسها، إذ تم تزويدهم بأنموذج الدراسة وفرضياتها، حيث تم تعديل بعض الفقرات بإعادة الصياغة أو الحذف وإضافة فقرات جديدة بعدما تم الأخذ بجميع ملاحظاتهم في تعديل الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة.

ثانيا: ثبات الاستبانة

لقد اعتمدت الدراسة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات كل متغير من متغيرات الدراسة، كما أنه يشير إلى مدى ثباتها في قياس الأبعاد التي صُممت لأجلها، والجدول رقم (4) يوضح أنّ نتائج كرونباخ- ألفا كانت لجميع متغيرات الدراسة أعلى من 60% وتعد هذه

النسبة مقبولة اعتمادًا على (Sekeran, 2010, 311)؛ ما يدل على تمتع فقرات الاستبانة بأبعادها بالاتساق الداخلي.

الجدول (4): نتائج معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا			
الرقم	المجال	معامل كرونباخ	عدد الفقرات
المتغير المستقل: المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر			
	رأس مال المشروع	.897	8
	نوع المشروع	.834	9
	عدد العاملين في المشروع	.738	8
المتغير التابع			
	توفير فرص عمل	.670	3
	توفير مصدر للدخل	.661	4
	المساهمة في التمكين الاقتصادي	.838	8
	الأداة ككل	.950	40

4.1 نتائج تحليل الإحصاء الوصفي:

تم قياس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة للمتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية) وتوضح الجداول الآتية النتائج التي تم الحصول عليها.

4.2 نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل:

أولا: أبعاد المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)

الجدول (5): المتوسطات الحسابية لأبعاد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر				
	المجـال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	رأس مال المشروع	4.35	.672	مرتفعة
	نوع المشروع	4.33	.550	مرتفعة
	عدد العاملين في المشروع	4.40	.491	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.36		مرتفعة

يتبين من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر" ككل (4.37) وبتقدير مرتفع، وأن أعلى الأبعاد هو البعد (عدد العاملين في المشروع) كان تقديره مرتفعًا بمتوسط حسابي مقداره (4.40) وانحراف معياري (0.49)، تلاه البُعد (رأس مال المشروع) كان تقديره مرتفعًا بمتوسط حسابي مقداره (4.36) وانحراف معياري (0.67)، وأن البُعد نوع المشروع جاء بمتوسط حسابي كان (4.34) وتقديره مرتفعًا وهو أدنى متوسط حسابي بين الأبعاد. ويدل هذا على أن مستوى وعي العينة بأبعاد "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر" مرتفع في إقليم الوسط في الأردن.

4.2.1 رأس مال المشروع:

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (رأس مال المشروع)					
ت	العبـارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	يسهم رأس مال المشروع في زيادة الانتاج	4.41	.772	2	مرتفعة
2	يسهم رأس مال المشروع في توفير فرص للعمل	4.47	.777	1	مرتفعة
3	يزيد رأس مال المشروع من نسبة الأرباح	4.26	.949	5	مرتفعة
4	يقلل رأس مال المشروع من نسبة المخاطرة	4.34	.966	4	مرتفعة
5	يزيد رأس مال المشروع من الضمانات للمشروع	4.38	.824	3	مرتفعة
6	يُحسّن رأس مال المشروع من جودة المنتج	4.26	.949	5	مرتفعة
7	يُحسّن رأس مال المشروع من مستوى الدخل	4.34	.966	4	مرتفعة
8	يزيد رأس مال المشروع من المدخرات	4.38	.824	3	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.35			مرتفعة

يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة موافقة أفراد وحدة المعاينة على المتغير المستقل الفرعي الأول (رأس مال المشروع)، إذ حصلت الفقرة رقم (2) التي تنص على "يسهم رأس مال المشروع في توفير فرص للعمل" على أعلى متوسط حسابي إذ كانت قيمته (4.47) وانحراف معياري بلغ (0.78)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) والتي تنص على "يسهم رأس مال المشروع في زيادة الانتاج" إذ حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي بلغ (4.41) وانحراف معياري (0.77)، وحصلت الفقرة (3، 6) والتي تنص كل منهما على "يزيد رأس مال المشروع من نسبة الأرباح" و" يُحسّن رأس مال المشروع من جودة المنتج" على أدنى المتوسطات الحسابية وبلغ (4.26) وانحراف معياري (0.95).

4.2.2 نوع المشروع

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لفقرات (نوع المشروع)					
ت	العبـارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة المو افقة
9	يسهم نوع المشروع في توفير فرص للعمل	4.29	1.001	8	مرتفعة
10	يسهم نوع المشروع في تنمية وتطوير المناطق الريفية	4.36	.820	3	مرتفعة
11	يسهم نوع المشروع في توفير مصدر للدخل	4.36	.764	2	مرتفعة
12	يسهم نوع المشروع في تحسين مستوى المعيشة	4.38	.708	1	مرتفعة
13	يسهم نوع المشروع في تنويع مصادر الدخل	4.31	.755	6	مرتفعة
14	يسهم نوع المشروع في زيادة الأرباح	4.32	.865	5	مرتفعة
15	يسهم نوع المشروع في زيادة الممتلكات	4.34	.918	4	مرتفعة
16	يزيد نوع المشروع من فرصة تعليم الأفراد الأعمال الحرة	4.36	.820	3	مرتفعة
17	يسهم نوع المشروع في إمكانية الاستغلال الأمثل للموارد	4.31	.862	7	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.3358			مرتفعة

يظهر الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير المستقل الفرعي الثاني (نوع المشروع)، إذ يتضح أن جميع الفقرات حصلت على درجة مرتفعة من حيث موافقة أفراد وحدة المعاينة، وقد حصلت الفقرة (12) والتي تنص على "يسهم نوع المشروع في تحسين مستوى المعيشة" على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.38) وبانحراف معياري (0.71)، أما في المرتبة الثانية فكانت الفقرة (11) والتي تنص على "يسهم نوع المشروع في توفير مصدر للدخل" إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.36) وبانحراف معياري (0.76)، أما أقل المتوسطات الحسابية فكانت للفقرة رقم (9) والتي تنص على "يسهم نوع المشروع في توفير فرص للعمل" إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.29) وبانحراف معياري (1.00).

4.2.3 عدد العاملين في المشروع

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (عدد العاملين في المشروع)

ت	العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
18	يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة الإنتاج	4.46	.777	3	مرتفعة
19	يسهم عدد العاملين في المشروع في توفير فرص للعمل	4.31	.961	7	مرتفعة
20	يسهم عدد العاملين في المشروع في توفير مصدر للدخل	4.24	1.115	8	مرتفعة
21	يسهم عدد العاملين في المشروع في تحسين مستوى المعيشة	4.44	.882	5	مرتفعة
22	يسهم عدد العاملين في المشروع في سرعة إنجاز المنتج أو الخدمة المقدمة	4.31	.914	6	مرتفعة
23	يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة الأرباح	4.53	.501	1	مرتفعة
24	يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة المدخرات والمقتنيات	4.49	.502	2	مرتفعة
25	يحسّن عدد العاملين في المشروع من مدى الإنفاق على الخدمات الأساسية الآمنة للأسر	4.45	.776	4	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.4033			مرتفعة

يتبين من الجدول (8) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد وحدة المعاينة حول المتغير المستقل الفرعي الثالث (عدد العاملين في المشروع)، بلغ (4.40)، بدرجة موافقة مرتفعة، إذ حققت الفقرة رقم (23) والتي تنص على"يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة الأرباح" المتوسط الحسابي الأعلى إذ بلغ (4.53) وبانحراف معياري (0.50)، تبعتها الفقرة رقم (24) والتي تنص على "يسهم عدد العاملين في المشروع في زيادة المدخرات والمقتنيات"، الذي بلغ (4.49) بانحراف معياري مقداره (0.50)، في حين حصلت الفقرة رقم (20) والتي تنص على "يسهم عدد العاملين في المشروع في توفير مصدر للدخل" على أقل متوسط حسابي إذ بلغ (4.24) وبانحراف (1.11).

4.3 نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير التابع: تم قياس المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) والتعرف على مستوى الإجابات لأفراد عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بكل بعد من الأبعاد وهذا ما يوضحه الآتي:

الجدول (9): المتوسطات الحسابية لأبعاد التنمية الاقتصادية

	المجـال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
التنمية الاقتصادية	توفير فرص عمل	4.3358	.67337	مرتفعة
	توفير مصدر للدخل	4.3631	.55817	مرتفعة
	المساهمة في التمكين الاقتصادي	4.3750	.57041	مرتفعة
المتوسط الحسابي ككل		4.3580		مرتفعة

يتبين من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع "التنمية الاقتصادية" ككل (4.36) وبتقدير مرتفعًا، وأن البُعد (المساهمة في التمكين الاقتصادي) كان تقديره مرتفعًا بوسط حسابي قدره (4.38) وانحراف معياري (0.57)، وتلاه البعد (توفير مصدر للدخل) جاء بوسط حسابي (4.36) وانحراف (0.56)، وأخيرًا جاء البُعد (توفير فرص عمل) بأدنى وسط حساب إذ بلغ (4.34). ويدل هذا على اهتمام عينة الدراسة بتطبيق أبعاد "التنمية الاقتصادية" وأن مستوى تنفيذها مرتفع وسليم.

4.3.1 توفير فرص عمل:

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير(توفير فرص عمل)

ت	العبـارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
26	وفّر المشروع فرصة عمل مناسبة لي	4.29	1.001	3	مرتفعة
27	أسهم المشروع في توفير فرص عمل مناسبة للآخرين	4.36	.820	2	مرتفعة
28	أتاح المشروع الفرصة لأسرتي لاستغلال مواردها	4.36	.764	1	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.3358			مرتفعة

يوضح الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع الفرعي الأول (توفير فرص عمل) إذ حصلت الفقرة رقم (28) التي تنص على "أتاح المشروع الفرصة لأسرتي لاستغلال مواردها" على أعلى متوسط حسابي (4.36) وانحراف معياري (0.76)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (27) التي تنص على "ساهم المشروع في توفير فرص عمل مناسبة للآخرين" إذ حصلت على متوسط حسابي بلغ (4.36) وانحراف معياري (0.82)، أما المرتبة الأخيرة فجاءت للفقرة رقم (26) والتي تنص على "وفّر المشروع فرصة عمل مناسبة لي" إذ حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (4.29) وانحراف معياري (1.00).

4.3.2 توفير مصدر للدخل:

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير(توفير مصدر للدخل)					
ت	العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
29	مكنني المشروع من تأمين حاجاتي وأسرتي الضرورية من مأكل ومشرب ومسكن ورعاية صحية وتعليم	4.38	.708	2	مرتفعة
30	حسّن المشروع من مستوى معيشتي	4.31	.755	4	مرتفعة
31	حقق المشروع دخلا ثابتا لي ولأسرتي	4.35	.763	3	مرتفعة
32	حقق المشروع زيادة في مستوى دخلي الشهري	4.41	.928	1	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.3631			مرتفعة

يوضح الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع الفرعي الثاني (توفير مصدر للدخل) إذ حصلت الفقرة رقم (32) والتي تنص على "حقق المشروع زيادة في مستوى دخلي الشهري" على المتوسط الحسابي الأعلى (4.41) وانحراف معياري (0.93)، تبعتها الفقرة رقم (29) التي تنص على "مكنني المشروع من تأمين حاجاتي وأسرتي الضرورية من مأكل ومشرب ومسكن ورعاية صحية وتعليم" بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.71). فيما كانت أقل فقرة ومتوسطها الحسابي (30) والتي تنص على "حسّن المشروع من مستوى معيشتي" إذ بلغ (4.31) وبانحراف معياري (0.76).

4.3.3 التمكين الاقتصادي:

الجدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير(التمكين الاقتصادي)					
ت	العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
33	مكّنني المشروع من توفير خدمات صحية أفضل لي ولأسرتي	4.25	.991	7	مرتفعة
34	مكّنني المشروع من توفير خدمات تعليمية أفضل لي ولأسرتي	4.37	.823	4	مرتفعة
35	دفعني المشروع إلى الاعتماد على نفسي	4.44	.716	1	مرتفعة
36	حسّن المشروع من مكانتي وأسرتي الاجتماعية	4.32	.915	6	مرتفعة
37	ساهم المشروع في زيادة مقتنياتي	4.39	.877	3	مرتفعة
38	عزز المشروع فرص المساواة بين الجنسين	4.43	.775	2	مرتفعة
39	زاد المشروع من نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل	4.44	.716	1	مرتفعة
40	زاد المشروع من نسبة مشاركة الشباب في سوق العمل	4.36	.820	5	مرتفعة
المتوسط الحسابي الكلي		4.3750			مرتفعة

يوضح الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع للفرعي الثالث (التمكين الاقتصادي) إذ حصلت الفقرة رقم (35، 39) والتي تنص كل منهما على "دفعني المشروع إلى الاعتماد على نفسي" و"زاد المشروع من نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل" على أعلى متوسط حسابي إذ كانت قيمته (4.44) وانحراف معياري (0.72)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (38) التي

تنص على "عزز المشروع فرص المساواة بين الجنسين" إذ حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي بلغ (4.43) وانحراف معياري (0.78)، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة رقم (33) والتي تنص على "مكّنني المشروع من توفير خدمات صحية أفضل لي ولأسرتي" إذ حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري (0.99).

4.4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول (13): التوزيع الطبيعي للبيانات				
	توفير فرص عمل	توفير مصدر للدخل	المساهمة في التمكين الاقتصادي	التنمية الاقتصادية ككل
حجم العينة	137	137	137	137
المتوسط الحسابي	4.3358	4.3631	4.3750	4.3580
الانحراف المعياري	.67337	.55817	.57041	.49490
القيمة المطلقة Absolute	.229	.192	.197	.147
الموجبة Positive	.162	.127	.137	.097
السالبة Negative	-.229-	-.192-	-.197-	-.147-
Kolmogorov-Sminov	.229	.192	.197	.147
Asymp. Sig.	.429	.429	.444	.444

a.Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

يبين من الجدول (13) أن المتغير التابع وجميع أبعاده تتبع التوزيع الطبيعي لأنّ قيم كولموغورف-سميرنوف Z كلها أقل من 1.96 ولذلك فإن المعنوية Sig لكل منها أكبر من 0.05.

قبل القيام باختبار فرضيات الدراسة، ومن أجل ضمان مناسبة البيانات وملاءمتها؛ تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين "Variance Inflation Factor-VIF "، واختبار التباين المسموح به " Tolerance " لكل متغير من المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ (Multi-Collinearity) بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (14): اختبار معامل تضخيم التباين والتباين المسموح به لأبعاد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر		
المتغيـرات	معامل تقييم التباين(VIF)	التباين المسموح به Tolerance
رأس مال المشروع	2.805	.357
نوع المشروع	2.918	.343
عدد العاملين في المشروع	1.860	.538

يبين الجدول (14) قيم معامل تضخيم التباين (VIF) والتباين المسموح " Tolerance" لكل متغير، إذ نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (5) وتتراوح (1.86-2.92) وأن قيمة التباين المسموح (Tolerance) لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.343 – 0.538) واستنادًا إلى قاعدة القرار المتعلقة بـ (VIF) تدل القيم على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (ارتباط بين المتغيرات المستقلة) الذي يعيق إجراء اختبار الانحدار. وذلك بالاعتماد على (Malhotra, 2010, P. 485).

4.4.1 اختبار الفرضية الرئيسة:

الفرضية الرئيسة (**HO1**): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية بأبعادها في إقليم الوسط في الأردن.

الجدول (15): الانحدار البسيط لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F
التنمية الاقتصادية	.921[a]	.848	246.514	1	0.000

يبين الجدول (15) اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة؛ إذ يظهر أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية) قد بلغت (0.921)؛ ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة مرتفعة بين المتغيرات، كما يبين الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.848)، أي أن النموذج فسر 84.8% من التباين الكلي أما الباقي فيُفسّر بعوامل أخرى. كما يبين نتائج تحليل تباين الانحدار لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في التنمية الاقتصادية، إذ يظهر الجدول قيمة (F) المحسوبة والتي تدل على مدى ملاءمة النموذج لاختبار الانحدار، وأنّ العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (246.514) عند مستوى دلالة (0.000) وتنص قاعدة القرار على اعتبار النموذج ملائمًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية لـ(F) أقل من (0.05)، واعتمادًا على النتائج ترفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبُعدي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهم في التنمية الاقتصادية، أما رأس مال المشروع فليس له أثر في التنمية الاقتصادية.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الوليدات والخاروف، 2019) حيث أظهرت أن تحسين مستوى الدخل هو أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء هذه المشروعات الصغيرة، وأن مالكات هذه المشروعات من حملة شهادة الثانوية العامة، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشملاوي وسقف الحيط، 2018) حيث أظهرت أن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل والتمكين الاقتصادي للمرأة، وبالتالي ينعكس على دور المرأة في التنمية والتقليل من نسبة البطالة بين الإناث.

4.4.2 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى (HO1-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص عمل في إقليم الوسط في الأردن.

الجدول (16): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في توفير فرص عمل ANOVAb

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
توفير فرص عمل	.839[a]	.704	105.506	3	0.000	الثابت	.128	.300	.426	.671
						رأس مال المشروع	-.110	.079	-1.396	.165
						نوع المشروع	1.185	.099	12.017	.000
						عدد العاملين في المشروع	-.101	.088	-1.151	.252

يبين الجدول رقم (16) نتائج ملخص النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى إذ يظهر أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، وبُعد المتغير التابع (توفير فرص عمل) قد بلغت (0.839)؛ ما يدل على وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين المتغيرات، ويبين الجدول كذلك أن قيمة معامل التحديد (R^2) (0.704)، أي أن النموذج فسّر 70.4% من التباين الكلي أما الباقي يفسر بعوامل أخرى غير مضمنة في النموذج. ويوضح الجدول نتائج تحليل تباين الانحدار لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في توفير فرص عمل، إذ يظهر الجدول قيمة (F) المحسوبة والتي تدل على مدى ملاءمة النموذج لاختبار الانحدار، وأن العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (105.506) عند مستوى معنوية (0.000) وتنص قاعدة القرار على اعتبار النموذج ملائمًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية لـ(F) أقل من (0.05)، واعتمادًا على

النتائج التي تم الحصول عليها يعد النموذج ملائمًا لتحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير فرص عمل.

كما يظهر من الجدول (16) نتائج المعاملات الانحدار Coefficients لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمتغيراته الفرعية على بُعد المتغير التابع (توفير فرص عمل) إذ يبين الجدول قيم t المحسوبة لكل من (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع)، إذ بلغت (-1.396، 12.017، -1.151)، بالتتابع عند مستوى دلالة معنوية t-sig بلغ (0.165، 0.00، 0.252) بالتتابع.

واستنادا إلى قاعدة القرار المتعلقة ب t والتي تنص على رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الدلالة المعنوية ل t أقل من (0.05). سيتم رفض الفرضية الصفرية للبُعد (نوع المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية له في توفير فرص عمل، أما رأس مال المشروع، وعدد العاملين في المشروع فليس لهما أثر في توفير فرص عمل.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى وجود أثر ذي دلالة لبُعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (نوع المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية له في توفير فرص عمل، أما رأس مال المشروع، وعدد العاملين في المشروع فليس لهما أثر في توفير فرص عمل. واتفقت هذه النتائج مع دراسة (Wilcox,2011) حيث أظهرت أن الاتحادات الائتمانية هي أكثر أهمية بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أسهمت هذه الاتحادات في زيادة عدد المشروعات الصغيرة وتنوعها؛ ما أدى إلى توفير فرص عمل، والحد من البطالة.

4.4.3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الثانية (HO1-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل في إقليم الوسط في الأردن.

الجدول (17): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في توفير مصدر للدخل ANOVAb

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
توفير مصدر للدخل	.784[a]	.615	70.938	3	0.000	الثابت	.505	.284	1.780	.077
						رأس مال المشروع	.052	.075	.692	.490
						نوع المشروع	.565	.093	6.069	.000
						عدد العاملين في المشروع	.268	.083	3.224	.002

يبين الجدول رقم (17) نتائج ملخص النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية إذ يظهر أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، وبُعد المتغير التابع (توفير مصدر للدخل) قد بلغت (0.784)؛ ما يدل على وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين المتغيرات، ويبين الجدول كذلك أن قيمة معامل التحديد (R^2) (0.615)، أي أن النموذج فسر 61.5% من التباين الكلي أما الباقي فيُفسر بعوامل أخرى غير مضمنة في النموذج. ويوضح نتائج تحليل تباين الانحدار لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في توفير مصدر للدخل، إذ يظهر الجدول قيمة (F) المحسوبة والتي تدل على مدى ملاءمة النموذج لاختبار الانحدار، وأن العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (70.938) عند مستوى دلالة (0.000) وتنص قاعدة القرار على اعتبار النموذج ملائمًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية لـ(F) أقل من (0.05)، واعتمادًا على النتائج التي تم الحصول عليها يعد النموذج ملائمًا لتحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في توفير مصدر للدخل.

كما يظهر من الجدول (17) نتائج المعاملات الانحدار Coefficients لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمتغيراته الفرعية على بُعد المتغير التابع (توفير مصدر للدخل) إذ يبين الجدول قيم t المحسوبة لكل من (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع)، إذ بلغت (0.692، 6.069، 3.224)، بالتتابع عند مستوى دلالة معنوية t-sig بلغ (0.490، 0.00، 0.002) بالتتابع.

واستنادا إلى قاعدة القرار المتعلقة ب t والتي تنص على رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الدلالة المعنوية ل t أقل من (0.05). سيتم رفض الفرضية الصفرية للبُعدين (نوع المشروع، وعدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهما في توفير مصدر للدخل، أما رأس مال المشروع فليس له أثر في توفير مصدر للدخل.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية وجود أثر ذي دلالة لبُعدي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (نوع المشروع، وعدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهما في توفير مصدر للدخل، أما رأس مال المشروع فليس له أثر في توفير مصدر للدخل. واتفقت هذه النتائج مع دراسة (Babatope and Akintunde, 2010) حيث أظهرت مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر.

4.4.4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية الثالثة (HO1-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=<0.05) للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي في إقليم الوسط في الأردن.

الجدول (18): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التمكين الاقتصادي ANOVA[b]										
المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coeffecient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
التمكين الاقتصادي	.726[a]	.528	49.503	3	0.000	الثابت	.805	.321	2.507	.013
						رأس مال المشروع	.300	.085	3.540	.001
						نوع المشروع	.155	.106	1.474	.143
						عدد العاملين في المشروع	.361	.094	3.827	.000

يبين الجدول رقم (18) نتائج ملخص النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة إذ يظهر أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، وبُعد المتغير التابع (المساهمة في التمكين الاقتصادي) قد بلغت (0.726)؛ ما يدل على وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين المتغيرات، ويبين الجدول كذلك أن قيمة معامل التحديد (R^2) (0.528)، أي أن النموذج فسر 52.8% من التباين الكلي أما الباقي فيُفسر بعوامل أخرى غير مضمنة في النموذج. كما يوضح الجدول نتائج تحليل تباين الانحدار لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مجتمعةً في التمكين الاقتصادي، إذ يظهر الجدول قيمة (F) المحسوبة والتي تدل على مدى ملاءمة النموذج لاختبار الانحدار، وأن العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع تتبع النموذج الخطي إذ بلغت (49.503) عند مستوى دلالة (0.000) وتنص قاعدة القرار على اعتبار النموذج ملائمًا إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية لـ(F) أقل من (0.05)، واعتمادًا على النتائج التي تم الحصول عليها يعد النموذج ملائمًا لتحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأبعادها (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع) في التمكين الاقتصادي.

ويظهر من الجدول (18) نتائج المعاملات الانحدار Coefficients لأثر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمتغيراته الفرعية على بُعد المتغير التابع (التمكين الاقتصادي) إذ يبين الجدول قيم t المحسوبة لكل من (رأس مال المشروع، نوع المشروع، عدد العاملين في المشروع)، إذ بلغت (3.540، 1.474، 3.827)، بالتتابع عند مستوى دلالة معنوية t-sig بلغ (0.001، 0.143، 0.00) بالتتابع.

واستنادا إلى قاعدة القرار المتعلقة ب t والتي تنص على رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الدلالة المعنوية ل t أقل من (0.05). سيتم رفض الفرضية الصفرية للبُعدين (رأس مال المشروع، وعدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهما في التمكين الاقتصادي، أما نوع المشروع فليس له أثر في التمكين الاقتصادي.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر ذي دلالة لبُعدي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (رأس مال المشروع، وعدد العاملين في المشروع) بمعنى وجود أثر ذي دلالة إحصائية

لهما في التمكين الاقتصادي، أما نوع المشروع فليس له أثر في التمكين الاقتصادي. اتفقت هذه النتائج مع دراسة (العاجيب، 2017) حيث أظهرت أن هذه المنظمات تولي اهتماما زائدا بتمكين المرأة اقتصاديا وماليا، الأمر الذي له الأثر الإيجابي الواضح على نمو الأعمال الريادية، وبالتالي الذي انعكس ايجابيًا على دور المرأة في التنمية في المجتمع، كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة (أبو الهيجاء، 1991) حيث أظهرت أن الصناعات الصغيرة تستحق الدعم والرعاية من جانب الحكومة من أجل توفير مناخ أفضل للمنافسة.

5. الاستنتاجات

5.1 نتائج الإحصاء الوصفي

1- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر" ذو تقدير مرتفع، وأن أعلى الأبعاد هو البعد (عدد العاملين في المشروع)، تلاه البُعد (رأس مال المشروع)، وأن البُعد نوع المشروع كان أدنى متوسط حسابي بين الأبعاد. وهذا ما يدل على أن مستوى وعي العينة بأبعاد "المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر" مرتفع في اقليم الوسط في الأردن.

2- أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع "التنمية الاقتصادية" ذو تقدير مرتفع، وأن أعلى الأبعاد هو البُعد (المساهمة في التمكين الاقتصادي)، وتلاه البعد (توفير مصدر للدخل) وأخيرًا جاء البُعد (توفير فرص عمل) بأدنى متوسط حسابي. ويدل هذا على اهتمام عينة الدراسة بتطبيق أبعاد "التنمية الاقتصادية" وأن مستوى تنفيذها مرتفع وسليم.

5.2 التوصيات

في ضوء نتائج هذه الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1-ضرورة إيجاد تنسيق شامل بين مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بحيث تشمل خدماتها جميع أنحاء البلاد لاسيّما المناطق النائية من خلال استحداث هيئة مختصة تعنى بشؤون قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

2-أن يكون هناك برنامج خاص يعنى بكل مؤسسة تمويلية لمتابعة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ما بعد التمويل، وذلك للتأكد من أن التمويل قد حقق أهدافه الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتقديم خدمة أو منتج وتوفير فرص عمل، بغية التأكد من ألا يتم استخدام أموال الإقراض للغايات الشخصية.

3-توفير سبل التمويل الميّسر والمستدام للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الجديدة والقائمة وخاصة المشروعات المدرّة للدخل والمشغلّة للعمالة من خلال زيادة حجم التمويل لهذه المشروعات، على أن يتم إيجاد برامج وآليات متخصصة لمعالجة حالات إخفاق بعض هذه المشروعات وخاصة في مراحلها الأولى.

4-على الحكومة أن تسعى جاهدة لتوفير بيئة استثمارية وبنية تحتية ملائمة لتشجيع الأفراد على إنشاء مشروعاتهم الخاصة كالإعفاءات الضريبية، والقروض طويلة الأجل وتقليل نسبة الفائدة، مع إعطاء فترة سماح في بداية المشروع من أجل المساهمة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية.

5-نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والابتكار في جميع محافظات المملكة لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية ومختلف الفئات العمرية من خلال حملات توعوية تنفذها الوزارات المعنية كوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة الشباب.

6-الاهتمام بالتعليم التقني وتعزيزه بسياسات وتوجهات حكومية وربطه بريادة الأعمال والابتكار، وغرس مفهوم الريادة ضمن المناهج في كافة المراحل التعليمية في المدرسة والجامعة، بإشراف وتنفيذ وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لينال التعليم التقني درجة أهمية التعليم الأكاديمي، ليسعيا جنبا إلى جنب نحو المساهمة في التنمية الاقتصادية.

7-تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتحول من البيروقراطية نحو النوافذ والمنصات الإلكترونية توفيرا للوقت والجهد والحد من المحسوبية والواسطة التي قد تحبط الأفراد من قبل إنشاء مشروعاتهم.

8-تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية اللازمة من قبل المؤسسات التمويلية المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتعزيز معارف ومهارات أصحاب المشروعات الجدد لاسيّما فئتي المرأة والشباب، للوصول لمستوى أداء أعلى لهم لزيادة إنتاجية مشروعاتهم وقدراتهم التنافسية مع ضرورة الإعلان والترويج لهذه الخدمات على مختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لعدم علم البعض بوجود مثل هذه الخدمات.

10-توفير التسويق المناسب لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بفتح أسواق جديدة محلية وتسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية التي تتيح الفرصة لهذه المشروعات من تسويق منتجاتها وزيادة الصادرات، وتفعيل التجارة الإلكترونية وتطويرها والاعتماد عليها في عمليات التسويق والتصدير.

11-توحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بناء على أسس محددة، وأن تكون تعليماتها وسياساتها وأنظمتها واضحة كأن يكون هناك قانون خاص لهذه المشروعات.

المراجع

أولا- المراجع العربية:

1-أبو رضوان، عماد، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 632-629، 2006.

2-اتحاد المصارف العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق إلى النمو، المنتدى الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 26-27/آب، عمان، الأردن، 2015.

3-الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الإسكو: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منشورات الأمم المتحدة 2018.

4-بخارى، عبد الحميد محمد، التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010). مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – مركز البحوث والاستشارات والتطوير، المجلد 30، العدد 3، 2012.

5-جمعية البنوك في الأردن، دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي، عمان، الأردن،2012.

6-حداد، مناور فريح والخطيب، حازم بدر، دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. إربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية، المجلد9 ، العدد1، 2005.

7-حماد، جمال محمد، دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف. حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، المجلد 44، 2016.

8-خمش، مجد الدين وخزاعي، حسين والسرحان، محمود، أ ثر المشاريع الميكروية في حياة الشباب في الأردن: دراسة ميدانية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 44، العدد 1، 2016.

9-دائرة الإحصاءات العامة، التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية حسب الإقليم والمحافظة، 2018.

10-دائرة الإحصاءات العامة، عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الإقليم والمحافظة، 2018.

11-دائرة الإحصاءات العامة، عدد سكان المملكة حسب المحافظة، 2020.

12-سلمان، ميساء والعبادي، سمير، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، عمان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

13-شملاوي، حنان، سقف الحيط، نهيل إسماعيل، التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 32، ال عدد11 ،2018.

14-صندوق النقد العربي، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2019.

15-الضمور، لمياء يوسف إبراهيم، آليات دعم المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية المستدامة في الأردن: الدور المعدل للحاكمية، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2018.

16-طشطوش، هايل عبد المولى، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

17-العاجيب، آمنة طشحيل، أثر المرأة على نمو الأعمال الريادية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن، 2017.

18-العبد الله، شادي يوسف وعدوس، ساهر محمد، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجل د3، ال عدد3، الأردن،2017.

19-القرارعة، خالد عطاالله محمد ومحمد أمجد إبراهيم آدم، أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من مؤسسات التمويل الحكومي في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حالة / محافظة الطفيلة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة أم الدرمان الإسلامية، السودان، 2012.

20-قرعوش، عائشة حسن وتركية، بهاء الدين، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا: دراسة ميدانية في مدينة دير عطية. مجلة جامعة البعث للعلوم الإسلامية، المجلد 41، ال عدد84، سوريا، 2019.

21-القهيوي، ليث والوادي، بلال، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

22-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز الأداء الاقتصادي الاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ... نحو نموذج اقتصادي جديد، 2018.

23-مجلس السياسات الاقتصادية، خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2019، عمان، الأردن، 2017.

24-مجلس الوزراء، نظام شركات التمويل الأصغر، عمان، الأردن، 2015.

26-المنتدى الاقتصادي الأردني، دراسة حول ترتيب الأردن ضمن المؤشرات العالمية، عمان، الأردن، 2020.

27-النسور، لانا أحمد، دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، ال عدد6، 2015.

28-الوليدات، عريب عبد الرحمن والخاروف، أمل محمد علي، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010- 2014). الجامعة الأردنية، المجلد 46، الأردن،2019.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1-Aminu, Mamman & Baydown, Nabil & Alharbi, Ameen & Kanu, Abdul M, **Small and medium-sized Enterprises(SMEs) and Poverty Reduction in Africa**, 1st published, UK, Cambridge Scholars Publishing,2015.

2-Ayandibu, AO and Houghton J, The Role of Small and Medium Scale Enterprise in Local Economic Development (LED), Graduate School of Business and Leadership, University of Kwa Zulu Natal, Durban, South Africa, **Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR)**, 11(2): 133-139. www.jbrmr.com,2017 .

3-Babatope, A. S.&Akintunde, D.A, A study of Small and Medium- Scale Industrial Development in Ondo State, Nigeria, Department of Mechanical Engineering, Federal University of Technology, Akure, Ondo state, Nigeria, **University Journal**, **AUJ.T**. 13(3):186-192(Jan.2010).online, available: www.journal.au.edu/..techno/.../journal 133-article0,2010.

4-De Brincat, Edward, Quality Management in Micro firms- Myth or Reality? A Maltese Micro Manufacturing Firm Under review, **Anchor Academic Publishing**, Hamburg, http://www.diplomica-verlag.de ,2014.

5-Djabbar, I &Baso, S, The Development of Small and Medium Enterprises in North Kolaka Regency**, IOP publishing**, 382 (012033): 1755-1315, 2019.

6-Kobo, Rakuten, **Sustainable Learning Networks in Ireland and Wales**, learning by Linking: Establishing Sustainable Business Learning Networks, Oak Tree Press, 2011.

7-Levy, Margi and Powell, Philip, Strategies for Growth in SMEs, 1st published, Elsevier Butterworth- Heinemann, 2005.

8-Mawa, B, Impact of Micro- Finance Towards Achieving Poverty Alleviation, Graduate Training Institute (GTI), Bangladesh Agricultural University, Mymensingh, Bangladesh, **Pakistan Journal of Social Sciences** 5(9):876-882, http://researchgate.net/publication/323116213,2008 .

9-Singh, R.K., Garg, S.K. &Deshmukh, S.G, The competitiveness of SMEs in A globalized economy Observations From China and India, Mechanical Engineering Department, Delhi Technological University, Delhi, India, and Mechanical Engineering Department, Indian Institute of Technology, Delhi, India, **Management Research Review** 33(1), 54-65, December.2009, online, available: www.emeraldinsight.com/2040-8269.htm,2009**.**

10-Tasdo, A &Shakantu, W&Alumbugu, p, Construction Micro, Small, and Medium Enterprises (CMSMEs) Innovations, Faculty of Engineering, Nelson Mandela University, South Africa, **Journal of Engineering, Project, and Production Management**, 10(1), 11-18, 2020.

11-Walker, A Pollard, Economic Growth and Development in the Caribbean Region, **Nova Science Publishers**,2009.

12-Wilcox, J.A, The Increasing Importance of Credit Unions in Small Business Lending,Haas School of Business**,** study of Business Administration, UC Berkely, **SBA office of Advocacy**, from the United states government, online, available: www.sba.gov/advocacy,2011 .

13-Zoltan, J. Acs, Small and Medium-Sized Enterprises in the Global Economy, **University of Michigan Press**. USA,1999.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (2021)، تقارير التنمية الاقتصادية، متوفر على الموقع الإلكتروني لل USAID https://www.usaid.gov/ar/jordan/economic-growth-and-trade

أثر التوجه الريادي في الابتكار في الأردن: دراسة ميدانية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة عمان

غدير أحمد الخوالدة* **أ.د. محمد مفضي الكساسبة****

تاريخ وصول البحث: 2022/3/15م تاريخ قبول البحث: 2022/4/11م

الملخص

هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر التوجه الريادي في الابتكار. تم اعتماد المنهج الكمي في الدراسة. تم جمع البيانات من خلال استبانة عبر الإنترنت، بلغ حجم العينة 352 مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا في الأردن، وتم اختيارها باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية التناسبية. تم ملء استبانة من قبل المالكين/ المديرين كوحدة معاينة لتلك الشركات. عرضت الاستبانة على مجموعة من محكمين مختصين للحكم على صدقها، كما تم التأكد من ثباتها من خلال حساب معامل كرونباخ ألفا. تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات.

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الأهمية النسبية للتوجه الريادي والابتكار في المشروعات المبحوثة كان مرتفعا، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتوجه الريادي في الابتكار في المشروعات المبحوثة. خلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن تمتع بإمكانيات كبيرة، ولذلك تنصح هذه المشروعات بالتركيز على التوجه الريادي، وبالتالي، يجب أن تكون تلك المشروعات مبتكرة واستباقية ومستقلة ومستعدة لتحمل المخاطر التي قد تساعدها في نهاية المطاف في تحسين قدراتها الابتكارية.

الكلمات المفتاحية: التوجه الريادي، الابتكار، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأردن.

*باحثه، كلية المال والاعمال، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

**أستاذ، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Impact of Entrepreneurial Orientation on Innovation in Jordan: A Field Study on Small and Medium-sized enterprises in the City of Amman

Abstract

This study aimed at investigating the impact of the entrepreneurial orientation on innovation. A quantitative approach was adopted in the study. Data was collected through an online questionnaire. The sample size was 352 small and medium-sized enterprises in Jordan, which were selected using the proportional stratified random sampling technique. The questionnaire was filled out by the owners/managers as representatives of those enterprises. To judge the questionnaire validity, it was presented to a group of arbitrators specialized in this field as well as its reliability was confirmed by calculating Cronbach's alpha coefficient.

SPSS was used to analyze the data. The results of the study revealed that the level of the relative importance of the entrepreneurial orientation and innovation at the surveyed enterprises was high, also, the results of the study revealed a significant impact of entrepreneurial orientation on innovation in the surveyed enterprises. The study made several recommendations, the most important of which are: small and medium sized enterprises in Jordan have great potential, these enterprises were advised to focus on the entrepreneurial orientation, therefore, those enterprises must be innovative, proactive, autonomous, and willing to take risks that may ultimately help them improve their innovativeness.

Key words: Entrepreneurial Orientation, Innovation, Small and Medium-sized Enterprises, Jordan.

1 مقدمة:

لقد حدث الابتكار لفترة طويلة من خلال مسار التوجه الريادي (Okonkwo, 2020). إن مفهوم التوجه الريادي يعد النموذج الأكثر اهتمامًا وقبولا في أدبيات ريادة الأعمال(Jones & Colwill,2013) .

ويُعرَّف التوجه الريادي عادةً على أنه الميل للجانب السلوكي مما يساعد في تمكين إطار عمل الشركات ليصبح أكثر ابتكارًا (Hosseini et al., 2017). تم تقديم بناء التوجه الريادي والذي يشمل ثلاثة عناصر هي الابتكار والاستباقية والمخاطرة لأول مرة من قبل Miller (1983).

ينظر للابتكار باعتباره مهمًا للمنظمات من أجل البقاء والازدهار، فهو يساعد على استكشاف مجالات التحسين، كما أنه يسلط الضوء على قوة المنظمات، ويسمح لها بالتقييم المستمر لأدائها، كما أنه يساعد أيضا في معرفة أسباب سوء التنفيذ، وكذلك في تحديد الفرص الجديدة.

وذكر Zaidi and Zaidi (2021) أن الابتكار مفهوم واسع، وتم تصنيفه إلى فئات وأنواع مختلفة مثل ابتكار العمليات، والابتكار التكنولوجي، وابتكار السوق، وابتكار المنتجات، ويقاس بمقاييس مختلفة. وربط الباحثون مثل (Bouguerra et al., 2020) الابتكار باختراعات الحلول التحفيزية والاستجابات ، إذ تساعد هذه المحاولات في تعزيز المعرفة، وبناء نماذج جديدة للأعمال. تؤكد الدراسات السابقة على حقيقة أن الابتكار ليس حدثًا منعزلا، بمعنى أن عملية الابتكار مزيج من المدخلات والمخرجات، لذلك، يتم مناقشته الابتكار ضمن إطار التوجه الريادي في الأدبيات

(Damanpour & Schneider, 2006; Zaidi & Zaidi, 2021, 204).

وعليه، تركز الدراسة الحالية على التحقق من تأثير التوجه الريادي في الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن. ومن الممكن أن توفر هذه الدراسة آلية لمالكي/ مديري تلك المشروعات لتطوير إستراتيجيات من شأنها تعزيز الابتكار وتقديم منتجات وعمليات جديدة، وقد تقدم الدراسة أدلة تجريبية للتوجه الريادي والابتكار في سياق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن تقدم الدراسة مضامين نظرية وتطبيقية للخبراء ورواد الأعمال وواضعي السياسات.

1.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

نظرًا لأن الابتكار عنصر متأصل في مجال ريادة الأعمال، فنجاح المشروعات مرتبط بقدرتها على تقديم منتجات وعمليات جديدة، ومع ذلك، ركزت القليل من الدراسات البحثية الخاصة بريادة الأعمال على الجمع بين المفاهيم الأساسية للتوجه الريادي، وابتكار المنتجات، والعمليات، حيث إن تلك الابتكارات تتطلب قدرًا أكبر من المخاطرة والاستباقية والاستقلالية من قبل المشروعات. تكمن مشكلة الدراسة في سعي مديري ومالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحقيق ابتكار أفضل في منتجاتهم

وعملياتهم مبنية على توجههم الريادي. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما أثر التوجه الريادي في ابتكار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن؟ وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الأهمية النسبية للتوجه الريادي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن؟
- ما الأهمية النسبية للابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن؟
- ما أثر التوجه الريادي بدلالة أبعاده (المخاطرة، الاستقلالية، الاستباقية) في ابتكار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن؟

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- تحديد الأهمية النسبية للتوجه الريادي والابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.
- تحديد أثر التوجه الريادي في الابتكار على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

3.1 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية للدراسة بما يأتي:

- تجمع الدراسة الحالية متغيرين غاية في الأهمية، أولهما التوجه الريادي الذي يمكن أن يكون له تأثير مباشر على أنشطة الابتكار سواءً للمنتجات أو العمليات في تلك المشروعات المستهدفة، والمتغير الثاني الابتكار الذي يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه العملية المركزية التي تقود النمو الاقتصادي والمزايا التنافسية لكل من الشركات والدول، فضلًا عن النمو العالمي المستدام.
- تساهم الدراسة الحالية في عرض بعض الدراسات السابقة التي سعت إلى تأطير التوجه الريادي وأبعاده، فضلا عن الدراسات التي تناولت نوعين من الابتكار (ابتكار المنتج، وابتكار العملية)
- تساهم الدراسة الحالية في إثراء المكتبة الأردنية والعربية، وتعمل على التمهيد لجهود باحثين آخرين لإغناء الموضوع فكريًا.
- **الأهمية التطبيقية:**
- تتمثل الأهمية العملية بالآتي:

- تساهم الدراسة في قياس مدى تأثير التوجه الريادي في ابتكار المنتج والعلمية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.
- توفر الدراسة الحالية معلومات مباشرة ومهمة لمالكي / مديري المشروعات محل لدراسة عن أهمية توجههم الريادي في ابتكار المنتج والعملية لكونها ذات طبيعة تحليلية لنشاطات المشروعات محل الدراسة
- عرض أهم الاستنتاجات والتوصيات المتوافقة معها لأصحاب القرار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

4.1 أنموذج الدراسة:

بناءً على الدراسات السابقة (الحرايزة وآخرون، 2018؛ عرقاوي وآخرون ، 2020؛ عرشي، 2016؛ Chinchang, 2020; ; Isfenti et al., 2020; Hermawati & Gunawan, 2020; Khan et al., 2020)، واستكمالا لمشكلة الدراسة وتحقيقا لأهدافها يمكن تمثيل أنموذج الدراسة الذي يوضح تأثير المتغير المستقل (التوجه الريادي) وأبعاده في المتغير التابع (الابتكار) وأبعاده، كما في الشكل (1).

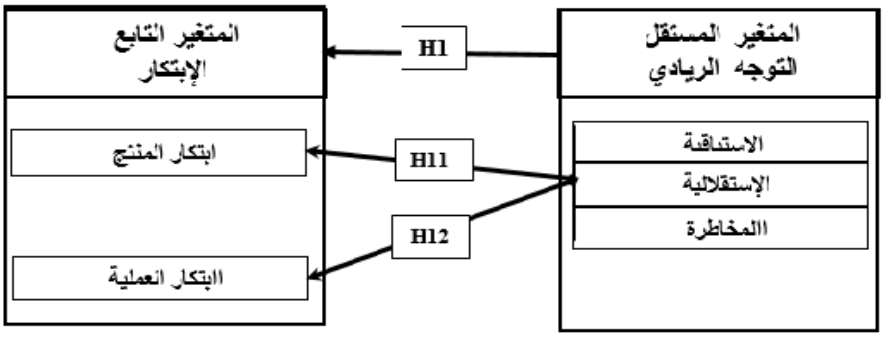

الشكل (1) : *أنموذج الدراسة*

5.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة) في الابتكار بدلالة أبعاده مجتمعة (ابتكار المنتجات، ابتكار العمليات) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

الفرضية الفرعية الأولى (H11): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة) في ابتكار المنتجات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية (H12): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة) في ابتكار العمليات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

6.1 التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

وفقًا لمتغيرات الدراسة وأدبياتها وأنموذجها، تم تعريف التوجه الريادي وأبعاده، والابتكار وأبعاده، إضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم إجرائيًا على النحو التالي:

التوجه الريادي: يشير التوجه الريادي في الدراسة الحالية إلى ميل مالكي/مديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن لاتخاذ مبادرات استباقية لظروف السوق المحتملة، وتحمل المخاطر المتعلقة بالعمل، والتصرف بشكل مستقل.

الاستباقية: استكشاف مالكي/مديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن الفرص وتحقيق التقدم بالإضافة إلى التنبؤ بالطلبات المحتملة لإحداث التغيير وتشكيل البيئة.

الاستقلالية: الحرية الممنوحة للأفراد والفرق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن حتى يتمكنوا من ممارسة إبداعهم ورؤيتهم وتعزيز ظروف ريادة الأعمال.

المخاطرة: استعداد مالكي/مديري المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة في الأردن لتحمل المخاطر المتعلقة بقراراتهم.

الابتكار: يشير إلى ابتكار المنتجات وابتكار العمليات في المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

ابتكار المنتجات: التغييرات في المنتجات التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

ابتكار العمليات: التغييرات في الطريقة التي تنتج أو تقدم بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن منتجاتها أو خدماتها.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: لغايات هذه الدراسة تم تبني تصنيف دائرة الإحصاءات العامة، وفقًا للتعداد العام للمنشآت الاقتصادية (2018) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، استنادا إلى عدد العاملين بغض النظر عن العوامل الأخرى، أي إذا كان عدد العاملين يتراوح بين 5-19 عاملًا، يعد مشروعًا صغيرًا، وإذا كان عدد العاملين يتراوح بين 20 - 99 عاملًا يعد مشروعًا متوسطًا.

7.1: حدود الدراسة

الحدود العلمية: اقتصرت الدراسة الحالية على متغير التوجه الريادي ممثلا ب (الاستباقية، الاستقلالية، المخاطرة)، ومتغير الابتكار ممثلا ب (ابتكار المنتجات، ابتكار العمليات).

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مالكي/ ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مدينة عمان وضواحيها.

الحدود الزمانية: كانت المدة الزمنية لإنجاز الدراسة من شهر تموز 2021 ولغاية شهر أيلول 2021.

8.1: محددات الدراسة:

تحددت نتائج الدراسة الحالية بدلالات أداة الدراسة وثباتها، بالإضافة إلى مدى دقة تقديرات أفراد العينة وموضوعيتهم وأمانتهم العلمية في استجابتهم على الاستبانة المعدة لغرض الدراسة الحالية. كما أنه لا يمكن تعميم نتائج الدراسة إلا على المجتمع الذي سحبت منه العينة.

2. الإطار النظري

1.2 التوجه الريادي

ظهرت ريادة الأعمال كمساهم مهم في الاقتصادات (Iqbal et al., 2021)، إذ يعد التوجه الريادي أمرًا أساسيًا للنجاح في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولاقى اهتمامًا كبيرًا من الباحثين الأكاديميين والممارسين في المنظمات وصناع القرار في مختلف الدول حول العالم.

يعد التوجه الريادي أحد أكثر الموضوعات التي تم بحثها على نطاق واسع في كل من أدبيات الإستراتيجية وريادة الأعمال (Maikudi & Kamilah, 2019)، وأصبح موضوعًا مثيرًا للاهتمام في أبحاث الأعمال (Covin & Wales, 2012, 677)، نظرًا لدوره الرئيس كقوة دافعة لأنشطة ريادة الأعمال.

تم تعريف التوجه الريادي في أدبيات ريادة الأعمال على أنه "رغبة الشركة في تبني أنشطة مبتكرة وتحمل المخاطر للتوصل إلى منتجات وخدمات وعمليات جديدة ودخول أسواق جديدة، واتخاذ خطوة استباقية قبل منافسيها في الاستفادة من الفرص الجديدة في السوق (Soininen & Martikainen, 2012)، إنه يتعلق بميل الشركات إلى التصرف بشكل مستقل ومبتكر وتحمل المخاطر واتخاذ مبادرات استباقية لظروف السوق المحتملة (Al-Mamary et al., 2020)

اقترح Covin and Slevin (1986) في البداية أن التوجه الريادي يتكون من ثلاثة مكونات هي: الابتكار والمخاطرة والاستباقية. وفي وقت لاحق، ضم Lumpkin and Dess (1996) بعدين آخرين، وهما "العدوانية التنافسية" و"الميل إلى التصرف بشكل مستقل أو الاستقلالية"، لبناء التوجه الريادي. وبناءً

على الغرض من هذه الدراسة، تم الاعتماد على التقسيمات المذكورة آنفًا، كأبعاد للتوجه الريادي للدراسة الحالية وهي الاستباقية، الاستقلالية، والمخاطرة.

1.1.2 الاستباقية

لطالما ارتبطت ريادة الأعمال بأخذ المبادرات وإيجاد الفرص ومتابعتها، يُنظر إلى الاستباقية في سياق التوجه الريادي على أنها سلوك استشرافي يبحث عن الفرص مصحوبًا بالابتكار (Ardichvili et al., 2003). وصف Miller and Friesen (1978, 92) مفهوم الاستباقية على أنه قدرة الشركة على تشكيل البيئة بشكل استباقي بدلًا من مجرد الاستجابة للتغيرات في السوق. كما أوضح Miller (1983، 923) أن الشركة الاستباقية عادة ما تكون رائدة وليست تابعًا في السوق لأنها تتمتع بالبصيرة والرؤية لاستكشاف الفرص السوقية. يعد البحث عن المعلومات، واليقظة، والشبكات الاجتماعية، وتوقع الطلب والمعرفة المسبقة بالمنتجات والأسواق من الإجراءات الرئيسة المرتبطة بالبعد الاستباقي (Lumpkin & Dess, 2001). وفقًا Applegate (2008) فإن الفرص التي تحركها الضرورة، وفرص النمو المرتفع تؤدي إلى الابتكار. ذكر Eggers et al. (2013) أن البعد الاستباقي يتعلق بميل الشركة لتوقع احتياجات العملاء التي لها إمكانات في السوق وفهمها والتصرف بناءً عليها، وبالتالي مواجهة المنافسة، وإنشاء فائدة أولية مواتية بين المنافسين.

يرى Covin and Lumpkin (2011) بأن البعد الاستباقي يتضمن تحديد الفرص الجديدة والمبادرات ذات الصلة وتنفيذها وتحمل الفشل، فمن خلال الاستباقية، يتم التأكيد على أهمية ميزة المحرك الأول للاستفادة من فرص السوق. وجد Sandberg (2002) أن الاستباقية مفيدة لإطلاق الابتكارات لأن لديها القدرة على تغيير ظروف السوق. لذلك، تمت دراسة الاستباقية أيضًا في سياق ميزة المحرك الأول في تقديم منتجات وخدمات جديدة في الشركات، وينظر إلى البعد الاستباقي كميسر لميزة المحرك الأول، وتستفيد الشركات الاستباقية من الفرص في الأسواق الناشئة وهذا هو الجوهر الرئيس للفعالية الاستباقية(Wang et al., 2015) . وجد Baker and Sinkula (2009) أن البعد الاستباقي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأداء المتفوق للشركة. ويرى Rhee and Mehra (2013) أن الاستباقية في التصنيع والعملية وتطوير المنتجات الجديدة تؤدي إلى أداء أعمال متفوق وميزة تنافسية في السوق.

ذكر Lumpkin and Dess (1996, 141) كذلك بأن الاستباقية يمكن رؤيتها على أنها سلسلة متصلة في تفعيل أنشطة المنظمة وتفاعلها مع الآخرين. أكد Chen and Hambrick (1995) بأن الشركة يجب أن تكون استباقية ومستجيبة للابتكار والتكنولوجيا والعملاء. كذلك أكد Covin et al. (2006) أن الاستباقية مرتبطة بالريادة في تطوير عمليات وتقنيات جديدة، وإدخال منتجات وخدمات جديدة. أيد هذا الرأي Wang et al. (2015) بأن الاستباقية والابتكار يسيران معًا، وأن الابتكار يعتمد على نهج استباقي، ويتجلى ذلك في عمليات النمذجة والاختبار والبحث والاكتشاف. خلص Nieto et al. (2013)

إلى أن الشركات التي تقدم ابتكارات تحتاج إلى تغيير طرق عملها لأنها تعمل في أسواق جديدة وتطلق منتجات وخدمات وعمليات جديدة، هذا يؤكد الترابط بين الاستباقية والابتكار اللذين لكليهما تأثير حاسم في تحسين الأداء الإجمالي للشركة.

2.1.2 الاستقلالية

تم ربط بُعد الاستقلالية بالقدرة على العمل بشكل مستقل واتخاذ الإجراءات والقرارات والتفويض والتمكين، على وجه التحديد، يشير هذا البعد إلى الحرية الممنوحة للأفراد والفرق كي يتمكنوا من ممارسة إبداعهم ورؤيتهم وتعزيز ظروف ريادة الأعمال (Lumpkin et al. 2009). وجد Monsen (2005) علاقة إيجابية بين الاستقلالية وأداء الشركات الريادية. وأشار Jeroen and Hartog (2007) إلى أن منح القادة الاستقلالية للمستويات المتوسطة والدنيا من المديرين، يؤدي إلى الابتكار.

وإذا لم يتم تقييد حرية الإبداع في المنظمة، ولم يتم كبت الاستقلال الفردي والجماعي، حينها يسعى الأفراد والفرق إلى خلق فرص جديدة، ويستطيع المديرون على مختلف المستويات اتخاذ قرارات مستقلة للتعامل مع المشكلات والفرص، وتطوير الأفكار وتوليدها ونقلها إلى الإدارة العليا (Burns, 2013). يتماشى هذا مع الإطار التكاملي الذي طوره Hart (1992) كنموذج متصل، حيث يتم اتخاذ القرار والتركيز على متابعة الفرص الجديدة في المستويات الأدنى من المنظمة. إلى جانب ذلك، خلص Burns (2013) إلى أن الشركات التي توفر الاستقلالية لموظفيها تسهل الابتكار.

فقد لاحظ Eder (2007) أن الاستقلالية تعزز الإبداع والابتكار في الشركات وربطها بسمات الموظف. وبما أن الاستقلالية تتسم بتوفر الحرية الشخصية للموظفين، وتؤثر في توليد الأفكار الجديدة، ومع ذلك قد يساء استخدامها، فقد أشار Shimizu (2012) إلى أن الاستقلالية تعزز ريادة الأعمال في الشركات؛ إلا أنها تؤدي في بعض الأحيان إلى سلوك انتهازي من قبل الموظفين.

3.1.2 المخاطرة

تعد المخاطرة الناتجة عن قرارات العمل عاملًا مهمًا يستخدم لشرح ريادة الأعمال، وفي سياق التوجه الريادي، تشير المخاطرة إلى المخاطر التنظيمية نتيجة الدخول الجديد والابتكار وفقا ل Miller and Friesen (1978, 923)فقد عرفا المخاطر التنظيمية على أنها "الدرجة التي يكون فيها المديرون على استعداد لتقديم التزامات كبيرة ومحفوفة بالمخاطر فيما يتعلق بالموارد؛ أي أولئك الذين لديهم فرصة معقولة للفشل المكلف"ووفقًا لـ Wiklund and Shepherd (2011, 701)"تشير المخاطرة إلى التصرف بطرق يُنظر إليها على أنها جريئة حتى في مواجهة عدم اليقين، مثل الاستعداد لتخصيص الموارد حتى لو كانت النتائج غير معروفة واحتمالية الفشل مرتفعة".

تتخذ المنظمات التي يُعرف عنها أنها تخاطر بشكل عام خطوات جريئة لتعزيز عوائد الأعمال، وتتضمن هذه الخطوات الدخول في أسواق جديدة وغير معروفة، والاستثمار في مشاريع ذات نتائج غير

مؤكدة والتوسع بشكل كبير من السوق (Baker & Sinkula, 2009). يربط Eggers et al. (2013) المخاطرة بالإستراتيجيات التي تنطوي على الالتزام بكميات كبيرة من الموارد البشرية والمالية على حد سواء، للمشاريع التي لديها احتمالية عالية للفشل. ركزت الأبحاث المبكرة حول المخاطرة على الإستراتيجيات الآمنة مقابل الإستراتيجيات المحفوفة بالمخاطر، وميز Miner and Raju (2004) بين تفضيلات المخاطرة، وتصورات المخاطر، والميل إلى المخاطرة.

يرى Hughes and Morgan (2007) بأن الشركات التي لديها توجهات ريادية عالية عادة ما تخاطر من أجل ضمان أداء تنظيمي وابتكاري متفوق، وأن الشركات التي تتبع المسارات التقليدية لديها عوائد أقل، في حين أن الشركات التي تتعرض للمخاطر لها نتائج متغيرة تتراوح من عوائد متوسطة إلى عالية ولديها إمكانية لتحقيق ربح طويل الأجل. خلص Tang et al.(2014) أيضًا إلى أن المخاطرة الريادية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء التنظيمي والابتكار ونمو الأعمال.

في ذات السياق، ربط Hoonsopon and Ruenrom (2012) المخاطرة بالابتكار، وذكروا بأن الابتكار يتلقى دفعة قوية من خلال المخاطرة، وأشاروا بشكل خاص إلى ابتكار المنتجات والخدمات، وخلصوا إلى أن المخاطرة والابتكار لهما تأثير إيجابي على الميزة التنافسية للشركة، ومع ذلك، قد لا تكون المخاطر المتعلقة بالابتكار إيجابية دائمًا، فالابتكار الجذري، على سبيل المثال، قد يكون أكثر خطورة من الابتكار التدريجي. تقييم المخاطر والفرص، والثقافة الموجهة نحو المخاطر، والإستراتيجيات المتعلقة بالمنتجات الجديدة / التغييرات في المنتجات الحالية تم اعتبارها متغيرات رئيسية (Lumpkin & Dess, 2001).

2.2 الابتكار

يعد الابتكار أحد العوامل الرئيسة التي تميز المنظمات عن المنافسين في أسواق اليوم الشديدة التنافسية، لذلك، يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق ميزة تنافسية، ولطالما تم الاعتراف به باعتباره أيضا أهم مصدر للتنمية الاقتصادية ونمو الشركات، وبالتالي، كانت طريقة تعزيز الابتكار ذات أهمية مركزية لكل من صانعي السياسات ورجال الأعمال. كما أن الابتكار يعد قدرة تنظيمية مهمة لنجاح المنتجات الجديدة، ومحركا للنمو الذي يؤثر في زيادة المبيعات والأرباح والقدرة التنافسية للعديد من المنظمات Jin (et al., 2017).

تؤكد أدبيات الابتكار أن هناك تنوعًا هائلًا في الآراء والمناهج لما يشكل في الواقع نشاطًا مبتكرًا، كما تم تسلط الضوء على بعض الالتباس الموجود داخل النظام نفسه، ويبدو أن هذا الالتباس نابع من حقيقة أن العديد من التعريفات تقدم مفاهيم سطحية للابتكار، والتي قد تصرف الانتباه عن مكوناته الأساسية وتجعل من تطبيقه أمرا صعبًا، وبالرغم من اقتراح العديد من التعريفات لشرح الابتكار، فقد اكتسب المصطلح مزيدًا من الغموض (Ilias et al., 2020). على سبيل المثال، وصفه Gurteen (1998) على أنه التغيير النموذجي والتفكير الإبداعي، ووصفه Rogers (1995) على أنه الإدراك، وقدمه (2020)

Rebeccaعلى أنه الاختراع المميز، وقدمت Zahra (1995) تعريفات للابتكار تسلط فيه الضوء على فلسفات التسويق وريادة الأعمال.

وتم تطوير عدد من نماذج العمليات في الأدبيات على سبيل المثال Knox (2002)، التي أشارت إلى أن الابتكار يتكون من مجموعة متنوعة من المراحل المختلفة وهي: توليد الأفكار، وتصميم البحث والتطوير، وإنتاج النماذج الأولية، والتصنيع، والتسويق والمبيعات، ومع ذلك، فقد اقترح المنظرون أن الابتكار أكثر من مجرد عملية (Amabile, 1996). ويمكن تصنيف الابتكار كما يلي:

1.2.2 ابتكار المنتج

ابتكار المنتج هو منتج جديد أو خدمة جديدة، ويمكن أن يعني أيضا تطوير منتج أو خدمة، نظرًا لوجود تحسن كبير في المكونات، ومواصفات التكنولوجيا والمواد، وبرامج المنتج، وسهولة الاستخدام، والخصائص الوظيفية الأخرى (OECD, 2015) بحيث يصبح جديدًا أو تحسينًا للمنتج السابق (الحالي). وفي هذا السياق ذكر Wikhamn et al. (2018) أن ابتكار المنتج يشير إلى التغيير الذي يحتوي على قيمة جديدة يعرفها العملاء مباشرة.

تشمل عملية ابتكار المنتج التصميم الفني، والبحث والتطوير، والإنتاج، والإدارة، والأنشطة التجارية المتعلقة بتسويق المنتجات الجديدة (Sok & O'Cass, 2015). تم التأكيد على أهمية المنتج الجديد نظرًا للمدى الكبير الذي تركز فيه الشركات جهودها عليه من أجل البقاء، والربحية، والنمو والتوسع في مجالات جديدة ومتعددة، ولقي هذا المفهوم اهتماما كبيرا لدى الباحثين والممارسين لأنه يشير إلى مستوى الابتكار المتجسد بإدخال منتج جديد وتحسين المنتجات الحالية. يمكن أن يشمل ابتكار المنتج تغييرات في التصميم تؤدي بدورها إلى تغييرات مهمة في استخدام المنتج أو ميزاته، والهدف الرئيسي من وجود ابتكارات منتج في منظمة ما هو تعزيز القيمة التي يقدمها المنتج وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة (OECD, 2005)، بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق ابتكار المنتجات إما باستخدام التقنيات والمعرفة الجديدة، أو باستخدام مجموعات جديدة من التقنيات والمعرفة الحالية.

2.2.2 ابتكار العملية

يشير ابتكار العملية إلى مبادرة تحسين الفاعلية والإنتاجية، ويمكن استخدام ابتكار العمليات لتحسين الخدمة للعملاء وتحسين قيمة المنتج (Tri & Elsyahfira, 2020). وفي الوقت نفسه، ذكر Wikhamn (2018) إن ابتكار العملية هو تنفيذ طريقة إنتاج جديدة أو طريقة شحن جديدة تتضمن التغيير في التقنيات. أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020) أيضًا أن ابتكار العملية هو طريقة إنتاج أو طريقة شحن جديدة أو محسّنة بشكل كبير(OECD, 2020) ، بحيث تشمل تغييرات كبيرة في التقنيات والأدوات و / أو البرامج. وفي المجمل، أن ابتكار العملية هو استخدام طريقة جديدة

لتعزيز قيمة المنفعة للمنتج باستخدام التكنولوجيا والتي من المتوقع أن تعطي إنتاجية أفضل . (Meissner & Kotsemir, 2016)

اكتسب ابتكار العملية أهمية كبيرة، وتم تحديده على أنه تطبيق طرق بديلة أو محسنة للإنتاج أو التسليم تتضمن تغييرات حيوية في التقنيات والمعدات والبرمجيات (OECD, 2005)، ويعزز ابتكار العملية من كفاءة وإنتاجية الأنشطة الإنتاجية، ويزيد من الجودة، ويقلل من تكلفة الوحدة الإنتاجية، ويتضمن ابتكار العملية إما تحسينات في أساليب الإنتاج واللوجستيات، أو التحسينات التي تشمل العديد من الأنشطة مثل المحاسبة والحوسبة والشراء والصيانة. تهدف المنظمات التي تستخدم ابتكار العملية إلى تقديم منتجات مبتكرة جديدة أيضًا، وقد يتطلب هذا اعتماد أساليب جديدة لم يتم استخدامها من قبل (Hassan et al.2013).

يتضح للباحثة مما تقدم ، أن التوجه الريادي ممثلا ب(الاستباقية، الاستقلالية، والمخاطرة) يركز على اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص في عملية بدء الأعمال التجارية وإنشائها ونموها، كما يمكن اعتبار التوجه الريادي مفتاحًا للتجديد الاقتصادي والنمو، لذلك تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تطوير إستراتيجيات عمل فعالة، وأن تكون مبتكرة في منتجاتها وعملياتها، وتتبنى بل وتستغل أيضا الأنشطة ذات القيمة المضافة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لما لذلك من أثر بالغ في تعزيز قدرتها التنافسية ونموها والمحافظة على بقاء أعمالها.

3.2 العلاقة بين التوجه الريادي والابتكار

يجب أن يقوم رواد الأعمال بالابتكار حتى يتمكنوا من البقاء في خضم المنافسة التجارية، فقد أكد الأدب المتعلق بريادة الأعمال على فكرة أن الريادي يؤدي دورًا رئيسا في التنمية الاقتصادية، بسبب رؤيته الإستراتيجية في صنع الابتكارات، وتناول الباحثون في هذا المجال كيفية تحفيز الإبداع والابتكار وريادة الأعمال على توليد الأفكار والمنتجات والعمليات، مع تحديد كيفية تطبيق النتائج المتعلقة بهذا الفهم، نظرًا لأن الشركات تخلق قيمة من خلال المنتجات والخدمات والعمليات والأشكال التنظيمية الجديدة، فريادة الأعمال الأساس الرئيس لنجاح واستدامة ابتكار المنتجات والعمليات (Tri & Elsyahfira, 2020).

أكدت العديد من الدراسات أن التوجه الريادي يظهر في ابتكارات المنتجات والعمليات، وتم الاعتراف بأهميته لبقاء الشركات وأدائها في أدبيات ريادة الأعمال (Si et al., 2020). يتم تصور مستوى الابتكار للشركة من خلال توجهها الريادي. وتشير الأدبيات السابقة إلى أن التوجه الريادي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالابتكار من خلال تحديد الأفكار الجديدة والمخاطرة والمهارات الاستباقية التي تعزز أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Isiche et al., 2020 :1229).

يلعب مالكو / مديرو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Iqbal et al. 2021, 2) دورًا حيويًا في تبني خصائص التوجه الريادي والتأثير بشكل إيجابي في الابتكار. أثبتت الأدبيات أن خصائص التوجه الريادي؛ بما في ذلك الاستباقية والاستقلالية والمخاطرة تؤثر بشكل كبير في ابتكار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Shaher & Ali, 2020, Tang et al., 2020)

وأشار Shaher and Ali (2020) إلى أن أداء الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت يتأثر بعدة عوامل أهمها تبنيها للتوجه الريادي، وتركيز المديرين على تطوير إستراتيجيات تركز على ريادة الأعمال وكيف يمكن أن يؤثر هذا التوجه على تحسين أداء الابتكار. وذكر الجنيني وآخرون (2019) أن لجميع أبعاد التوجه الريادي (الابتكار، الاستباقية، الاستقلالية) تأثيرات إيجابية كبيرة في الابتكار التكنولوجي بما فيها المنتج والعملية، وفي دراسة Martínez et al. (2015) تم التأكيد على أن التوجه الريادي بأبعاده (الابتكار، المخاطرة، الاستباقية، العدوانية التنافسية، الاستقلالية) له آثار إيجابية كبيرة في الابتكار بأبعاده (ابتكار المنتجات وابتكار العمليات والابتكار الإداري).

0.3 الدراسات السابقة

1.3 :الدراسات العربية

دراسة شاهر وعلي (2020) بعنوان "أثر التوجه الريادي في أداء الابتكار: دور الوساطة للتوجه التعليمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ". هدفت الدراسة إلى مناقشة مفهوم التوجه الريادي، وأداء الابتكار، والتوجيه التعليمي في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، والكشف عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في أداء الابتكار من خلال الدور الوسيط للتوجه للتعلم. استخدمت الدراسة الأساليب الكمية، واستهدفت كبار المسؤولين التنفيذيين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، واستخدمت طريقة أخذ العينات العشوائية الطبقية التناسبية لاختيار 221 مشاركًا، تم جمع البيانات منهم عن طريق الاستبانة التي تم تحليلها باستخدام (PLS-SEM). أظهرت النتائج أن التوجه الريادي يؤثر بشكل كبير على أداء ابتكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت. أيضا، التوجه للتعلم لعب دور الوسيط الجزئي في الربط بين التوجه الريادي وأداء الابتكار.

ودراسة الجنيني وآخرون (2019) "رأس المال الفكري والتوجه الريادي والابتكار التكنولوجي في الشركات الصغيرة والمتوسطة"التي هدفت الى التحقيق التجريبي في آثار رأس المال الفكري في الابتكار التكنولوجي والتوجه الريادي في المؤسسات الصغيرة والشركات المتوسطة الحجم. تم اختبار الفرضيات باستخدام مجموعة بيانات استقصائية مكونة من 464 استبانة تم جمعها من الموظفين العاملين في 63 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عاملة في الأردن. أظهرت النتائج أن لجميع أبعاد التوجه الريادي (الابتكار، الاستباقية، الاستقلالية) تأثيرات إيجابية كبيرة في الابتكار التكنولوجي، أما بالنسبة للدور الوسيط

للتوجه الريادي، فقد وجد أن له تأثيرا جزئيا في العلاقة بين كل بُعد من أبعاد رأس المال الفكري والابتكار التكنولوجي.

ودراسة عرشي (2016) "التوجه الريادي وأثره على كثافة الابتكار في قطاع الشركات العماني التي هدفت إلى معرفة أثر التوجه الريادي (الاستعداد للابتكار، والعدوانية التنافسية، والاستقلالية، والمخاطرة، والاستباقية) في كثافة الابتكار (الابتكار المتزايد والابتكار الجذري) في قطاع الشركات العماني، واقتراح نموذج تحولي لريادة الأعمال يفترض أن التوجه الريادي يؤثر في كثافة الابتكار. استخدمت الدراسة المنهجين الكمي والنوعي للحصول على بيانات تجريبية من 404 شركة في سلطنة عمان. تم استخدام الاستبانة والمقابلات شبه المنظمة لجمع المعلومات من المديرين في الشركات التي تمثل مختلف الصناعات في قطاع الشركات العماني. أظهرت النتائج أن التوجه الريادي بأبعاده الخمسة (الاستعداد للابتكار، والعدوانية التنافسية، والاستقلالية، والمخاطرة، والاستباقية) يؤثر بشكل كبير ومهم في كثافة الابتكار (الابتكار التحسيني والابتكار الجذري) في مختلف الشركات والصناعات. أوصت الدراسة بإجراء دراسات مشابهة في البيئة العربية نظرا لافتقارها لذلك.

2.3: الدراسات الأجنبية

دراسة Ato Sarsah et al. (2020) بعنوان

Effect of entrepreneurial orientation on radical innovation performance among manufacturing SMEs: the mediating role of absorptive capacity

تكشف الدراسة الدور الوسيط للقدرات الاستيعابية المحتملة والمحققة في العلاقة بين التوجه الريادي وأداء الابتكار الجذري في الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. اعتمدت الدراسة المنهج التجريبي على 357 شركة تصنيع صغيرة ومتوسطة الحجم في غانا. تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة التي تم التحقق من صلاحيتها وموثوقيتها، كشفت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الريادي وأداء الابتكار الجذري في الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في غانا.

ودراسة Mohammad et al. (2019)بعنوان

The Effect of Entrepreneurial Orientation and Innovation Capability towards Firm Performance in Small and Medium Enterprises (Case Study: Grilled Restaurants in Manado)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التوجه الريادي (الحاجة إلى الإنجاز، الاستقلالية، الانفتاح، والسيطرة) والقدرة على الابتكار (القدرة على تطوير التكنولوجيا، قدرة العمليات، القدرة الإدارية، والقدرة على المعاملات) في أداء الشركة (الأداء المالي، أداء العملاء، أداء الأعمال الداخلية، أداء التعلم والتطوير)، بالتركيز على دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في الأقل منذ خمس سنوات في مجال مطاعم المشويات في مانادو/ إندونيسيا. استخدمت الدراسة المنهج الكمي. مجتمع

الدراسة الذي تم فحصه هم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مانادو، وبلغت عينة الدراسة 350 مشاركا. أداة التحليل المستخدمة هي نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM). أظهرت النتائج أن للتوجه الريادي والقدرة على الابتكار تأثيرا إيجابيا في أداء الشركة، الابتكار أحد الأشياء المهمة تجاه أداء الشركة وله تأثير إيجابي على عملية الابتكار والأداء. أوصت الدراسة بتحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مراعاة الاستقلالية والانفتاح، وزيادة الاستثمار في القدرات الابتكارية ودعم الجهود لإدخال أنواع جديدة من الابتكار.

ودراسة Martínez et al. (2015) بعنوان

The impact of entrepreneurial orientation on the innovation of SME´s in Mexico

والتي هدفت الى استكشاف أثر أبعاد التوجه الريادي (الابتكار، المخاطرة، الاستباقية، العدوانية التنافسية، الاستقلالية) في (ابتكار المنتجات وابتكار العمليات والابتكار الإداري) في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المكسيك. لمعالجة الفرضية المقترحة، تم إجراء دراسة تجريبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أغواسكالينتيس في المكسيك، وتم أخذ الدليل الإحصائي للوحدات الاقتصادية التابع للمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا كإطار مرجعي، الذي تحتوي على 3586 شركة صغيرة ومتوسطة. تم اختيار العينة عن طريق أخذ عينات عشوائية بسيطة، لما مجموعه 347 شركة، تم تطبيق المسح على المديرين و / أو أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مقابلة شخصية. أظهرت النتائج أن التوجه الريادي بأبعاده (الابتكار، المخاطرة، الاستباقية، العدوانية التنافسية، الاستقلالية) له آثار إيجابية كبيرة في الابتكار بأبعاده (ابتكار المنتجات وابتكار العمليات والابتكار الإداري). أوصت الدراسة بأنه يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تحسين مستوى ابتكاراتها أن تتبنى وتنفذ التوجه الريادي في أعمالها وأنشطتها المختلفة.

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة :لقد أسهمت الجهود العلمية والفكرية السابقة بفوائد عديدة للباحثة وهي:

- التعرف على بعض المصادر العلمية المهمة التي تناولت كلّا من موضوع التوجه الريادي والابتكار.
- التعرف على المنهجية المعتمدة في هذه الدراسات وطبيعة متغيراتها .
- بلورة مشكلة وأهداف البحث الحالي فضلا عن تصميم نموذج الدراسة وصياغة الفرضيات واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة له.
- بناء أداة جمع البيانات (الاستبانة) وتحديد العينة المناسبة للدراسة الحالية.
- الاستفادة من نتائجها وتوصياتها.

4. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي - التحليلي من خلال دراسة العلاقة بين جميع المتغيرات الرئيسة والفرعية والمستمدة من خلال الاستبانة المعدة خصيصًا لتحقيق أهداف للدراسة الحالية، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة الأولية.

1.4 مجتمع وعينة الدراسة

تكون المجتمع الأصلي للدراسة الحالية من جميع مالكي/مديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة عمان وضواحيها في الأردن والبالغ عددها الإجمالي 10903 حسب التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لعام 2018الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم أخذ عينة عشوائية طبقية تناسبية من المجتمع الأصلي حيث بلغ حجم العينة (370) مشاركا. كما في الجدول (1).

جدول (1): *مجتمع وعينة الدراسة*

التصنيف	عدد العاملين	العدد	العينة
المشروعات الصغيرة	5 – 19	8765	297
المشروعات المتوسطة	20 – 99	2138	73
المجموع	5 - 99	10903	370

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية (2018).

تم توزيع استبانة إلكترونية عليهم، عاد منها (360)، وتم استبعاد (8) منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، فأصبحت العينة (352) مشاركا، ويبين الجدول (2) خصائص عينة الدراسة.

جدول (2) : *خصائص عينة الدراسة*

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المركز الوظيفي	مالك	70	19.9
	رئيس تنفيذي / مدير عام	191	54.3
	غير ذلك	91	25.8
عمر الشركة	أقل من 5 سنوات	49	13.9
	5 – أقل من 10 سنوات	155	44.0
	10 سنوات فأكثر	148	42.0
قطاع عمل المؤسسة	قطاع الصناعة	63	17.9
	قطاع الخدمات	288	81.8
	أخرى	1	0.3
عدد العاملين	5 – 19	86	24.4
	20 -99	266	75.6

2.4 الثبات والصدق للاستبانة

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والتي بلغ عدد فقراتها (25) فقرة، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من (1= غير موافق تماما إلى 5 موافق تماما). ولتقدير مستوى الأهمية النسبية للمتغيرات، تم اعتماد المعيار الآتي: من (1- أقل من 2.33) منخفضة، ومن (2.33 - أقل من 3.67) متوسطة، ومن (3.67 - أقل من 5.00) مرتفعة

جدول (3): *نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة*

الرقم	البعد	قيمة ألفا
1	الاستقلالية	0.814
2	الاستباقية	0.800
3	المخاطرة	0.793
4	التوجه الريادي	0.920
5	ابتكار المنتج	0.806
6	ابتكار العملية	0.824
7	الابتكار	0.878

لاختبار ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الاتساق الداخلي للاستبانة، يتضح أن قيم معامل الثبات تتجاوز 70%، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات مقبولة إحصائيا، كما في الجدول (3).

وللتأكد من صدق الاستبانة، تم عرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المختصين في هذا المجال من مختلف الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة بهدف التعرف إلى ملاحظاتهم حول صياغة بنودها والتأكد من مدى اتفاق كل عبارة من عباراتها مع المجال الذي تنتمي إليه، وقد تم الأخذ بآرائهم، وعدلت بعض العبارات وحذف بعضها الآخر إلى أن وصلت الاستبانة إلى شكلها النهائي.

5. النتائج والمناقشة

أولا: الإجابة عن أسئلة الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لإجابات أفراد العينة، تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لكل فقرة من فقرات الاستبانة:

السؤال الأول: ما الأهمية النسبية للتوجه الريادي وأبعاده في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن؟

التوجه الريادي

البعد الأول: الاستباقية

جدول (4): *مقاييس الإحصاء الوصفي لبعد (الاستباقية)*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تبادر الشركة لتطوير الأفكار قبل المنافسين.	3.798	0.976	4	مرتفعة
2	تقود الشركة السوق في تطوير المنتجات.	3.892	0.996	3	مرتفعة
3	تقود الشركة السوق في تطوير العمليات.	4.000	0.887	1	مرتفعة
4	تستجيب الشركة للتغيرات البيئية بتغيير أنظمتها الداخلية.	3.920	0.975	2	مرتفعة
5	تشارك الشركة في شراكات إستراتيجية مع شركات أخرى.	3.761	1.024	5	مرتفعة
الاستباقية		3.874			مرتفعة

يتضح من الجدول (4) أن مستوى الأهمية النسبية لبعد (الاستباقية) كان مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.874). وقد احتلت الفقرة (تقود الشركة السوق في تطوير العمليات) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.000) وبانحراف معياري (0.887) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين احتلت الفقرة (تشارك الشركة في شراكات إستراتيجية مع شركات أخرى) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.761) وبانحراف معياري (1.024) وبأهمية نسبية مرتفعة.

البعد الثاني: الاستقلالية

جدول (5): *مقاييس الإحصاء الوصفي لبعد (الاستقلالية)*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
6	يُمنح الموظفون في الشركة حرية التصرف بما يتعلق بسير العمل	3.372	1.057	5	متوسطة
7	يُسمح للموظفين في الشركة بالتعامل مع المشكلات.	3.736	0.949	2	مرتفعة
8	يقوم الموظفون في الشركة باقتناص الفرص	3.852	0.958	1	مرتفعة
9	تتمتع الأقسام الفرعية في الشركة بالاستقلالية باتخاذ القرارات	3.631	1.043	3	متوسطة
10	يتخذ المدراء في الشركة القرارات المتعلقة بوظائفهم دون الرجوع للإدارة العليا.	3.568	1.192	4	متوسطة
الاستقلالية		3.632			متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن مستوى الأهمية النسبية لبعد (الاستقلالية) كان متوسطًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.632). وقد احتلت الفقرة (يقوم الموظفون في الشركة باقتناص الفرص) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.852) وبانحراف معياري (0.958) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين احتلت الفقرة (يُمنح الموظفون في الشركة حرية التصرف بما يتعلق بسير العمل) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.372) وبانحراف معياري (1.057) وبأهمية نسبية متوسطة.

البعد الثالث: المخاطرة

يتضح من الجدول (6) أن مستوى الأهمية النسبية لبعد (المخاطرة) كان مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.749). وقد احتلت الفقرة (تمتلك الشركة عددا من الإستراتيجيات التي تساعدها في

إدارة المخاطر) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.903) وبانحراف معياري (1.014) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين احتلت الفقرة (تقتنص الشركة الفرص بالرغم من احتمال تعرضها للمخاطر) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.599) وبانحراف معياري (1.013) وبأهمية نسبية متوسطة.

جدول (6): *مقاييس الإحصاء الوصفي لبعد (المخاطرة*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
11	تقتنص الشركة الفرص بالرغم من احتمال تعرضها للمخاطر.	3.599	1.013	5	متوسطة
12	تطبق الشركة الأفكار الجديدة بالرغم من احتمال تعرضها للمخاطر.	3.824	0.956	2	مرتفعة
13	تتصف الشركة بالقدرة على قبول مستوى معقول من المخاطرة.	3.818	0.961	3	مرتفعة
14	لا تعاقب الشركة المدير في حال فشله عند المخاطرة	3.673	1.109	4	مرتفعة
15	تمتلك الشركة عددا من الإستراتيجيات التي تساعدها في إدارة المخاطر.	3.903	1.014	1	مرتفعة
المخاطرة		3.764			مرتفعة

ولمقارنة أبعاد التوجه الريادي يتضح من الجدول (7) أن مستوى الأهمية النسبية لمتغير (التوجه الريادي) كان مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.770). وقد احتل البعد (الاستباقية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.874) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين احتل البعد (الاستقلالية) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.632) وبأهمية نسبية متوسطة.

جدول (7): *مقاييس الإحصاء الوصفي لأبعاد التوجه الريادي*

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الرتبة	الأهمية النسبية
1	الاستقلالية	3.632	3	متوسطة
2	الاستباقية	3.874	1	مرتفعة
3	المخاطرة	3.764	2	مرتفعة
التوجه الريادي		3.770		مرتفعة

السؤال الثاني: ما الأهمية النسبية للابتكار وأبعاده (ابتكار المنتج، ابتكار العملية) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن

الابتكار

البعد الأول: ابتكار المنتج

جدول (8): *مقاييس الإحصاء الوصفي لبعد (ابتكار المنتج)*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تعمل الشركة بشكل مستمر على تطوير منتجات جديدة	3.764	1.034	5	مرتفعة
2	تعمل الشركة على تصميم منتجات صديقة للبيئة	4.009	0.935	3	مرتفعة
3	تقوم الشركة بإضافة مزايا جديدة لمنتجاتها	4.088	0.967	1	مرتفعة
4	تقوم الشركة بتطوير وظائف جديدة لمنتجاتها.	4.031	0.965	2	مرتفعة
5	تعمل الشركة على تصميم منتجات مبتكرة بما يتوافق ورغبات الزبائن.	3.957	1.005	4	مرتفعة
ابتكار المنتج		3.970			مرتفعة

يتضح من الجدول (8) أن مستوى الأهمية النسبية لبعد (ابتكار المنتج) كان مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.970). وقد احتلت الفقرة (تقوم الشركة بإضافة مزايا جديدة لمنتجاتها) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.088) وبانحراف معياري (0.967) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين احتلت الفقرة (تعمل الشركة بشكل مستمر على تطوير منتجات جديدة) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.764) وبانحراف معياري (1.034) وبأهمية نسبية مرتفعة.

البعد الثاني: ابتكار العملية

يتضح من الجدول (9) أن مستوى الأهمية النسبية لبعد (ابتكار العملية) كان مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.994). وقد احتلت الفقرة (تهتم المؤسسة بتحسين جودة عملياتها) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.077) وبانحراف معياري (0.980) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين احتلت الفقرة (تركز المؤسسة على تحسين مرونة عملياتها) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.903) وبانحراف معياري (0.985) وبأهمية نسبية مرتفعة.

جدول (9): *مقاييس الإحصاء الوصفي لبعد (ابتكار العملية)*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تركز الشركة على تحسين مرونة عملياتها.	3.903	0.985	5	مرتفعة
2	تهتم الشركة بتحسين جودة عملياتها.	4.077	0.980	1	مرتفعة
3	تعمل الشركة على تصميم عمليات مبتكرة لتحسين ظروف العمل	3.935	0.981	4	مرتفعة
4	تحرص الشركة في عملياتها على الحد من الأضرار البيئية.	3.994	0.918	3	مرتفعة
5	تراعي الشركة في تصميم عملياتها معايير الأمن والسلامة المهنية.	4.054	0.940	2	مرتفعة
ابتكار العملية		3.993			مرتفعة

لمقارنة أبعاد الابتكار، تم إعداد الجدول (10)، ويتضح منه أن مستوى الأهمية النسبية لمتغير (الابتكار) كان مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.981). وقد احتل البعد (ابتكار العملية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.993) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين احتل البعد (ابتكار المنتج) المرتبة الثانية والأخيرة بمتوسط حسابي (3.970) وبأهمية نسبية مرتفعة.

جدول (10): *مقاييس الإحصاء الوصفي لأبعاد الابتكار*

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الرتبة	الأهمية النسبية
1	ابتكار المنتج	3.970	2	مرتفعة
2	ابتكار العملية	3.993	1	مرتفعة
الابتكار		3.981		مرتفعة

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة) في الابتكار بدلالة أبعاده مجتمعة (ابتكار المنتج، ابتكار العملية) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (11): *نتائج اختبار أثر أبعاد التوجه الريادي في الابتكار*

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية DF	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t*
الابتكار	0.763	0.582	120.669	4	0.000	الاستقلالية	0.032	0.041	0.778	0.437
						الاستباقية	0.300	0.047	6.447	0.000
						المخاطرة	0.073	0.047	1.549	0.122

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (11) أن معامل الارتباط (R = 0.763) يبين وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (أبعاد التوجه الريادي) في المتغير التابع (الابتكار) ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (120.669)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.582) وهي تشير إلى أن (58.2%) من التباين في (الابتكار) يمكن تفسيره من خلال التباين في (أبعاد التوجه الريادي) مجتمعة. أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (الاستقلالية) قد بلغت (0.032) وأن قيمة t عنده هي (0.778)، وبمستوى دلالة (Sig=0.437)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (الاستباقية) فقد بلغت (0.300) وأن قيمة t عنده هي (6.447)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (المخاطرة) (0.073) وقيمة t عنده هي (1.549)، وبمستوى دلالة (Sig=0.122)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبناءً على ما سبق، نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة) في الابتكار بدلالة أبعاده مجتمعة (ابتكار المنتج، ابتكار العملية) في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن".

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة) في ابتكار المنتج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

جدول (12): *نتائج اختبار أثر أبعاد التوجه الريادي في ابتكار المنتج*

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية DF	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	* Sig t
ابتكار المنتج	.6980	.4880	82.647	4	0.000	الاستقلالية	0.047	0.050	0.942	0.347
						الاستباقية	0.273	0.057	4.824	0.000
						المخاطرة	0.084	0.057	1.467	0.143

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (12) أن معامل الارتباط (R = 0.698) يبين علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (أبعاد التوجه الريادي) على المتغير التابع (ابتكار المنتج) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (82.647)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.488) وهي تشير إلى أن (48.8%) من التباين في (ابتكار المنتج) يمكن تفسيره من خلال التباين في (أبعاد التوجه الريادي) مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (الاستقلالية) قد بلغت (0.047) وأن قيمة t عنده هي (0.942)، وبمستوى دلالة (Sig=0.347)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (الاستباقية) قد بلغت (0.273) وأن قيمة t عنده هي (4.824)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (المخاطرة) (0.084) وقيمة t عنده هي (1.467)، وبمستوى دلالة (Sig=0.143)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبناءً على ما سبق، نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة) في ابتكار المنتج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن".

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة) في ابتكار العملية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

جدول (13): *نتائج اختبار أثر أبعاد التوجه الريادي في ابتكار العملية*

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficients				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية DF	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t*
ابتكار العملية	.6910	.4780	79.424	4	0.000	الاستقلالية	0.017	0.050	0.335	0.738
						الاستباقية	0.327	0.057	5.732	0.000
						المخاطرة	0.062	0.057	1.072	0.285

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (13) أن معامل الارتباط (R = 0.691) يبين علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (أبعاد التوجه الريادي) على المتغير التابع (ابتكار العملية) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (79.424)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.478) وهي تشير إلى أن (47.8%) من التباين في (ابتكار العملية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (أبعاد التوجه الريادي) مجتمعة. أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (الاستقلالية) قد بلغت (0.017) وأن قيمة t عنده هي (0.335)، وبمستوى دلالة (Sig=0.738)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (الاستباقية) فقد بلغت (0.327) وأن قيمة t عنده هي (5.732)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (المخاطرة) (0.062) وقيمة t عنده هي (1.072)، وبمستوى دلالة (Sig=0.285)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بدلالة أبعاده (الاستقلالية، الاستباقية، المخاطرة، العدوانية التنافسية) في ابتكار العملية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن".

6. المناقشة والتوصيات

1.6 المناقشة

تناولت الدراسة الحالية تأثير التوجه الريادي في الابتكار في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن وقد انسجمت نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير التوجه الريادي في الابتكار، فعلى سبيل المثال دراسة الجنيني وآخرون (2019)، ودراسة عرشي (2016) ودراسة Shaher and Ali (2020) ودراسة Isichei et al. (2020) ودراسة Musawa and Ahmad (2018) ودراسة Zhai, et al. ودراسة Martínez et al. (2015)

في العالم الحديث الذي يشهد منافسة حادة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يؤدي التوجه الريادي إلى نجاح الشركات من خلال تحسين أدائها الابتكاري. ويمكن أن يستنتج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، تحتاج إلى الحفاظ على استعدادها لتعزيز الابتكار والتجارب لإطلاق منتجات وعمليات مبتكرة في السوق لتلبية معايير الأداء من خلال دعم حداثة البحث وتطوير العمليات والمنتجات الجديدة. وقدرة الشركات على تحمل المخاطر للدخول في الأسواق المتطورة من خلال استثمار موارد كبيرة تمكنها من الابتكار. عند القيام بذلك، يجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تبحث عن فرص جديدة في السوق من خلال تقييم المشاكل المستقبلية والاستعداد للتغيير المطلوب.

للدراسة الحالية عدة مساهمات نظرية متعلقة بأدبيات التوجه الريادي والابتكار، وتؤكد الدراسة أن أبعاد التوجه الريادي مثل الاستباقية من خلال سعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة جاهدة لاستكشاف فرص جديدة، والمخاطرة من خلال القدرة على المخاطرة بدخول أسواق جديدة والاستثمار في مشاريع جديدة، والاستقلالية عن طريق منح المستويات الإدارية الدنيا والوسطى المزيد من الصلاحيات لها تأثير كبير في الابتكار. لهذه الدراسة العديد من الآثار العملية والإدارية بناءً على تأثيرات التوجه الريادي في تحسين الابتكار؛ فيساعد التوجه الريادي (الاستباقية، الاستقلالية، والمخاطرة) في تحقيق معالم الابتكار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر النتائج أن مديري الموارد البشرية يمكنهم الاستفادة من خصائص التوجه الريادي لتعزيز الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على فلسفة الرؤية القائمة على الموارد. وينبغي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة استخدام الاستباقية والاستقلالية والمخاطرة لتطوير إستراتيجيات الابتكار الداخلي لديها. كما ينبغي على رواد الأعمال مساعدة مشروعاتهم في ممارسة هذه الخصائص لتعزيز الابتكار، يجب عليهم أيضًا إجراء تقييم ناقد لحقيقة أن الأنشطة المبتكرة والاستباقية والاستقلالية في الشركة تعزز مستوى الابتكار داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وبالتالي، يجب أن يعززوا عملية ممارستها، ويجب على رواد الأعمال التركيز على مهاراتهم وفي صياغة رؤى مقنعة لمرؤوسيهم بهدف تطوير منتجات وعمليات جديدة.

وتمشيا مع الدراسات البحثية الأخرى، فإن الدراسة الحالية لها أيضًا بعض المحددات. كون الدراسة أجريت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيمكن الأخذ في الاعتبار دراسة موضوع الدراسة الحالية في الشركات الكبيرة الحجم في الأردن ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة.

2.6 التوصيات

بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث فإن الدراسة توصي بما يلي:

- أن تكون القرارات والإجراءات الاستباقية المحرك الرئيس للابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

- يجب أن يركز المالك أو المدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن على توجهات ريادة الأعمال في شركته، ويمكن للقادة إثبات قدرتهم على تعزيز مستوى إبداعهم وسلوكهم في المخاطرة وسلوكهم الاستباقي لزيادة الابتكار.
- فيما يتعلق بموقف المخاطرة، يوصى بأن ينظر المالكون / المديرون إلى المخاطر كفرصة لتنمية أعمالهم على المدى الطويل لأن موقف المخاطرة يمكّن المشروعات من جلب الابتكار واتخاذ قرارات استباقية.
- فيما يتعلق بالاستقلالية، يوصى بأهمية منح المستويات المتوسطة والدنيا العمل بشكل مستقل، ومنح العاملين والفرق الحرية والمبادرة كي يتمكنوا من ممارسة إبداعهم ورؤيتهم التي تؤدي بالنهاية إلى الابتكار.
- إجراء دراسة مماثلة حول تأثير التوجه الريادي في ابتكار الشركات الكبيرة الحجم ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة.
- إجراء دراسة مماثلة حول تأثير التوجه الريادي في ابتكار المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم من خلال الدور الوسيط للقدرات الديناميكية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

الجنيني، دينا خالد، ودحيات سامر عيد، وبونتيس نيك. (2019). رأس المال الفكري والتوجه الريادي والابتكار التقني في الشركات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة التحول المؤسسي*. 26(2) ، 69 – 85.

جيـــــــــدكو. (2018). تنميـــــــــة المشـــــــــروعات الصـــــــــغيرة والمتوســـــــــطة فـــــــــي الأردن http://worldsmeexpo.hktdc.com/pdf/2011/SeminarRoom_C/Dec_3/1630_1800_24/2_AAl-Ahmad.pdf

جيدكو. (19 أبريل 2021). جيدكو تطلق برنامجًا جديدًا لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، جوردان تايمز. https://www.jordantimes.com/news/local/jedco-launches-new-programme-support-industrial-smes-

الحرايزة، أروى محمد، والنجار، فايز جمعة، والرقاد محمد عبد الكريم (2018). التوجه الريادي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية، الدور الوسيط لإدارة المعرفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينة سحاب الصناعية – الأردن. المؤتمر العلمي الطلابي لكلية المال والأعمال جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

عرشي، تحسين (2016). توجه ريادة الأعمال وأثره على كثافة الابتكار في قطاع الشركات العمانية. *أبحاث الأعمال الدولية*، 5 (9)، 171-183.

عرقاوي، سامر، وحرز الله، فادي، وأبو حفيظة، سهى، وأبو مويس، مهند (2020). الابتكار الإداري وإستراتيجية ريادة الأعمال: العلاقة والأثر دراسة حالة في الشركة الإسلامية الفلسطينية للتنمية. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، 8(1)، 47 – 64.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Al-Mamary, Y.H.S., Abdulrab, M., Alwaheeb, M.A. & Alshammari, N.G.M. (2020), "Factors impacting entrepreneurial intentions among university students in Saudi Arabia: testing an integrated model of TPB and EO", *Education & Training*, 62 (7/8), pp. 779-803.

Amabile, T.M. (1996). Creativity in Context. Westview Press, Boulder, CO.

Applegate Lynda M. (2008) *Jumpstarting Entrepreneurial Innovation*, Harvard Business School Publishing.

Ardichvili, A., Cardozo, R., Ray, S. (2003), A theory of entrepreneurial opportunity identification and development. *Journal of Business Venturing*, 18(1), 105-123.

Baker, W.E. & Sinkula, J.M. (2009) The Complementary effects of Market Orientation and Entrepreneurial Orientation on profitability in small businesses. *Journal of Small Business Management*, 47(4), 443-464.

Baker, W. E. & Sinkula, J. M. (2009) The Complementary effects of Market Orientation and Entrepreneurial Orientation on profitability in small businesses. *Journal of Small Business Management*, 47(4), 443-464.

Bouguerra, A., Mellahi, K., Glaister, K., Hughes, M., & Tatoglu, E. (2020). Revisiting the Concept of Absorptive Capacity: The Moderating Effects of Market Sensing and Responsiveness. *British Journal of Management,* 22(2), 342 – 362.

Burns, P. (2013) *Corporate Entrepreneurship: Building an entrepreneurial organization*, Palgrave Macmillan.

Chen, M. & Hambrick, D.C. (1995) Speed, stealth, and selective attack: How small firms differ from large firms in competitive behavior. *Academy of Management*, 38(2), 453-482.

Chinchang, Pattarika (2020). Entrepreneurial Orientation and Sustainable Competitive Advantage: An Empirical Research of Furniture Export Business in Thailand. *Journal of Southern Technology*, 13 (1), 108 – 120.

Covin, G.C. & Lumpkin, G.T. (2011) Entrepreneurial Orientation Theory and Research: Reflections on a Needed Construct. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 35(5), 855–872.

Covin, J.G. & Slevin, D.P. (1986). The development and testing of an organizational-level entrepreneurship scale. In R. Ronstadt, J.A. Hornaday, R. Peterson, & K.H. Vesper (Eds.), Frontiers of entrepreneurship research—1986 (pp. 628–639). Wellesley, MA: Babson College.

Covin, J.G. & Slevin, D.P. (1989). Strategic management of small firms in hostile and benign environments. *Strategic Management Journal*, 10, 75–87.

Covin J.G. & Wales W.J. (2012). The measurement of entrepreneurial orientation. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 36(4) 677-702. https://doi.org/10.1111/j.1540-6520.2010.00432.x

Covin, J.G., Green, K.M. & Slevin, D.P. (2006) Strategic process effects on the entrepreneurial orientation - sales growth rate relationships. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 30(1), 57-81.

Damanpour, F., & Schneider, M. (2006). Phases of the adoption of innovation in organizations: effects of environment, organization and top managers. *British Journal of Management*, 17(3), 215-236.

Donald, K.F. & Goldsby, M.G. (2004) Corporate Entrepreneurs or Rogue Middle Managers? A Framework for Ethical Corporate Entrepreneurship. *Journal of Business Ethics*, 55(1), 13-30.

Eder, P. J. (2007) Integrating the componential and interactionist models of employee creativity. University of Delaware.

Eggers, F., Kraus, S., Hughes, M., Laraway, S. & Syncerksi, S. (2013) Implications of customer and entrepreneurial orientations for SME growth. *Management Decision*, 51(3), 524-546.

Garvin, D.A. & Levesque, L.C. (2006) Meeting the Challenge of Corporate Entrepreneurship. Harvard Business Review, October. Available at: https://hbr.org/2006/10/meeting-the-challenge-of-corporateentrepreneurship.

Gurteen, D. (1998). Knowledge, creativity and innovation. *Journal of Knowledge Management*, 2(1), pp. 5-13.

Hart, S.L. (1992). An integrative framework for strategy making process. *Academy of Management Review*, 17(2), 327-351.

Hassan, M., Shaukat, S., Saqib, M. &Naz, S. (2013). Effects of innovation types on firm performance: An empirical study on Pakistan's manufacturing sector. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences*, 7 (2), 243-262.

Hermawati, A. & Gunawan, E. (2020), "The implementation of dynamic capabilities for small and medium-sized enterprises in creating innovation", *VINE Journal of Information and Knowledge Management Systems,* 51 (1), 92-108.

Hoonsopon, D. & Ruenrom, G. (2012). The Impact of Organizational Capabilities on the Development of Radical and Incremental Product Innovation and Product Innovation Performance. *Journal of Managerial Issues*, 24(3), 250- 276.

Horchani, S. C., & Zouaoui, M. (2019). Entrepreneurial Orientation and Innovation Intensity: A New "Mediated-Moderated" Model Empirical Validation in the Tunisian Context. *Journal of Enterprising Culture*, 27(03), 309–350.

Hosseini, S., Kees, A., Manderscheid, J., Röglinger, M., & Rosemann, M. (2017). What does it take to implement open innovation? Towards an integrated capability framework. *Business Process Management Journal*, 23(1), 87–107.

Hughes, M. & Morgan, E. (2007) Deconstructing the relationship between entrepreneurial orientation and business performance at the embryonic stage of firm growth. *Industrial Marketing Management*, 36(5), 651-666.

Ilias Majdouline ,Jamal Elbaz, & Fedwa Jebli.(2020). Entrepreneurship orientation and innovation linkage: the case of Moroccan firms. Projectics / Proyéctica / Projectique n°25(1):27.

Iqbal, S., Moleiro Martins, J., Nuno Mata, M., Naz, S., Akhtar, S. &Abreu, A. (2021). Linking Entrepreneurial Orientation with Innovation Performance in SMEs; the Role of Organizational Commitment and Transformational Leadership Using Smart PLS-SEM. *Sustainability* 13(4361), 1 - 18. https://doi.org/10.3390/su13084361

Ireland, R.D., Kuratko, D.F. & Morris, H. (2006). A health audit for corporate entrepreneurship: Innovation at all levels. *Journal of Business Strategy*, 27(91), 10-17.

Isfenti Sadalia, Harjum Muharam, & Asep Mulyana. (2020). Entrepreneurial orientation and innovation to competitive advantage of SMES in north Sumatra mediated with business financing factor. *Journal of Critical Reviews*, 7(1), 236 – 240.

Isichei, E.E.; Agbaeze, K.E. & Odiba, M.O. (2020). Entrepreneurial orientation and performance in SMEs. Int. J. Emerg. Mark. 15, 1219–1241.

Jeroen, P. J. & Hartog, D.N. (2007) How leaders influence employees' innovative behavior. *European Journal of Innovation Management*, 10(1), 41-64.

Jin Byoungho & Cho Hyeon Jeong (2018). Examining the role of international entrepreneurial orientation, domestic market competition, and technological and marketing capabilities on SME's export performance. J*ournal of Business and Industrial Marketing*, 33(5), 585-598.

Jin, B., Jung, S. & Jeong, S. W. (2017). Dimensional effects of Korean SME's entrepreneurial orientation on internationalization and performance: the mediating role of marketing capability. *International Entrepreneurship and Management Journal*, 14, pp. 195-215

Jones, P., & Colwill, A. (2013). Entrepreneurship education: an evaluation of the Young Enterprise Wales initiative. *Education & Training*, 55(8/9), 911–925.

Khan, U. (2021). Effect of Employee Retention on Organizational Performance. *Journal of Entrepreneurship, Management, and Innovation,* 2(1), 52-66.

Khan, W. A., Hassan, R. A., Arshad, M. Z., Arshad, M. A., Kashif, U., Aslam, F., & Wafa, S. A. (2020). The effect of entrepreneurial orientation and organisational culture on firm performance: The mediating role of innovation. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 13(3), 652-677.

Knox, S. (2002). The boardroom agenda: developing the innovative organization. *Corporate Governance*, 2(1), pp. 27-39.

Lumpkin, G.T. & Dess, G.G. (2001) Linking two dimensions of entrepreneurial orientation to firm performance: The moderating role of environment and industry life cycle. *Journal of Business Venturing,* 16, 429-451.

Lumpkin, G. T., & Dess, G. G. (1996). Clarifying the entrepreneurial orientation construct and linking it to performance. *Academic of Management Review*, 21(1), 135–172.

Lumpkin, G.T., Cogliser, C.C. & Schneider, D.R. (2009) Understanding and Measuring Autonomy: An Entrepreneurial Orientation Perspective. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 33(1), 47–69.

Maikudi Shehu Musawa & Kamilah Ahmad (2019) Entrepreneurial Orientation and Innovation Performance: The Moderating Role of Competitive Environment. *Journal of Global Economics* 7(1), 1-7, https://doi.org/10.4172/2375-4389.1000328

Martínez Serna, M. C., Vega Martínez, J., E., & Montoya, N.P. (2017). The impact of the entrepreneurial orientation on SMES performance: Evidence from Mexican agribusiness. *Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions,* 7(4), 6-13. https://doi.org/10.22495/rgc7i4art1

Medda, G. (2020). External R&D, product and process innovation in European manufacturing companies. *J. Technol. Transf.*, 45, 339–369.

Meissner D, & Kotsemir M. (2016). Conceptualizing the innovation process towards the 'active innovation paradigm'—trends and outlook. *J Innov Entrepreneurship*, 5(1), 1–18

Miller, D. (1983). The correlates of entrepreneurship in three types of firms. Management Science, 29(7), 770–791.

Miller, D. & Friesen, P. (1978) Archetypes of strategy formulation. Management Science, 24, 921–933.

Miller, D.; Friesen, P.H. & Strat. Manag. J. (1983), Strategy-making and environment: The third link. 4, 221–235

Miller, D. (2011). A Reflection on EO Research and Some Suggestions for the Future. Entrepreneurship Theory and Practice, 35(5), 873–894.

Miller, D. & Friesen, P. (1978) Archetypes of strategy formulation. Management Science, 24, 921–933.

Miner, J.B. & Raju, N.S. (2004) Risk propensity differences between managers and entrepreneurs and between low- and high-growth entrepreneurs: A reply in a more conservative vein. Journal of Applied Psychology, 89(1), 3–13.

Mohammad. I. N; Massie, J.D.D & Tumewu, F.J. (2019). The Effect of Entrepreneurial Orientation and Innovation Capability towards Firm Performance in Small and Medium Enterprises (Case Study: Grilled Restaurants in Manado). *Journal EMBA*, 7(1), 1 – 10.

Monsen, E.W. (2005) *Employees do matter: Autonomy, teamwork and corporate entrepreneurial culture*. PhD Thesis, University of Colorado.

Musawa, M.S. &Ahmad, K. A (2018) Conceptual Framework for the Influence of Entrepreneurial Orientation and Environmental Dynamism on Marketing Innovation Performance in SMEs. Bus. Econ. J., 9, 1–8.

Nieto, M. (2004) Basic propositions for the study of the technological innovation process in the firm. *European Journal of Innovation Management*, 7(4), 314- 324.

OECD (2015). The Innovation Imperative: Contributing to Productivity, Growth and WellBeing, Paris: OECD Publishing.

OECD (2020), Innovation for Development Impact: Lessons from the OECD Development Assistance Committee, OECD Publishing, https://doi.org/10.1787/19901372.

OECD/Eurostat. (2005). Oslo Manual, Guidelines for Collecting and Interpreting Innovation Data, Paris: OECD.

Okonkwo, O. (2020). Learning and Innovation through Interfirm Alliances: The Role of Human Resource Development. In The Future of HRD, Volume II (pp. 219-246). Palgrave Macmillan, Cham.

Rebecca Henderson. (2020). Innovation in the 21st Century: Architectural Change, Purpose, and the Challenges of Our Time. *Management Science*, pp. 1–10.

Rhee, M. & Mehra, S. (2013) Managing Operational Proactiveness to Facilitate Functional Area Alignment and Enhance Business Performance. *Seoul Journal of Business*, 19(2), 45-72

Rogers, E.M. (1995), *Diffusion of Innovation*, Free Press.

Shaher, Adel TH Q & Ali, Khairul Anuar Mohd (2020). The effect of entrepreneurial orientation and knowledge management on innovation performance: The mediation role of market orientation. *Management Science Letters* 10(15):3723-3734 https://doi.org/10.5267/j.msl.2020.6.020

Sampson, Ato Sarsah; Tian, Hongyun; Courage Simon Kofi, Dogbe; Bylon Abeeku, Bamfo; &Wisdom Wise Kwabla, Pomegbe. (2020). Effect of entrepreneurial orientation on radical innovation performance among manufacturing SMEs: the mediating role of absorptive capacity. *Journal of Strategy and Management*; 13(4):551-570.

Sandberg, B. (2002) Creating the market for disruptive innovation: Market proactiveness at the launch stage. *Journal of Targeting, Measurement and Analysis for Marketing*, 11(2), 184-196.

Shimizu, K. (2012) Risks of Corporate Entrepreneurship: Autonomy and Agency Issues. *Organization Science*, 23(1), 194-206.

Si, S.; Ahlstrom, D.; Wei, J. & Cullen, J. (2020). Business, Entrepreneurship and Innovation toward Poverty Reduction. Entrep. Reg. Dev., 32, 1–20.

Soininen, Juha, & Martikainen, *Minna* (2012). Entrepreneurial Orientation: Growth and Profitability of Finnish Small and Medium-Sized Enterprises. *International Journal of Production Economics*. 140(2), 614-621. https://doi.org/10.1016/j.ijpe.2011.05.029

Sok, P. & O'cass, A. (2015). Examining the new product innovation – performance relationship: Optimizing the role of individual-level creativity and attention-to-detail. Industrial Marketing Management, 47, pp. 156-165

Syed Shahan Ali Zaidi, & Syed Shahid Zaheer Zaidi. (2021). ENTREPRENEURIAL ORIENTATION AND INNOVATION INTENSITY: MODERATING ROLE OF ENVIRONMENTAL TURBULENCE. Journal of Entrepreneurship, Management, and Innovation, 3(2), 202 – 236.

Tang, J., Tang, Z. & Katz, J.A. (2014). Proactiveness, Stakeholder-Firm Power Difference, and Product Safety and Quality of Chinese SMEs. *Entrepreneurship: Theory & Practice*, 38(5), 1129-1157.

Tang, T.W.; Zhang, P.; Lu, Y.; Wang, T.C. & Tsai, C.L. (2020). The effect of tourism core competence on entrepreneurial orientation and service innovation performance in tourism small and medium enterprises. Asia Pac. J. Tour. Res., 25, 89–100.

Tri Siwi Agustina, & Elsyahfira Nabilla Ammary (2020). Product Innovation and Process Innovation of madura Batik Entrepreneurs in Surabaya. *Sys Rev Pharm*, 11(11):712-715.

Wang, K.Y., Hermens, A., Huang, K. & Chelliah J. (2015) Entrepreneurial Orientation and Organizational Learning on SMEs' Innovation. *International Journal of Organizational Innovation*, 7(3), 65-75.

Wikhamn, W., Armbrecht, J., & Remneland Wikhamn, B. (2018). Innovation in Swedish hotels. International Journal of Contemporary Hospitality Management, 30(6), 2481-2498. http://dx.doi.org/10.1108/IJCHM-06-2017-0323.

Wiklund, J. & Shepherd, D.A. (2011) Where to from here? EO-As-Experimentation, Failure, and Distribution of Outcomes. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 35(5), 925-946.

Wiklund, J. & Shepherd, D.A. (2008) Portfolio entrepreneurship: Habitual and novice founders, new entry and mode of organizing. Entrepreneurship Theory and Practice, 32, 701-725.

Zahra, S.A. (1995), corporate entrepreneurship and financial performance: the case of management leveraged buyouts, *Journal of Business Venturing*, 10(3), 225-47.

Zaidi, Syed Shahan Ali & Zaidi, Syed Shahid Zaheer (2021). Entrepreneurial Orientation and Innovation Intensity: Moderating Role of Environmental Turbulence. *Journal of Entrepreneurship, Management, and Innovation* 3(2), 202 – 236. https://doi.org/10.52633/jemi.v3i2.78

Zhai, Y.-M.; Sun, W.-Q.; Tsai, S.-B.; Wang, Z. &Zhao, Y. (2018). An Empirical Study on Entrepreneurial Orientation, Absorptive Capacity, and SMEs' Innovation Performance: A Sustainable Perspective. *Sustainability* 2018, *10*(2), 314; https://doi.org/10.3390/su10020314

الزكاة ودورها في تمكين المشروعات الاستثمارية الصغيرة

قاسم موسى أبوعيد*

تاريخ وصول البحث: 2022/2/15م تاريخ قبول البحث: 2022/5/10م

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة وما تسهم فيه في تقليص ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع؛ حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص الشرعية الواردة في الكتاب والسنة وتتبع تطبيقات الزكاة في ظل الحضارة الإسلامية، كما تم رصد الشواهد التاريخية وأراء الفقهاء من جهة أخرى، وأظهرت الدراسة أن للزكاة دوراً حيوياً في التمكين الاقتصادي للفئات المستحقة لها من فقراء ومساكين وغارمين، سواء وجهت حصيلتها لسد احتياجاتهم الآنية (الاستهلاكية) أو احتياجاتهم الاستثمارية المتمثلة في انشاء مشروعات صغيرة إنتاجية ذات فاعلية اقتصادية. ويمكن للزكاة أن تحافظ على المشروعات الصغيرة القائمة في حال تعرضت إلى خسارة من خلال سهم الغارمين.

كلمات مفتاحية: (الزكاة، المشروعات الصغيرة، الفقر، البطالة)

Zakat and its Role in Empowerment of Small Investment Enterprises

Abstract

This study aims to analyze the role of zakat in financing small projects and what it contributes to reducing poverty and unemployment in society. The researcher followed the descriptive analytical approach by studying the texts contained in the Qur'an and Sunnah and tracking the applications of zakat in the light of the Islamic civilization. In addition to that pieces of evidence from Islamic history were also reviewed and analyzed to explore and discuss the concerned issue. Whether its proceeds are directed to meet their immediate (consumptive) needs or their investment needs represented in the establishment of

* باحث.

small productive projects with economic effectiveness. Zakat can preserve the existing small projects in the event that they suffer a loss through the share of debtors. The study showed that zakat has a vital role in the economic empowerment of the categories of the poor, needy and debtors who are entitled to it, whether its proceeds are directed to meet their immediate (consumptive) needs or their investment needs represented in the establishment of small productive projects with economic effectiveness. Zakat can preserve the existing small projects in the event that they suffer a loss through the share of debtors.

Keywords: Zakat, Micro enterprise, Financing, Poor, Debtor.

1 المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد؛ فالزكاة حق معلوم في أموال الأغنياء فرضها الله تعالى للمستحقين، وهي وسيلة من وسائل التكافل الاجتماعي في المجتمع المسلم، وتسهم في الحد من عملية اكتناز الأموال، وتقلص من ظاهرة الفقر والتفاوت بين طبقات المجتمع المسلم، وهي عبادة مالية تتميز بمرونتها العالية من حيث وعائها الذي يشمل كافة الأموال متى بلغت النصاب المحدد فيها واكتملت فيها الشروط ، وتتميز بسهولة تحصيلها وامتداد هذا التحصيل على مدار الحول، كما تتميز بتأثيرها وفعاليتها على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والوصول إلى عمق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة أسبابها.

وبالنظر إلى مصارف الزكاة نجد غالبيتهم من الفئات التي تتصف بالفئات الأقل حظًا ذات العوز والحاجة، وهي ثمانية مصارف كما وردت في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[التوبة :60]. وتوزع حصيلة الزكاة إلى نوعين: الأول يتمثل في دعم الحالات الاستهلاكية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعّال والذي يعمل على تعزيز القدرة الشرائية على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الإنتاجية. أمّا النوع الثاني فيتمثل في تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة ممن لديهم القدرة الإنتاجية، وذلك بإعادتهم إلى مزاولة نشاطهم الاقتصادي الذي تعثر بسبب دين استغرقه أو لقلة المال المتوفر لديهم، فهذه الفئة لا يوجد من يضمنها أو يكفلها، فمن هنا يأتي دور الزكاة في دعم قدرتهم المالية من خلال

مصرف (الغارمين)، فيعودوا إلى حيز الإنتاج ويمارسوا نشاطهم الاقتصادي من جديد، وتعود لهم ثقتهم بأنفسهم ويصبحوا أفرادًا فاعلين في مجتمعهم. وإضافة لما سبق يمكن للزكاة أن تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة التي يتوقع منها أن توسع قاعدة الإنتاج، وتخفض البطالة، وتحد من الاحتكار والتضخم، كما أنها تعمل على زيادة الأرباح وزيادة العائد الحدي للنقود. وبناء على ما ورد جاءت أهمية هذا البحث في بيان دور الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة.

مشكلة الدراسة:

يسعى النظام الإسلامي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي للفرد والمجتمع بما يسهم في تحسين الحياة لأفراده، والزكاة أحد أهم معالم هذا النظام وبهذا الصدد يحاول البحث الإجابة عن السؤال الرئيس: ما مدى مساهمة الزكاة في تمكين المشروعات الصغيرة؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1-ما طبيعة المشروعات الصغيرة وما علاقتها بالزكاة؟

2-ما الحكم الشرعي في تمويل المشروعات الصغيرة؟

3-ما دور الزكاة في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة؟

4-ما دور الزكاة في تمكين ورعاية المشروعات الصغيرة؟

أهداف الدراسة:

1-التعرف إلى طبيعة المشروعات الصغيرة

2-دراسة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

3-بيان الحكم لشرعي في تمويل المشروعات الصغيرة من مصارف الزكاة

4-بيان دور الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة وآثارها الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ركيزة علمية أساسية يتوقع أن تثري المجال النظري المتعلق بمجال تمويل المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعرف إلى أحكامها الشرعية، ويتوقع أن تقدم تطبيقا عمليا يوضح دور الزكاة كأداة اقتصادية تعمل على تمكين وتمويل المشروعات الاستثمارية الصغيرة .

منهج الدراسة:

سيتبع الباحث المنهج الوصفي في وصف وتحليل دور الزكاة في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة.

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة ومفهومها وخصائصها:

تسهم المشروعات الصغيرة بدور مهم في دعم أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم بشكل عام والدول النامية على وجه الخصوص نظرًا لما تتمتع به هذه المشروعات من خصائص ومميزات لا تحظى بها المشروعات الكبيرة. كما وتعد المشروعات الصغيرة منطلقًا أساسيًا لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، والمساهمة الفاعلة في حل مشكلتي الفقر والبطالة وتقرير مبدأ التوزيع العادل وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظا، وتشكل المشروعات الصغيرة أكثر من 90% من إجمالي المشروعات الاقتصادية في سائر أنحاء العالم، وتشغل ما نسبة 50-

60% من إجمالي القوى العاملة في العالم، ونحو 66% من إجمالي العاملين في الدول النامية (المجلس الاقتصادي الأردني، 2020).

المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة :

تعد الصياغة النهائية لتحديد تعريف المشروعات الصغيرة موضوع خلاف؛ فالاهتمامات مختلفة والمعايير متفاوتة بين دول العالم، وكذلك الباحثون في التفرقة بينها، بالإضافة إلى نوع القطاع الذي يعملون به وطبيعة هذه المشروعات، الأمر الذي قلل من استخدام معيار عدد العاملين، إلا أن الأهمية النسبية لحجم العمالة في الدول النامية أدت إلى بقاء معيار عدد العاملين معيارا رئيسًا في التمييز والمقارنة بين المشروعات، هذا بالإضافة إلى معيار رأس المال.

وفي ضوء التوصيف المعتمد للمشروعات الصغيرة من قبل دائرة الإحصاءات العامة الأردن فقد أفاد أن هذه المشروعات يمكن تصنيفها تبعًا لعدد العمال وهي مبينة على النحو التالي: (دائرة الإحصاءات العامة، 2015)

1-المشروعات الميكروية: توظف 1-4 عمال حيث تشكل ما نسبة 88.3% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن.

2-المشروعات الصغيرة: توظف 5-19 عاملًا، وتشكل ما نسبته 9.9% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن.

3-المشروعات المتوسطة: توظف 20 – 99 عاملًا، وتشكل ما نسبته 1.3% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن.

4-المشروعات الكبيرة: توظف أكثر من 100 عامل، وتشكل ما نسبته 0.5% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن.

5-وبشكل عام فإن المشروعات الصغيرة يمكن تقسيمها إلى نوعين، الأول هو المشروع الصغير المنزلي، والثاني المشروع الصغير الحرفي، وفيما يلي توضيح لهما :

- المشروع الصغير المنزلي: هو مشروع فردي يأخذ صفة العمل في المنزل، يعمل به أقل من خمسة أشخاص، يستخدمون معدات يدوية ومستلزمات إنتاج محلية، ويبيع ويسوق منتجاته في محيطه من أسر ومعارف مجاورين.
- المشروع الصغير الحرفي: هو ورشة ذات ملكية فردية أو شركة تضامن يعمل بها أقل من عشرة عمال يستخدمون معدات بسيطة ومستلزمات محلية ويبيع منتجاته بالمنطقة المحيطة به.
- المشروع الصغير: هو "مؤسسة ذات ملكية فردية" يعمل بها مجموعة الإفراد تتراوح أعدادها ما بين 10- 50 عاملًا، يستخدمون معدات نصف آلية منتجة محليا أو مستوردة. يسوق ويبيع إنتاجه بالمناطق المجاورة. يتضح من ذلك أن إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، اعتمدت عدد (العاملين) المشتغلين في المشروع، والاستخدامات الآلية، وتسويق المنتجات، ومدخلات الإنتاج في تعريف وتصنيف المشروعات الصغيرة.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة:

تعد المشروعات الصغيرة مصدرًا للريادة والإبداع والاختراع واكتشاف القدرات المختلفة لرأس المال البشري والعنصر الأساسي لخدمة عنصر (التنظيم)، كما أنها تعمل على توليد الدخل وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج وتراكم رأس المال، هذا بالإضافة إلى تعبئة المدخرات المحلية وإعادة التوزيع في الأقاليم المحلية. كما تشكل المشروعات الصغيرة نواة التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد والقدرات المحلية وتوطين رأس المال البشري والخبرات داخل الإقليم والحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية. ومن جهة أخرى يمكن النظر إليها على أنها الرافعة الأساسية للحفاظ على الطبقة الوسطى ونموها وتوفر المناخ الإيجابي للاستثمار والتوقعات ودعم ورفد المشروعات المتوسطة والكبيرة. وإضافة لذلك كله فإن المشروعات الصغيرة تتصف بخصائص ومميزات عديدة من حيث مدخلاتها التي هي محلية بنسبة كبيرة تعمل على تنشط القطاعات ذات الصلة بها مما يجعلها محركًا أوليًا للإنتاج ومستغلة للموارد والطاقات المعطلة وتوفير عملة صعبة في حال الاستيراد.

ومن الخصائص المهمة للمشروعات الصغيرة إنها تستعمل السوق المحلي لبيع وتسويق منتجاتها التي تنتجها مما يعطي المنتج القدرة على تحسين المتطلبات الدقيقة لحاجات المستهلك، ويجسد مفهوم الجودة برضى المستهلك، وفي نهاية الأمر هذا يقلل من تكاليف الإنتاج من خلال انتفاء أجور النقل والإعلان والتسويق بشكل واقعي. (القادومي، ثائر 2012).

وبالنظر إلى مشاكل الإنتاج نلاحظ أن المشروعات الصغيرة تكون مشاكل الإنتاج لديها في حدها (الأدنى) والسبب يعود لقيامها بين أفراد مجتمع متجانس والعاملين بها من نفس الأسرة أو صلة القرابة أو المنطقة الجغرافية . أما من حيث المرونة فإن المشروعات الصغيرة تتميز بمرونتها العالية من حيث القدرة على تغير مجال نشاطها ونوعية إنتاجها وسرعتها بما يتلاءم وحالة السوق وبأقل تكلفة ممكنة تفضي إلى أن المخاطر في تلك المشروعات أقل من الدرجة المتوسطة .

وخلاصة القول: أن المشروعات الصغيرة تحقق قيمة مضافة أكبر من غيرها من المشروعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني كون كافة مراحل الإنتاج في الأولى من المواد الأولية ومواد الخام نصف المصنعة، أو حتى تامة الصنع هي محلية وبهذا تكون المشروعات الصغيرة أقرب إلى سوق المنافسة التامة.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

زاد في الآونة الأخيرة توجه المؤسسات المالية والمصرفية إلى تمويل المشروعات الصغيرة، كما عملت الحكومات بشكل جاد ومستمر على توفر مصادر التمويل لهذه المشروعات، وتجدر الإشارة إلى إيضاح نقطتين أساسيتين هما يلي :

أولًا: القروض والتسهيلات الانتمائية مشروطة بفائدة معينة والقدرة على توفير الضمانات الكافية من قبل صاحب المشروع لضمان استرداد لمبلغ القرض للجهة المقرضة.

هذا النوع من التمويل تقوم به البنوك التجارية، حيث تقدم قروضًا لأصحاب المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة رسمية على أن يوفر أصحاب المشروعات الصغيرة الضمانات الكافية التي تطلبها المؤسسات الدائنة لضمان آلية سداد المبلغ المقترض والفائدة المحسوبة بناء على معيار الزمن (مدة القرض).

أما في حال توجه أصحاب المشروعات الصغيرة إلى المصارف الإسلامية فإن أسلوب التمويل المرجح هو التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء، فتقوم المصارف الإسلامية بشراء مستلزمات المشروعات الصغيرة وتبيعها لهم بالثمن الذي اشتريت به وربح معلوم. أما بالنسبة للضمانات فإن الآمر بالشراء لا بد أن يقدم الضمانات الكافية التي يطلبها منه المصرف الإسلامي حتى يحصل على التمويل. وبالنظر إلى أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك للمشروعات الصغيرة تكون أعلى مقارنة بالاقتراض أو التمويل بمبالغ كبيرة وذلك يعود إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض المقدم للمشروعات الصغيرة.

ثانيًا: برنامج النمو الاقتصادي لمحاربة البطالة والفقر وزيادة الإنتاجية الاجتماعية: هو الاقتراض من خلال برامج الحكومة التي تهدف إلى تخفيف حدة الفقر وتقليل نسبة البطالة بإقامة المشاريع الصغيرة الإنتاجية والمدرة للدخل من خلال مؤسسات حكومية متخصصة وشبه حكومية وجمعيات لهذه الغاية، وذلك لضمان تمويل هذه المشاريع.

المطلب الرابع: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة:

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني فقد جاء في دراسة (Linan, Francisco 2006) أنها تمثل 75% من إجمالي الناتج الصناعي الإجمالي، وتساعد في خلق 79% فرصة عمل، وكذلك دراسة لمنظمة الخليج العربي للاستثمارات بينت أن نسبة المصانع الصغيرة والمتوسطة تساوي85% من مجمل مشاريع دول الخليج العربي وهي ذات النسبة في سوريا ومصر وفي الأردن 70%. إلا أن معوقًا في زيادة عدد هذه المشروعات ونجاحها يعتمد بالدرجة الأولى على الحصول على التمويل والتي تتضمن الأسباب التالية:

عدم توفر الضمانات الكافية التي يمكن أن تغطي فيها قيمة التمويل المطلوب والتي تعد أحد الأسس أو المتطلبات الرئيسة التي تطلبها البنوك والمؤسسات الممولة للموافقة على قيمة التمويل، لأنها تعتمد على رأس مال المنشأة أو المشروع وليس الدخل، والتي في معظمها لم تبدأ بعد وليس لها دخل، فالقرار الائتماني في منح التمويل لها يعتمد على درجة الملاءمة المالية للضامن في منح التمويل أو عدمه (ذوابة، أشرف 2006).

وقد بينت الدراسات الميدانية المختلفة أن التشدد في طلب الضمانات و عدم توفرها لدى الكثير ممن يرغبون في الاستثمار في المشروعات الصغيرة كانت نسبتها عالية في الحد من هذه المشروعات واستثناء الكثير من الخبرات و القدرات و حرمانهم من أن يكونوا فاعلين و من حرمانهم فرصة توفير دخول لهم من خلال حيز الإنتاج، و هذا يجسد مفهوم الاحتكار لصالح الطبقة الغنية التي يمكن أن توفر الضمان المطلوب و استثمارهم في مشاريع مربحة، و هذا يعطل دور هذه المشروعات في أن تكون أداة لإعادة التوزيع (المحروق، ماهر 2006) وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي أجراها القدومي (القدومي، ثائر 2012) أن 45 % من عينة الدراسة قالوا بأن السبب في عدم إقامة المشروع الصغير هو عدم القدرة على توفر الضمانات الكافية.

كما اعتبرت أن ارتفاع سعر الفائدة العائق الثاني في الحد من التوسيع في المشروعات الصغيرة حيث تصل نسبتها إلى 26% وسعر الفائدة هو تكلفة على الإنتاج يعمل على رفع أسعار المنتج ويقلل الطلب عليه وبذلك تقل الأرباح وتعمل على تغيير دراسة الجدوى.

والمعوق الثالث بالأهمية يتثمل في مبلغ القرض وعدم كفايته ويشكل في حدود 16 % من تحديد وعدم إتمام قيام المشروع ويعود عدم كفاية القرض إلى المعوقين السابقين وهما السبب الرئيسي بعدم كفاية البدء بالمشروع، وعدم وجود الضمان الكافي وسعر الفائدة.

أما المعوق الرابع فهو طبيعة المشروع والذي يشكل حسب الدراسات 8 % فهناك مشاريع تكون نسبة المخاطر كبيرة فيها.

كما بينت الدارسات أن عدم وجود فترة سماح تشكل ما نسبته 5 % في أن يكون عائقا لإنشاء المشروعات الصغيرة ، وفي تقرير حالة البلاد 2018 في الأردن اعتبر التقرير عدم القدرة إلى الوصول إلى مصادر التمويل من أبرز المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة، إذ على الرغم من وجود المبادرات والبرامج التي تنادي تمويل المشروعات الصغيرة، فإن البنوك والمؤسسات التمويلية ما زالت تحجم عن منح التسهيلات الائتمانية لهذه المشروعات، حيث بلغت نسبة التسهيلات المقدمة لهذه المشروعات حوالي 7.5% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة عام 2016 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني 2020) في حين أن معدل هذه النسبة في الاقتصاديات الناشئة يتراوح بين 20-25% بحسب تقرير البنك المركزي (البنك المركزي 2018) . كما أشار التقرير إلى ضعف الدور الحكومي في دعم المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وتوفر أشكال الدعم والبرامج الممكنة في سبيل مواجهة التحديات والتغلب عليها. وعلى الرغم من قيام الحكومة في الآونة الأخيرة بتضمين المشروعات الصغيرة خططها التنموية إلا أن إجراءات الحكومة لم ترتق إلى مستوى تحقيق طموحات هذه المشروعات، كما أورد التقرير أن المشروعات الصغيرة تواجه معيقات مختلفة تتمثل في الضرائب والرسوم وارتفاع تكلفة الإنتاج وأسعار مواد الخام والإجراءات البيروقراطية لإنجاز معاملاتها.

المبحث الثاني: الزكاة وعلاقتها في تمويل المشروعات الصغيرة

يميز الفقهاء بين الفقراء القادرين على العمل والعاجزين عنه، أما العاجزون فيعطون كفاية عامهم أو كفاية عمرهم من الزكاة، وأما القادرون فيعطون أصولًا يستعينون بها على مزاولة العمل ويؤمرون به كل بحسب حرفته وتأهيله (العوضي، رفعت 2003) (المصري، عبد السميع، 1986) (أبو السعود، محمود،1992) فالإسلام لا يريد للزكاة أن تصبح وسيلة للبطالة والتسوّل، وهذا يعني توفير العمل للفقراء والمساكين من القادرين على العمل، من خلال منحهم الأصول الإنتاجية من أموال الزكاة، وهذا يسهم في توفير الدخل لهم ولأسرهم، بما يؤدي إلى إغنائهم.

وإن المشروعات الصغيرة بالمفهوم المعاصر يمكن أن تكون محلا للتمول من الزكاة عند من يقول بجواز إعطائها للفقير المحترف كما مر آنفا، ولا شك أن التوسع في هذا النوع من التمويلات الزكوية يخفف من البطالة ويزيد من فرص التشغيل لأصحاب تلك المشروعات ومن يتم تشغيلهم سواء داخل الأسرة الواحدة أو على مستوى أكبر، وفيما يلي بيان لمفهوم الزكاة وأحكامها وآثارها

المطلب الأول: الزكاة لغة واصطلاحا

الزكاة لغة: "النَّمَاءُ وَالرِّبْعُ وَالزِّيَادَةُ، مِنْ زَكَا يَزْكُو زَكَاةً وَزَكَاءً، وَالزَّكَاةُ أَيْضًا الصَّلَاحُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً﴾ [الكهف : 81]. قَالَ الْفَرَّاءُ: أَيْ صَلَاحًا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾[النور : 21]، أَيْ مَا صَلُحَ مِنْكُمْ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور : 21]، أَيْ يُصْلِحُ مَنْ يَشَاءُ. وَقِيلَ لِمَا يُخْرَجُ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِي الْمَالِ " زَكَاةٌ "، لِأَنَّهُ تَطْهِيرٌ لِلْمَالِ مِمَّا فِيهِ مِنْ حَقٍّ، وَتَثْمِيرٌ لَهُ، وَإِصْلَاحٌ وَنَمَاءٌ بِالْإِخْلَافِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَزَكَاةُ الْفِطْرِ طُهْرَةٌ لِلْأَبْدَانِ (ابن منظور، 711هـ).

الزكاة اصطلاحا: يطلق على أداء حق يجب في أموال مخصوصة، على وجه مخصوص ويعد في وجوبه الحول والنصاب. وتطلق الزكاة أيضا على المال المخرج نفسه، كما في قولهم: عزل زكاة ماله، والساعي يقبض الزكاة. ويقال: زكى ماله أي أخرج زكاته، والمزكي: من يخرج عن ماله الزكاة. والمزكي أيضا: من له ولاية جمع الزكاة (ابن الهمام، 811 هـ) (الدسوقي، 1230هـ)، وقال ابن حجر: قال ابن العربي: إن الزكاة تطلق على الصدقة الواجبة والمندوبة، والنفقة والحق، والعفو. ثم ذكر تعريفها في الشرع (ابن حجر العسقلاني، 832 هـ)،

فالزكاة حق يجب في مال المسلم سواء كان عاقلا أو بالغا، أو صبيا أو مجنونا حتى تكون قاعدة ممن تشملهم الزكاة واسعة للقيام بأعباء الفقراء والمساكين، ومن هنا يرى الباحث أن الزكاة يمكن تعريفها على أنها جزء مخصوص يجب في مال المسلم يستعمل لتوجيه المجتمع اقتصاديًا واجتماعيا. فمن الناحية الاقتصادية يمكن استعمال الزكاة لتوجيه عمليات الإنتاج والاستهلاك والتضخم من خلال الزكاة، أما الناحية الاجتماعية فيراد بها معالجة ظاهرتي الفقر والبطالة.

وقد شرعت الزكاة في بداية العهد المدني وتحديدا في السنة الثانية للهجرة على الرأي الراجح، وكانت فريضة خلقية يخرجها المسلم بنفسه ويتولى توزيعها، ثم أصحبت فريضة تتولى الدولة جمعها وتوزيعها ممثلة بولي الأمر وكان ذلك في السنة الثاني للهجرة لما نزل قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[التوبة :16]. ويستدل على وجوب الزكاة من الكتاب، قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[البقرة:43] وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[التوبة :103] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ [المعارج :24] ويستدل من السنة بما ورد أنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا ﷺ إِلَى اليَمَنِ، قَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» (البخاري، 194 هـ)، وقد أجمعت الأمة على وجوب فريضة الزكاة (النيسابوري، 319 هـ) ، أما من باب المعقول فلها وجوه متنوعة أولها إعانة الضعيف وإغاثة اللهيف وإقدار العاجز وتقويته، وثانيها أنها تطمئن النفس وتزكي الأخلاق، وتبعد الشح والبخل، وثالثهما أن شكر النعمة واجب على الأغنياء وأداء الزكاة مستحقها من باب شكر النعمة فصارت فرضا (الكاساني، 587 هـ).

المطلب الثاني: وعاء الزكاة وتمويل المشروعات الصغيرة

أما فيما يتعلق بوعاء الزكاة فيرى الفقهاء (المرغيناني، 593 هـ) (ابن قدامة، 620 هـ) (الشوكاني، 1250هـ) (ابن عابدين، 1252 هـ) (الكاساني، 587هـ) أن وعاء الزكاة هو المال النامي إما بنفسه كالذهب والفضة، وإما بالعمل عليه كأموال التجارة والأنعام السائمة لأن التجارة عمل غايته الحصول على الربح وإساقة الأنعام يكون من أجل الحصول على الدر والنسل. وبناء على هذا الأصل أخرج الفقهاء أموال (الاقتناء) من دائرة وجوب الزكاة فيها لعدم حصول النماء منها (بدر الدين العيني، 855 هـ) (مسلم، 261هـ) لقوله ﷺ: "ليس على المسلم في فرسه ولا في عبد صدقة (البخاري، 194 هـ) أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه (مسلم، 261 هـ) من حديث أبي هريرة، ولفظ مسلم: وعبده " ويقاس على ما ورد في الحديث الثياب المعدة للاستعمال والدور المعدة للسكن والسيارات المعدة للاستعمالات الشخصية. ومن هنا فإن الزكاة تتميز بمرونتها العالية من حيث وعائها الذي يشمل كافة الأموال والثروات، وهي سهلة التحصيل يستمر تحصيلها على مدار الحول، أما من حيث أثرها فهو كبير يؤثر على مجمل حياة الإنسان ببعديها الاجتماعي والاقتصادي.

وبالنظر لدور الزكاة في تمكين المشروعات الصغيرة يمكن ملاحظة ذلك من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة حضانة المشروع الصغير، وهذا الدور يظهر من جانبين، الجانب الأول يتمثل في أن الزكاة لا تجب في صغار المواشي، ليس في صغار المواشي زكاة لا في الفصلان (جمع فصيل وهي صغار الإبل) ولا في العجاجيل (وهي صغار البقر) ولا في الحملان (وهي صغار الغنم) إلا أن يكون معها كبار بلغت النصاب، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والشافعية (ابن قدامة، 620 هـ) أما الجانب الثاني فيتمثل في إخراج الزكاة من غير نفس الجنس، ومثال ذلك أن النصاب في الإبل هو، فإذا ملك الشخص النصاب (5-9) فإنه يخرج شاة واحدة وهي من غير نفس الجنس، وقد علل السرخسي ذلك في قوله: عدم إخراج زكاة الإبل من جنسها عند قلة الإبل "بأن الخمس من الإبل مال عظيم ففي إخلائه عن الواجب إضرار بالفقراء وفي إيجاب الواحدة إجحاف بأرباب الأموال ، فأوجب من خلاف الجنس دفعًا للضر، وقد ارتفعت الضرورة عند كثرة الإبل فلا معنى للإيجاب خلاف الجنس" (السرخسي، 490 هـ).

المرحلة الثانية: مرحلة التمويل، فإذا كان الفقراء بحاجة إلى أن يعانوا على العمل بشراء أدوات لهم فيعطوا من الزكاة بقدر حاجتهم سواء أكانت الحاجة إلى دينار أو عشرة آلاف دينار، إذ نص العلماء على أن من كان خبازًا أو نجارًا أو قصابًا أو قصارًا أو غيرهم من أهل الصنائع فيعطى من الزكاة ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان مزارعًا فيعطى ما يشتري به أرضًا أو حصة في ضيعة يزرعها (النووي، 676 هـ). ومن هذا الباب فإن الزكاة تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة التي تدفع الإنتاج وتحقق الحاجة وتنمي الاقتصاد.

المرحلة الثالثة: الغارمون جمع غارم مشتقة من غرم بمعنى خسر، وبمعنى ما ينوب الإنسان في ماله من ضرر بغير جناية أو خيانة، فيعان من الزكاة كل من خسر ماله أو التزم بمال لا يستطيع أداءه. وهذا الباب أعظم ما تحققه الزكاة في مصلحة المجتمع ومواجهة الأزمات والكوارث. أصحاب المشروعات الصغيرة هم جزء من هذا الباب فإذا اجتاحت مشروعاتهم كارثة من حريق أو غرف أو آفة فإنهم يعطون من الزكاة ما يستردون به مالهم بالغًا ما بلغ استنادًا لعموم الآية الكريمة في الغارمين، وحديث الرسول ﷺ فيما رواه قبيصة بن مخارق الهلالي قال تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها فقال أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها قال ثم قال يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل

حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قوامًا من عيش أو قال سدادًا من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلانًا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قوامًا من عيش أو قال سدادًا من عيش فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتا يأكلها صاحبها سحتًا (مسلم، 261 ه) وقوام العيش ما يقيم الإنسان من القوت ويستغني به، فيأخذ الغارم ما يقيم أوده ويسترد به ماله من التجارة أو الزرع من غير أن يدفع شيئا، فينقذ الغني من الفقر و العزيز من الذل.

المطلب الثالث: بعض التجارب العالمية في توجيه حصيلة الزكاة لتمويل المشروعات الصغيرة

هناك تجارب عملية على الصعيد العالمي في مجال توجيه حصيلة الزكاة لتمكين الفقراء في إنشاء مشروعات صغيرة أو بالغة الصغر مدرة للدخل يمكن استعراض أهمها وهي على النحو الآتي:

تجربة"بيت المال الماليزي": وقد تم تأسيسه عام 1974، حيث يتولى الإشراف على شؤون الزكاة من حيث جبايتها واستثمار حصيلتها، والإشراف على التدريب المهني والحرفي للفقراء (عبد الباري أوانج، 2011.). التجربة الإندونيسية التي تعتمد على آلية جباية أموال الزكاة من خلال التعاون مع البنوك، فيتم توزيع حصيلة الزكاة على شكل خدمات صحية ومنح الدراسية، كما تم عمل إجراءات محكمة في جباية أموال الزكاة وتوزيعها وتنظيمها. هذا بالإضافة إلى صناعة برامج إنتاجية لتحويل مستحقي الزكاة إلى مزكين، فعملت على بناء الشركات، وتدريب العاطلين عن العمل. (محمد توفيق زمزمي، 2014).

تجربة بنغلادش (بنك جرامين): في عام 1983 تم تأسيس بنك للفقراء حيث يمتلك الفقراء في الوقت الحاضر ما قيمته 90% من رأس ماله وتمتلك الحكومة 10%، ويعمل البنك على توفير رؤوس أموال للفقراء في صورة قروض حسنة من غير ضمانات تمكنهم من تأسيس مشروعات صغيرة مدرة للدخل. حيث ركز البنك على فئة النساء كقوة للعمل، فشكلت نسبتهن من عملاء البنك 94% ويملكن نفس النسبة في رأس المال. كما تشكل عضويتهم في مجلس الإدارة ما نسبته 69%. (نصر ضو، وسليمة مسعي 2020). (عماد صالح سلام، 2021).

تجربة "صندوق الزكاة الجزائري": أنشئ هذا الصندوق عام 2003 بهدف معالجة الفقر والبطالة حيث يقوم الصندوق بتحصيل أموال الزكاة ومن ثم تقديمها كمساعدات للعائلات الفقيرة والمعوزة، كما ويستثمر نسبة معينة من أموال الزكاة لصالح الفقراء من خلال القرض الحسن، هذا بالإضافة إلى تقديم قروض للشباب العاطلين عن العمل من أجل دعمهم في إنشاء المشروعات الصغيرة أو البالغة الصغر (محمد راشد صالح النفاتي وطلحة محمد رحمة، 2018).

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للزكاة على المشروعات الصغيرة

الآثار الاقتصادية للزكاة فيما لو صرفت للمشروعات الصغيرة تستفاد من عموم الآثار الاقتصادية للزكاة، ومنها زكاة النقود والعروض التجارية والمعادن والمستغلات والأسهم وغيرها، ولا شك أن جميع الآثار الاقتصادية التي تترتب على الزكاة في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن تظهر بشكل أكبر في ظل توسيع قاعدة إيجاب الزكاة بحسب رأي الجمهور واعتبار أن كل مال نامٍ هو: وعاء صالح للزكاة ؛ فالمقصود من الزكاة إغناء الفقراء والمساكين، وهدفها توفير الحياة الكريمة واللائقة لهم بأدنى مراتب الغنى (عبيدات، أنسام، 1997) ، وتعتبر حصيلة الزكاة في الأحوال العادية كافية لتوفير الحياة

الكريمة والمستوى اللائق من المعيشة لمستحقها. وفيما يلي بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة في ظل دعم المشروعات الصغيرة من مصارفها، ومنها (عبادة، إبراهيم 2019):

1.تشكل الزكاة آلية لإعادة توزيع الدخل والثروة من الأغنياء إلى الفقراء (دنيا، شوقي 1984) ويعتمد دور الزكاة في معالجة الفقر على مقدار الحصيلة الزكوية، فكلما كانت حصيلة الزكاة مرتفعة كان أثر الزكاة في معالجة الفقر كبيرًا، ويتأتى هذا من خلال توسيع قاعدة إيجاب الزكاة، بحيث يكون كل مال نام وعاء للزكاة، وعليه فإن القول بإيجاب الزكاة وصرفها في المشروعات الصغيرة يسهم في معالجة الفقر، ويساعد في تحقيق تنمية اقتصادية وتنمية للموارد البشرية من خلال المساهمة في تقديم وتحويل الثروات والدخول إلى القنوات الاستثمارية المختلفة (السهاني، عبد الجبار، 2013).

2.إن إقامة فريضة الزكاة تحصيلًا وتوزيعًا ينجم عنه زيادة الدخل، وتتأكد هذه المسألة في حالة االتمويل الزكوي للمشروعات الصغيرة مما يسهم في تعزيز الطلب الاستهلاكي بسبب نقل الدخول إلى الشرائح ذات الميول الحدية العالية للاستهلاك، (عناية، غازي 1989)؛ أي أن أثر الإنفاق على المستحقين من الزكاة سيكون أكبر من بقائها بأيدي أصحابها ما يعني أنه في ظل الزكاة - التي تمثل مدفوعات تحويلية تؤخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء وبقية المصارف الأخرى - سيكون هنالك تخصيص أمثل للموارد وإعادة مثلى للتوزيع. وهذا هو الأثر المباشر الذي يحقق مقصد الزكاة بإشباع حاجات الفقراء، وهو أثر أولي تعقبه آثار أخرى؛ فالاستهلاك هو مآل الفعالية الاقتصادية، وهو الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي.

3. اهتمت المدرسة السويدية بموضوع (التوقعات) في التحليل النقدي والاقتصادي، وربط بعض المتغيرات الاقتصادية كما هي قائمة وما هو متوقع لها في المستقبل، فالتوقعات في نظرها لها دور في تخفيف الاختلال بين الطلب الكليّ والعرض الكليّ من خلال التقريب بين خطط الادخار وخطط الاستثمار (الجنابي، نبيل مهدي 2017). وهذا يتفق ودور الزكاة كأداة اقتصادية في تحويل الادخار الاكتنازي إلى استثمار تفاديًا لإخراجها من رأس المال وتعريضه للتآكل بالزكاة، ورغبة في إخراجها من عائد الاستثمار (الأرباح)، وذلك من خلال تحسين توقعات أصحاب رؤوس الأموال إلى درجة بعيدة. فتطبيق فريضة الزكاة يزيد من اتساع نطاق النشاط الاستثماريّ وتنوّعه، حيث يكون للاستثمار الخاص دور هام في توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع مع تزايدهم، والاستمرار في الإنفاق الاستثماريّ طالما كان المعدل الحَدِّيّ للعائد 2.5% (ربع العشر) وهو أقل سعر للزكاة المقررة سنويًّا على الأموال النامية فعلًا أو تقديرًا.

ومن وجهة نظر أخرى فإن للزكاة أثرا كبيرا على المتغيرات الاقتصادية حيث تؤثر على الاستثمار وتعد إحدى أهم أدوات تحريكه في ظل النظام الاقتصاد الإسلامي، وعلى المسلم أن يستثمر أمواله في مشروعات مفيدة تخضع لدالة الحلال والحرام، ولا يجوز ترك المال معطلا دون استثمار؛ لأن هناك تكلفة تترتب على الأموال في كل حول حتى يصل الرصيد النقدي إلى أقل من النصاب وفي هذه الحالة لا تجب عليه الزكاة.

فتطبيق فريضة الزكاة يزيد من اتساع نطاق النشاط الاستثماريّ وتنوّعه، حيث يكون للاستثمار الخاص دور هام في توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع مع تزايدهم، والاستمرار في الإنفاق الاستثماريّ طالما كان المعدل الحَدِّيّ للعائد 2.5% (ربع العشر) وهو أقل سعر للزكاة المقررة سنويًّا على الأموال النامية فعلًا أو تقديرًا (فالزكاة لها دور

ضاغط يعمل على توجيه الأموال نحو قنوات الاستثمار التي تتجه إلى المشروعات وخصوصا المشروعات الصغيرة، و بهذا تتحول الزكاة من الاحتساب على أصل راس المال متى حال عليه الحول إلى احتسابها على الأرباح بعد خصم المصاريف الخاصة بصاحب المشروع ومستلزمات الإنتاج"(قحف، منذر 1979).

كما تسهم الزكاة في زيادة الطلب الاستثماري (السبهاني، عبد الجب ار2006)؛ إذْ إن زيادة دخل الفقراء والمساكين سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وهذا يعني زيادة الاستثمار، لأن الطلب الاستثماري مشتق من الطلب الاستهلاكي، وبالتالي فإن أي زيادة في الاستهلاك يترتب عليها زيادة في الاستثمار.

4. وبناء على ما سبق فإن الزكاة تؤدي إلى الحد من البطالة بشكل مباشر (داوود حسام 2005): فتوفير فرص العمل للقادرين عليه من أموال الزكاة يساهم في توفير المزيد من فرص العمل، كما تحفز الزكاة على الاستثمار وعدم تعطيل الثروة الإنتاجية، فالزكاة بهذا المعنى تحارب بشكل مباشر الاكتناز، الذي حرمه الله عز وجل.
5. التوظيف في الاقتصاد القومي: تعمل الزكاة على زيادة التوظيف في الاقتصاد القومي وهذا الدور تقوم به بتأثيرها على العامل المنشط الأساسي للاستثمار من خلال أثرها عليه زيادة الطلب الاستهلاكي كما تعمل الزكاة في التأثير على الاستثمار بتأثيرها على دورة النقود وزيادة سرعة تداولها. فالطلب على النقود طلب مشتق و ليس طلبًا على ذاتها ، فالنقود تطلب لشراء سلع وخدمات وكلما زادت حركة النقد وتداوله يدل على أن الطلب على السلع المنتجة استهلاكية أو خدمية قد زاد ، و سرعة دوران النقود (عدد المرات التي تنفق في كل وحدة من وحدات النقد للحصول على السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة) لها دور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية و تعتمد سرعة دوران النقد على من يحتفظ بها الطبقات من الغنية أو الطبقات الفقيرة ففي حالة الطبقات الغنية و احتفاظها بالنقود فإن سرعة النقود تكون منخفضة ذلك لأن أفراد هذه الطبقات يميلون إلى الاحتفاظ بقدر كبير من الأرصدة النقدية ، والعكس في حالة الفقراء (الطبقة الفقيرة) فإنه من المنتظر أن تكون سرعة دوران النقد مرتفعة ، لأن أفراد هذه الطبقة يكونون تحت التزام بإنفاق نقودهم بمجرد استلامهم لها فهم لا يحتفظون سوى بقدر قليل من الأرصدة النقدية (خليل، سامي 1982)، و بذلك فالزكاة تعمل على زيادة دوران النقود بطريقتين :

الأولى: تعمل على تحريك النقود من حالة الكسل إلى سرعة التداول، وبدلك تتوفر السيولة النقدية بين أفراد المجتمع بمقدار سرعة التداول مضروبة بنسبة الزكاة، مما يشجع الاستثمار في المشروعات الصغيرة لأنها تخدم الطبقات الفقيرة ذات الطلب على السلع المنتجة محليا وهي منتج ناتج عن المشروعات الصغيرة.

الثانية: تعمل الزكاة على دفع أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم حتى يتم دفعها من الأرباح وليس من رأس المال نفسه، ومن خلال هذا الإنفاق الاستثماري الذي يذهب بصورة دخول لعناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، التي تنفق منها على المتطلبات المختلفة، والذي يعمل على تحريك النقود وزيادة سرعة دورانها وتوفير سيولة دائمة دون تدخل سعر الفائدة.

مما سلف نجد أن للزكاة دورًا في زيادة الاستثمار ليس فقط من الناحية الكمية إذ تبدو الزكاة للوهلة الأولى بأنها اقتطاع ضريبي له تأثير سلبي على دافعها وعلى الاستثمار. و تأثير الزكاة على الإنتاج يتخذ صورتين إحداهما سلبية والأخرى إيجابية أما التأثير السلبي فلأن الزكاة تقتطع من الثروة أو الدخل والمدخرات الفردية أو كلهما معًا و هي بذلك كما يبدو

للوهلة تعيق النمو الاقتصادي وتشكل تهديدا للتكوين الرأسمالي، و أما التأثير الإيجابي فيتمثل في كونها أداة لتوسيع قاعدة الملكية أو الدخل أو تحسين مستوى العيش وهي بذلك تصبح عنصر عون وتقدم لمن لا يملكون في المجتمع أو لمن حل بهم ضوائق مالية مؤقتة كالغارمين والذي يعنينا هنا بالنسبة للجانب الإيجابي للزكاة هو تأثيرها على الحوافز الإنتاجية و مما ورد نجد بأن الأستاذ محمد صقر يرى بأن للزكاة أيضًا دورها الإيجابي في التأثير على الإنتاج و من ثم الاستثمار ويبدو للوهلة الأولى وحسب التحليل الجزئي أن الزكاة معيقة للنمو، و لكن نسبتها ثابتة (صقر، محمد 1987).

6.تسهم الزكاة في الاستثمار البشري؛ فالزكاة تصرف لمن افتقر نتيجة تفرغه لطلب العلم، كما أنها تعطى للراغبين في الزواج، حيث إن الزواج من تمام الكفاية ومن أسس صلاح المجتمع، وهي بالتالي تسهم في توفير الدخل الذي كان سينفقه الفقير في الإنفاق على التعليم والزواج.

7.تؤدي الزكاة إلى تحقيق التجانس في التركيب الاجتماعي: فهي تعمل على تقليل الفوارق الطبقية بين أبناء المجتمع، إذ غالبًا ما تنقسم المجتمعات إلى طبقات حسب مستويات الدخول، والزكاة آلية مستمرة لردم الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع.

8.وتعمل الزكاة على تحقيق الأمان الاجتماعي وبالتالي تخفيف تكاليف محاربة الجريمة؛ لأنها تسهم في تحقيق الكفاية لجميع أفراد المجتمع؛ إضافة إلى إزالة دواعي الحسد والضغينة من نفوس الفقراء حين يرون أن خير الأغنياء واصل إليهم (السبهاني، عبد الجبار 2013).

9. الرفاه ورغد العيش: إن هدف الاقتصاد هو الوصول بالمجتمع إلى حالة الرفاهية (رغد العيش) وهذا يتحقق من خلال الكفاءة التي يراد بها "حسن استغلال وتخصيص الموارد المتاحة"، والعدالة والتي تعني "توزيع الثروة والدخل في المجتمع على الأفراد بما يضمن حصول الفرد على حد الكفاية ليعيش بأمان". والزكاة هنا كجانب إنفاقي تعمل على زيادة دخول الفئات المستحقة لها عن طريق اهتماماتها بالتأثير المباشر في الطلب الاستهلاكي للسلع والخدمات، وتحفيز الاستثمار، وتحسين نوعية العمل وكميته، كما وتعمل الزكاة على النهوض بمستوى الأمن الغذائي والصحي والتعليمي سواء كان مهنيا أو تقنيا والذي بدوره يساهم مباشرة في رفع الإنتاجية على مستوى الفرد وبالتالي على مستوى الأمة.

وهنا يظهر أثر الزكاة على تعظيم الرفاهية الاجتماعية كونها تعظم المنفعة الكلية للمجتمع من خلال العوامل السابقة، إذ إن منفعة وحدة النقد في يد الفقير المحتاج أعظم من منفعة وحدة النقد ذاتها في يد الغني، وبالتالي فمن حساب المقاصّة بين وحدات المنفعة التي يفقدها الأغنياء الذين يدفعون الزكاة، ووحدات المنفعة التي يكسبها الفقراء، يلاحظ أن الرفاهية الاجتماعية تكون بوضع أفضل مع تطبيق الزكاة.

وهناك أهمية أخرى للزكاة في تحقيق الرفاه للمستحقين لها، فهي ليس إطعام الفقير والمسكين وجبة، أو كسوته مرة، بل الهدف تحقيق مستوىً لائقٍ من العيش، فمن كان لديه مقدرة على العمل ويكفي نفسه بنفسه؛ كالصانع والتاجر والزارع، ولكن ينقصه أدوات الصنعة أو رأسمال التجارة، أو الضيعة وآلات الحرث والسقي.. فالواجب لمثل هذا أن يعطي من الزكاة ما يمكِّنه من تحقيق كفاية العمر، وإذا تحققت كفاية العمر فإن ذلك سينعكس على زيادة دخولهم

وتحسين ظروف حياتهم الأسرية، والمهنية، والصحية، كما أنهم سيتحولون من مستحقين للزكاة إلى دافعين لها في حال توفرت شروط الزكاة في أموالهم.

كما أن حصيلة الزكاة تؤدي إلى تحقيق الرفاه ليس للفقراء والمساكين فحسب وإنما تمتد إلى الأغنياء أصحاب المتاجر والمصانع ورؤوس الأموال الذين خسروا أموالهم (الغارمين)، فهي أداة أمن وطمأنينة لمن ركبتهم الديون ولا يقدرون على سدادها، سواء كانت من أجل الاستهلاك، أم من أجل الإنتاج الذي يقد يصاب بكساد، أو بمنافسة غير متكافئة، أو غير ذلك.

10. جودة السلعة: إن تأثير الزكاة في نوعية العمل يتوقف على مستوى التعليم والتدريب المهني والتقني الذي يقدم للفئات المستحقة للزكاة من فقراء ومساكين حيث يمكن توجيه حصيلة الزكاة لهم على شكل تأهيل مهني وتقني يمكنهم من القيام بالعمل بشكل دقيق وحسب المواصفات والمعايير المهنية المتفق عليها في كل مهنة، وهذا بدوره سوف ينعكس على جودة السلع أو الخدمات التي يقدمونها في مشروعاتهم الصغيرة، وهنا يمكن التأكيد على أن الزكاة ليست عشوائية بل توجه إلى مشروعات تنتج سلعًا وخدمات ذات جودة عالية.

11. التوزيع وإعادة التوزيع: يطلق التوزيع على الطريقة التي يتحدد بها دخل الأفراد في مجتمع ما. وترجع أهمية نظرية التوزيع وعدالتها لدورها في تحديد وبيان كيف يتم تحديد أسعار عناصر الإنتاج، ومدى تفاعل هذه العناصر في العملية الإنتاجية وتحديد ظروف العرض والطلب وآلية السوق عند زيادة أو نقصان عوائد عناصر الإنتاج والتوزيع في الأنظمة الوضعية التي تقوم على أساسي (النجار، هادي 1983):

الأول: التوزيع الشخصي للدخل والذي يتم الحصول عليه من خلال ممارسة الفرد لعمل ما وهذا التوزيع ينظر إلى مستوى الدخل بغض النظر عن المصدر .

الثاني: التوزيع الوظيفي (محبوب الحق 1977): وهو ما يحصل عليه الفرد أو عنصر الإنتاج من خلال مشاركته في العملية الإنتاجية وهذا الأساس يهتم بمصدر الدخل وفي كلتا الحالتين يكون التوزيع بعد الإنتاج.

هناك ثلاثة أنواع من التوزيع في الإسلام وهي النحو الآتي:

الأول: التوزيع حسب الملكية والحيازة ويختلف المفهوم على الملكية في الأنظمة الأخرى حيث إن الملكية المطلقة لله ﷻ والإنسان مستخلف فيه وعلى الرغم من أن الإسلام يقر هذا النوع من التوزيع إلا أنه يحدد هذه الملكية وطرق التصرف بها فتحكمها ضوابط.

الثاني: التوزيع مرتبط بشكل الإنتاج ويخضع لآلية السوق إلا أن العلاقة النهائية بين التوزيع والإنتاج مختلفة حيث التوزيع يحدد الإنتاج بدلًا من أن الإنتاج هو الذي يحدد التوزيع.

الثالث: توزيع مرتبط بالحاجة، وهذا النوع من التوزيع ينفرد به الإسلام حيث يرتبط بمستوى الدخل والحاجة ومدى وصول الأفراد إلى حد الكفاية أي بمعنى الحد الأدنى للغنى الذي يوفر للفرد للمأكل والملبس والمسكن والقدرة على الزواج والتعلم فلا يشترط بمن يهتم بهذا الصنف من التوزيع أن يكون ممن يملكون أو ممن يعملون بنشاط اقتصادي وإنما شرطه الأساسي الحاجة .

ونجد من خلال الزكاة التي تعمل كأداة اقتصادية فتؤثر بصورة فاعلة وكبيرة على أشكال التوزيع، فتعمل أداة نقل و إعادة توزيع بحيث تقوم بنقل المال من الذين يملكون المال الفائض عن حاجتهم إلى من لا يملكون و يترتب على ذلك انتقال المال من منفعة حدية متدنية لمن يملك وفرة المال إلى من لا يملكون وفرة منه معظمين(Maximizing) المنفعة الحدية لوحدة النقد مما يعزز استغلالهم للقيمة الشرائية لهذه الوحدات النقدية والتوقع على الطلب عليها عادة يكون عاليا و لا يحتاج إنتاجها إلى رأس مال كبير، أو خبرات ذات تقنية عالية ، و في هذا السياق نجد هناك تشجيعًا على الاستثمار المحلي باستخدام الموارد المحلية المتاحة والأيدي العاملة والخبرات المحلية هذا بالإضافة إلى استعمال رأس المال المحلي.

النتائج:

1-يمكن لحصيلة الزكاة أن تقدم كتمويل للفقراء ممن لهم قدرة على العمل، وإنشاء مشروعات صغيرة أو بالغة الصغر مدرة للدخل تعود عليهم بالنفع وتوفر لهم حياة كريمة. كما ويمكن للزكاة من تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من تطوير أعمالهم وتحسينها بما يتفق وحاجات العصر الحديث.

2-هنالك تجارب عالمية أثبتت نجاعتها وأهميتها في تعزيز المشروعات الصغيرة من خلال الزكاة. مثل (ماليزيا واندونيسيا و الجزائر وغيرها)

3-تعمل الزكاة على زيادة الدخل القومي بحيث يستفيد من الزيادة كافة أفراد المجتمع من فقراء وأغنياء من خلال توزيع الزكاة على مستحقها من حرفين وصناعيين وتجار أعيدوا إلى ممارسة مهنهم وحرفهم بعد خسارة حلت بهم.

4-الزكاة أداة فاعلة تعمل على نقل وإعادة توزيع الثروة من الذين يملكون الفائض من المال الفائض عن حاجتهم إلى من لا يملكون .

التوصيات:

1-تطبيق نظام الزكاة بشكل إلزامي من قبل الدولة على جميع من تنطبق عليه الشروط.

2إنشاء مؤسسة مصرفية متخصصة مملوكة للفقراء، توجه إليها حصيلة الزكاة بهدف تدريب المستحقين للزكاة، وتمويل مشروعاتهم الصغيرة أو بالغة الصغر، وحضانتها لمدة زمنية قبل خروجهم للسوق.

3- الاستفادة من التجارب العالمية في كيفية تطبيق حصيلة الزكاة في المشروعات الصغيرة أو المشروعات البالغة الصغر مثل التجربة الماليزية والإندونيسية وتجربة بنك جرامين.

الإسلامية.

وأخيرًا نسأل الله جل وعلا التوفيق والسداد وهو من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادروالمراجع

1- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، (ت ٦٢٠هـ) المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، 1997.

2- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين (ت 711) ، لسان العرب ، بيروت – لبنان، دار صادر ، 1414 هـ

3- ابن الهمام الحنفي، الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري (٨٦١ هـ)) شرح فتح القدير شرح كتاب الهداية في شرح البداية وبهامشه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدي جلبي ، طبعة بولاق ، 1313هـ.

4- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت 1252هـ)، الحاشية رد المحتار على الدر المختار، بيروت – لبنان، دار الفكر، ط2، 1992.

5- أبو اسحاق برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، (ت 884هـ) المبدع في شرح المقنع، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1997.

6- أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت 319هـ) الإجماع، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنشر، ط 1 ، 2004.

7- أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي.

8- البابرتي، محمد بن محمد بن محمود ابن الشيخ جمال الدين الرومي (ت 786)، العناية شرح الهداية، دمشق، دار الفكر الطبعة.

9- البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، بيروت – لبنان، دار ابن كثير.

10- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2016.

11- الجنابي، نبيل مهدي، التوقعات العقلانية – المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، عمان، دار غيداء للنشر، ط1، 2016.

12- الحق، محبوب، ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1977.

13- خليل. سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكويت، كاظمة للنشر، ط 1، ١٩٨٢.

14- دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لسنة 2015.

15- الدسوقي، أحمد الدرير - محمد عرفة (ت 1230هـ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، القاهرة، عيسى الحلبي، القاهرة.

16- دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة، بيروت – لبنان، مؤسسة، الرسالة، ط1، 1984م.

17- ذوابة، أشرف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي. يومي 17 و18 أبريل 2006، جامعة حسيبة، الجزائر.

18- السهاني، عبد الجبار، الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف، اربد - الأردن، مطبعة حلاوة، ط 1، 2013.

19- السهاني، عبد الجبار، الاستثمار الخاص محدداته وموجهاته في اقتصاد إسلامي، مجلة الشريعة والقانون، عدد 27، 2006.

20- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (483هـ) المبسوط، بيروت – لبنان، دار المعرفة، 1993.

21- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت 1250هـ)، فتح القدير، دمشق، دار ابن كثير، ط 1، 1414 هـ

22- عبادة، إبراهيم، الجمهور، مساعد، زكاة العملات الافتراضية معالجاتها الفقهية وآثارها الاقتصادية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان: (العملات الافتراضية في الميزان) 16-2019/4/18.

23- عبيدات، أنسام، النظام المالي للأسرة المسلمة مصادر دخل الأسرة، مجالات إنفاقه، وضوابطه، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 1997م.

24- عناية، غازي، الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بيروت – لبنان، دار الجيل، 1989.

25- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل (ت 832 هـ) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، القاهرة، المكتبة السلفية ، 1371.

26- العوضي، رفعت، تحليل اقتصادي لوعاء الزكاة، ، مجلة المسلم المعاصر، عدد 108، 2003،
27- أبو السعود، محمود، فقه الزكاة المعاصر، دار القلم، الكويت، 1992.
28- صقر، محمد، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 1987.
29- قحف، منذر، الاقتصاد الإسلامي، الكويت، دار القلم، ط 1، 1979.
30- القدومي، ثائر، تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن: المعوقات والتحديات، مجلة الجامعة الخليجية: قسم العلوم الإدارية والمالية 2012، vol.4, pp.579-605.
31-الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد (ت 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط 2، 1986.
32-المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردن، تقرير حالة البلاد لسنة 2020.
33-المحروق، ماهر، والمقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- اهميتها ومعوقاتها، عمان، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2006.
34-المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل أبو الحسن برهان الدين (ت 593هـ) الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقيق: طلال يوسف، بيروت – لبنان، دار احياء التراث العربي.
35-مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ) ، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت – لبنان، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه،
36-مشهور، نعمت، الزكاة وتمويل التنمية، ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 1988.
37-المصري، عبد السميع، عدالة التوزيع في الإسلام، القاهرة، مكتبة وهبة، ط 1، 1986.
38-النجار، هادي، الإسلام والاقتصاد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، ط 1، 1983.
39-النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (676هـ) المجموع شرح المهذب، دار الفكر
40-محمد توفيق زمزمي، دور مؤسسة الزكاة في تحويل مستحقي الزكاة إلى المزكين: د ارسة حالة في مؤسسة الزكاة الحكومية فرع مدينة سيمارنغ، جاوى الوسطى، إندونيسيا"2014.
41- Francisco Liñán, TESTING THE ENTREPRENEURIAL INTENTION MODEL ON A TWO-COUNTRY SAMPLE, Universitat Autònoma de Barcelona. Departament d'Economia de l'Empresa, 2006 (file:///C:/Users/Anows/Downloads/dcart%20(1).pdf)

أثر إدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد: الدور المعدل للتمكين في شركة البوتاس العربية

ينال عاطف الرواشدة* د. عبدالله احمد الشورة**

تاريخ وصول البحث: 2022/4/21م تاريخ قبول البحث: 2022/5/22م

الملخص

هدفت الدراسةُ إلى التعرفِ إلى إدارة المخاطر بأبعادِها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الإستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) وأثرها في مرونة سلسلة التوريد بأبعادها (مرونة المنتج، مرونة التزويد، مرونة العمليات، مرونة التسليم، مرونة نظم المعلومات)، وتكوّن مجتمعُ الدراسةِ من جميع الإداريين العاملين في (المستويات العليا، والوسطى) في شركة البوتاس العربية، وقد بلغ عددهم (135) إدارياً، وتم إستخدام الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم إستخدام العينة الهادفة أو القصدية لتعاملها مع مجتمع صغير، حيث تم توزيع (135) إستبانة وقد تم إسترداد (122) إستبانة صالحة للتحليل، وبما نسبته (90.3%) من الإستبانات الموزعة. توصلت الدراسةُ إلى عدة نتائج أبرزها: أنه يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الإستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) في مرونة سلسلة التوريد في شركة البوتاس العربية. وأوصت الدراسةُ بعدة توصيات أبرزها: إهتمام شركة البوتاس العربية بتحديد المخاطر وذلك بمراجعة المعايير العلمية، وتحديد مصفوفة المخاطر ومراجعتها بشكل دوري من قبل فريق متخصص، وربطها بالإستراتيجيات المطبقة بالشركة، وقيامها بمشاركة جميع الإداريين بجميع المقترحات والمطالبات لعمليات صنع القرار وحل المشكلات من خلال قنوات متنوعة، وإيجاد نظام حوافز وترقية عادل لتدعم الأفكار الإبداعية لجهود الإداريين.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، الرقابة على المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، مرونة سلسلة التوريد، مرونة المنتج، مرونة نظم المعلومات، مرونة التسليم، التهديدات، شركة البوتاس العربية.

* باحث قسم الإدارة،كلية المال والاعمال، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

**أستاذ مشارك، قسم الإدارة، كلية المال والأعمال. جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Impact of Risk Management on Supply Chain Flexibility in the Arab Potash Company

Abstract

The study aimed to identify risk management in its dimensions (risk identification, risk assessment, risk response, risk control) and its impact on the flexibility of the supply chain in its dimensions (product flexibility, supply flexibility, operations flexibility, delivery flexibility, information systems flexibility), and the study community consisted of all the administrators working at (the upper and middle levels) in the Arab Potash Company, and their number was (135), and the questionnaire was used as a main tool for data collection, and the purposeful or intentional sample was used to deal with a small community, where (135) were distributed. Questionnaire: (122) valid questionnaires were retrieved for analysis, with a rate of (90.3%) of the distributed questionnaires. The study found several results, most notably: that there is a statistically significant effect at a significant level ($\alpha \leq 0.05$) for risk management with its dimensions (risk identification, risk assessment, risk response, risk control) on the flexibility of the supply chain in the Arab Potash Company. The study recommends several recommendations, the most prominent of which are: the interest of the Arab Potash Company in identifying risks by reviewing scientific standards, defining the risk matrix and reviewing it periodically by a specialized team. And finding a fair incentives and promotion system to support the creative ideas of the efforts of administrators.

Keywords: Risk management, Risk control, Risk identification, Risk assessment, Supply chain flexibility, Product flexibility, Information systems flexibility, Delivery flexibility, Threats, Arab Potash Company.

11. الإطار العام للدراسة

المقدمة

في وقت يشهد فيه العالم طفرة معرفية وثورة تكنولوجية وعلمية هائلة كان الإيقاع السريع ميزتها الأساسية، فقد أنجزت كثير من المنشآت نجاحات وقفزات في تحقيق أهدافها لتفاعلها مع بيئتها الداخلية والخارجية ولاستجابتها لإدارة المعلومات والموارد، بما يحقق مصالحها ويعظم فعالية عملياتها، وبالاستفادة من كل ما هو متاح في الأسواق، من تغيير يحقق الغايات ويلبي الاحتياجات مع أهمية استشعارها لتلك الظروف ومواجهتها للتحديات التي قد تطرأ من حين لآخر.

ولضمان تحقيق الأهداف المرجوة من استجابة لتقلبات السوق أو استشعار للمخاطر والتهديدات وسلامة لتدفق سلاسل التوريد، فإن إدارة المخاطر هي أحد المفاهيم المناسبة لتحقيق أعلى درجات الفاعلية والكفاءة وإطلاق القوى الكامنة في العاملين وتمكينهم وتزويدهم بالقدرات والخبرات والإمكانيات اللازمة، وتعتبر أسلوبا مناسبا لمواجهة الأخطار المحدقة في المؤسسات وتحقيق الأهداف، وذلك بتأمين المناخ الذي يوفر هامشا مناسبا من المشاركة والعمل بروح الفريق والاحترام المتبادل والحرية في التعبير، مما يساهم إيجابا بخلق منظمة أقدر على مواجهة تحديات المنافسة وتحديات الخطر، وتعد الأكثر تطورًا والأكثر استجابة ومرونة للتعامل مع الموردين والبيانات والمعلومات والتدفقات المالية وغيرها.

1. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تناولها موضوعا يتسم بالحداثة والمعاصرة، فجاءت الدراسة في ظل ظهور جائحة كورونا وبظل دعوات لإعادة صياغة العولمة وبوجود أزمات ومخاطر تنعكس بشكل أو بآخر على كل المنظمات، فكان لابد من دراسة جوانب تتعلق بالقدرة على مواجهة انعكاسات الأزمات والتهديدات والمخاطر، وزيادة قدرات المنظمات على تحقيق استراتيجياتها الداخلية والخارجية، ومن هنا يمكن النظر لأهمية الدراسة من جانبين:

أولا: الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية في دراسة جانب مهم من جوانب الممارسات الإدارية الحديثة وهو أثر إدارة المخاطر في مرونة سلاسل التوريد، وهو ما يسهم في استشعار المخاطر ويدفع باتجاه مواجهتها وتلافيها أو تخفيف آثارها وتبعاتها، مما يولد مزيدا من العمل بروح المشاركة والفريق وبمناخ من الثقة وصولًا لتنظيم موقع العمل والاستخدام الأفضل والأمثل للموارد وضمانًا لتدفق سلاسل التوريد.

وقد تميزت هذه الدراسة على وجه الخصوص حيث تمثلت أهميتها العلمية في ربطها لمتغيرات في غاية الأهمية وأن هذه المتغيرات قد جاءت مجتمعة حسب علم الباحث، ولهذا فقد جاءت الدراسة لأثراء الموضوع وسد النقص الذي تعاني منه مكتباتنا العربية اليوم بهذا الإطار.

ثانيا: الأهمية العملية

1- تبرز أهمية هذه الدراسة في ظل إنجازها بواقع من التحديات والمخاطر والأزمات التي تعصف اقتصاديا في مختلف المنظمات ومنشآت الأعمال، وتبرز أهميتها في معرفة مدى مساهمة مفهوم إدارة المخاطر في مرونة سلاسل التوريد، وهو ما يتطلب وجود إدارة مخاطر ناجحة وقادرة على المنافسة وبلوغ الأهداف وتقليل آثار وتهديدات ضغوط المرحلة وتحدياتها.

2- كما تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الشركة المبحوثة شركة البوتاس العربية ومن الأهمية الحيوية لهذه الشركة، حيث تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تدعم الاقتصاد الوطني وتعتبر من الشركات الكبرى التي تساهم مساهمة واضحة وفاعلة بدعم اقتصاد المملكة ودعم الناتج المحلي الإجمالي.

لذا فمن المتوقع أن تؤمن هذه الدراسة حلولا ناجعة ومقترحات علمية فارقة يمكن أن تسهم وتساعد أصحاب القرار ومسؤولي السياسات الاقتصادية والإدارية، في الاستئناس بها أثناء معالجة المشاكل مدار البحث للوصول لأنجح القرارات وأنسب الحلول.

2. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1- التعرف على مستوى الأهمية النسبية لإدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) في شركة البوتاس العربية.

2- التعرف على مستوى الأهمية النسبية لمرونة سلاسل التوريد بأبعادها (مرونة المنتج، مرونة التزويد، مرونة العمليات، مرونة التسليم، مرونة نظم المعلومات) في شركة البوتاس العربية.

4- التعرف على أثر إدارة المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

3. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية ومعرفة أثر إدارة المخاطر فيها، فلم تعد سلسلة التوريد اليوم كيانًا مستقلًا أو منعزلًا عن مختلف العوامل البيئية المؤثرة، فقد غيّر كل من الذكاء الاصطناعي والإنترنت من جهة والابتكار في التكنولوجيا وانفجار المعرفة والاقتصاد العالمي الذي يعتمد على الطلب من جهة أخرى كل هذه المفاهيم، بل أصبحت بدلًا من ذلك بمثابة مجموعات متطورة من الشبكات المتباينة التي يمكن الوصول إليها على مدار الساعة، حيث ينتظر المستهلكون باستمرار تنفيذ طلباتهم في الوقت الذي يريدونه وبالشكل والطريقة التي يرغبونها. وهو ما يؤكد على أهمية مواكبة إدارة شركة البوتاس العربية لهذه التطورات والتغيرات.

فسلاسل التوريد تتأثر بتقلبات بيئات الأعمال المختلفة سواءً كانت داخلية أو خارجية كالعولمة والمنافسة والعوامل السياسية والاقتصادية والقوانين والتشريعات، أو نتيجة لفعل قوى بيئية طبيعية كالأوبئة والحروب، أضف لذلك التغير المناخي وتبعاته وما يلقيه كل ذلك على عاتق المنظمات من تكاليف وأعطال، وإذا ما علمنا بأن شركة البوتاس لا يمكن أن تستمر بشكل من الأشكال بمعزل عن هذه التغيرات، فبات من المؤكد أن المطلوب هو استيعابها والاستجابة لها ومواكبتها بكل مرونة لتحسين الأنشطة والعمليات الإنتاجية وتطوير جودتها وتخفيض التكاليف وتقليلها وضمان تدفق سلاسل التوريد.

4. أسئلة الدراسة

تتبلور مشكلةُ الدراسةِ في الإجابة عن التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر إدارة المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأول الأسئلة الفرعية التالية: -

السؤال الفرعي الأول: ما أثر تحديد المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية؟

السؤال الفرعي الثاني: ما أثر تقييم المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية؟

السؤال الفرعي الثالث: ما أثر الاستجابة للمخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية؟

السؤال الفرعي الرابع: ما أثر الرقابة على المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية؟

5. فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة فقد أعتمد على مجموعة من الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:**

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) لإدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية: -

Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) لتحديد المخاطر في مرونة سلاسل التوريد بأبعادها مجتمعة في شركة البوتاس العربية.

Ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) لتقييم المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) للاستجابة للمخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

Ho1-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) للرقابة على المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

6. أنموذج الدراسة

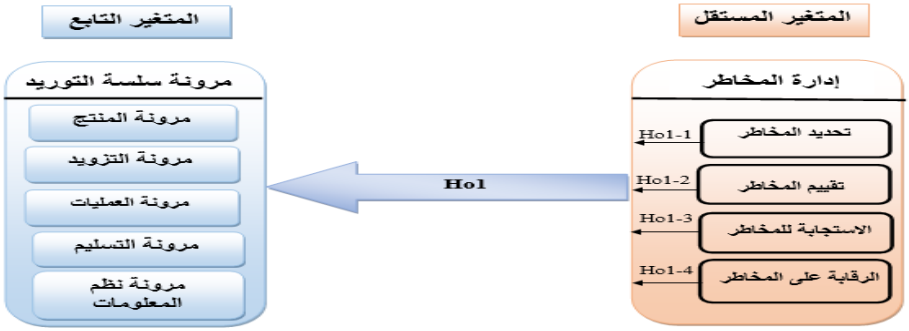

الشكل (1)

أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات التالية:

- المتغير المستقل: (Khan, et. al., 201 ؛ Tortorella, et. al., 2019 ؛ بوقلمينة وبلعور، 2018؛ النجار،2017)

- المتغير التابع: (Marodin, et. al., 2016 ؛ المطيري، 2016 ؛ الشعار، 2014؛ عبد الحليم وآخرون،2017)

7. حدود الدراسة

- الحدود العلمية: اقتصرت الدراسة على معرفة أثر (إدارة المخاطر) وهو المتغير المستقل بأبعاده (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) في مرونة سلاسل التوريد وهو متغير تابع (مرونة المنتج، مرونة التزويد، مرونة العمليات، مرونة التسليم، مرونة المعلومات) في شركة البوتاس العربية.

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على شركة البوتاس العربية ومصانع الشركة وفروعها في الأردن.

- الحدود الزمانية: أنجزت الدراسة بالفترة الزمنية في العام الدراسي 2022/2021.

- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على (نائب مدير عام، المدير تنفيذي، المدير، الناظر، مدير/ دائرة، رئيس قسم، مشرف) في شركة البوتاس العربية ومصانع الشركة وفروعها في الأردن.

2. الدراسات السابقة

الدراسات السابقة في البيئة العربية

دراسة شكري وزردانة (2021) بعنوان: "إدارة مخاطر سلاسل الإمداد في مؤسسات الأعمال الدولية: دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة لتفسير آلية عمل إدارة مخاطر سلاسل الإمداد وتحديدها على مستوى مؤسسات الأعمال الدولية كدراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الجزائرية، استخدمت الدراسة استمارة الاستبيان بحجم (22) مفردة وحللتها باستخدام برنامج spss. v22

وقد تطرقت الدراسة لمختلف النماذج والاستراتيجيات والآليات التي تعمل بها مؤسسات الأعمال الدولية لمواجهة مخاطر سلاسل التوريد وتقليل آثارها وانعكاساتها، ومن خلال تطبيق الدراسة على عينة من مؤسسات العمل الجزائرية التي تنشط على المستوى الدولي.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها وجود معرفة وفهم كبيرين حول متغيرات إدارة مخاطر سلاسل الإمداد قبل وأثناء وبعد حدوثها إضافة لمساهمة إدارة علاقة الموردين ومعرفة التحديات الجغرافية المرتبطة بالنمو في إبقاء المخاطر تحت السيطرة وممكنة المواجهة، وارتباط مخاطر سلاسل التوريد بتحديد وقياس المخاطر المحتملة بشكل استباقي، وبالتالي معالجة الاستراتيجيات في حالة حدوث. وقد كان من أهم توصيات الدراسة التأكيد على أهمية إدراك القادة للعوامل التي تعزز الإدارة القوية للمخاطر في سلسلة الإمداد، والعمل على فهمها وتطبيقها بكفاءة وفاعلية بالمؤسسة، إضافة لأهمية حصول المؤسسات على المعلومات حول المخاطر المحتملة من البيئة اللوجستية بالوقت المحدد، مما يوفر الوقت الكافي للاستعداد والاستجابة الفورية للمخاطر اللوجستية.

دراسة نصير (2021) بعنوان: "الاتجاهات المعاصرة وأثرها على حوكمة سلسلة التوريد وتطوير المراجع الداخلي".

هدفت الدراسة لإظهار أهمية الدور المتزايد والمستمر للتقنية والتكنولوجيا الرقمية وأدواره المختلفة في منشآت ومنظمات الأعمال بشكل عام وفي سلاسل التوريد على وجه الخصوص، بحيث أصبح ذلك هدفًا وغايةً لتنمية وتطوير الأعمال وتحسين الموقف التنافسي وخلق القيمة وإضافتها في الأداء.

وقد تضمنت أهداف البحث أيضًا تطوير دور المراجع الداخلي بهدف تخفيض مخاطر سلسلة التوريد بضوء الاتجاهات الجديدة والمعاصرة من خلال إطار إدارة المخاطر، عن طريق إدخال التعديل الواجب الذي يناسب ويلائم التطور التكنولوجي بحيث يمكن تحقيق فعالية دور المراجع الداخلي بخفض المخاطر وخلق القيمة المضافة لمنظمات الأعمال.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: التأثير الكبير للتقنية الرقمية في وظيفة المراجع الداخلي، وتغيير أساليب تحليل المخاطر وتقييمها والتركيز على الدور الاستشاري المتزايد لوظيفة المراجع الداخلي وأهميته في خلق القيمة لمنظمات الأعمال وخفض المخاطر فيها، ودور التكنولوجيا والتقنية

الرقمية المتزايد في المحافظة على المركز التنافسي في سلسلة التوريد، أما أهم التوصيات فقد كانت كما يلي:

ضرورة تطبيق التطوير المقترح لدور المراجع الداخلي العمل في التدريب والأخذ في التطوير لدورهما في تقييم مخاطر سلاسل التوريد، وأهمية المعرفة والإلمام الكامل في تكنولوجيا وتقنيات المعلومات والقدرة على استيعابهما وفهمهما.

دراسة، عبد المغني (2021) بعنوان: "مدى تطبيق المنهجية الحديثة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر و أثرها في فعالية إدارة المخاطر، دراسة ميدانية في شركات الاتصالات اليمنية".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى العمل لمنهجية المراجعة الداخلية وتطبيقها والقائمة على المخاطر، لدى شركة الاتصالات اليمنية وقياس ذلك العمل والتطبيق إن وجد في فاعلية إدارة المخاطر لدى تلك الشركات.

وكانت الاستبانة هي أداة جمع البيانات وقد كان مجتمع الدراسة هو كامل المراجعين الداخليين العاملين لدى شركة الاتصالات اليمنية والبالغ عددهم (109) مراجعًا داخليًا، وكان عدد الاستبانات المستردة الصالحة للتحليل الإحصائي (90) استبانة، حيث بلغت نسبتها حوالي 82.6 من المجموع الكلي للاستبانات التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتي تمثلت بتطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في شركة الاتصالات اليمنية، وقد كانت أهم متطلبات هذا التطبيق هي بذل إدارة المراجعة الداخلية الاهتمام والعناية في تطبيق المنهجية إضافة لقيام إدارة المراجعة الداخلية باطلاع الإدارة العليا على إمكانيات المراجعة الداخلية وخططها وأية سياسات تتعلق بتحديد أنشطة إدارة المخاطر لغايات الموافق عليها.

وكانت أهم توصيات الدراسة هي ضرورة قيام شركات الاتصالات اليمنية بتأسيس إدارة أو وحدة مستقلة لإدارة المخاطر تتولى كامل مهام إدارة مخاطر الشركة وأنشطتها، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء لجان مراجعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين علاوة أهمية العمل بتعاون بين إدارة المراجعة ولجنة المراجعة، وأهمية الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين.

دراسة أبو خشبة (2021) بعنوان: "تأثير قدرات تحليلات البيانات الضخمة على أبعاد مرونة سلسلة التوريد والمرونة التشغيلية: دراسة تطبيقية على المنظمات الصناعية في مصر".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير قدرات تحليلات البيانات الضخمة على أبعاد مرونة سلسلة التوريد والمرونة التشغيلية.

وأجريت الدراسة على عدد من المنظمات الصناعية العاملة في قطاع الصناعات الدوائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأغذية والمشروبات والأثاث في نطاق محافظات الإسكندرية والبحيرة والقاهرة، وفي سبيل الوصول لهذا الهدف تم تنمية أربعة فروض، وتم الاعتماد على قائمة استقصاء

أعدها الباحث لجمع البيانات الأولية التي تخدم غرض الدراسة، ومن خلال مقياس كرو نباخ ألفا تم التأكد من ثبات مقاييس متغيرات الدراسة، وباستخدام أسلوب النمذجة الهيكلية Structural Equation Model لاختبار نموذج وفروض الدراسة.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لقدرات تحليلات البيانات الضخمة على أبعاد مرونة سلسلة التوريد لكنها لا تؤثر على المرونة التشغيلية في المنظمات محل الدراسة، كما أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي لأبعاد مرونة سلسلة التوريد على المرونة التشغيلية في المنظمات محل الدراسة، وأوضحت النتائج وجود دور وسيط كامل تلعبه أبعاد مرونة سلسلة التوريد على العلاقات بين قدرات تحليلات البيانات الضخمة والمرونة التشغيلية للمنظمة، وبناءً على ذلك تم قبول الفروض الأول والثالث والرابع ورفض الفرض الثاني للدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة أخذ متغيرات أخرى وسيطة في العلاقات بين متغيرات الدراسة أهمها دور الثقة والعلاقات التعاونية بين أطراف سلسلة التوريد، باعتبارها من المتغيرات التي تعد ذات تأثير واضح على العلاقة بين قدرات تحليل البيانات الضخمة وأبعاد مرونة سلاسل التوريد.

دراسة برقاوي (2020) بعنوان: "أثر فاعلية الدعم اللوجستي في التقليل من مخاطر الأزمات الأمنية: دراسة حالة إدارة المشتريات والمستودعات في شرطة أبو ظبي".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر فاعلية الدعم اللوجستي في التقليل من مخاطر الأزمات الأمنية في إدارة المشتريات والمستودعات في شرطة أبو ظبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة شملت (35) فقرة لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المكونة من (37) فردًا من موظفي الإدارة الوسطى (مدير إدارة، ورئيس قسم ومدير فرع) في إدارة المشتريات والمستودعات في شرطة أبو ظبي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، أن أثر فاعلية الدعم اللوجستي (الإمداد، النقل، التخزين، جودة الخدمة، والعلاقة مع الموردين) في تقليل مخاطر الأزمات الأمنية في إدارة المشتريات والمستودعات في شرطة أبو ظبي من وجهة نظر عينة الدراسات كان مرتفعًا.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها، ضرورة قيام المنظمات بإيلاء سلسلة التوريد الأهمية التي تستحقها، وما تحتاجه من تخطيط ومتابعة من كافة أقسام المنظمة، كونها تؤدي إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف الأنشطة.

دراسة أبداح (2020) بعنوان: "أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية"

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية بأبعاده (إجمالي التسهيلات الائتمانية / ومخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية غير العاملة) على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته مع أغراض الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (13) بنكا وتم استبعاد البنوك الإسلامية بسبب طبيعة عملها وعدم انسجام بيانات هذه البنوك مع طبيعة البنوك التجارية.

وقد أظهرت النتائج وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

وقدمت الدراسة مجموعة توصيات كان من أهمها: العمل على وضع سياسة فعالة في منح الائتمان بحيث تحقق توازنًا ما بين زيادة الأرباح للشركة وخفض مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها المملكة.

دراسة علي (2019) بعنوان: "أنشطة إدارة سلسلة التوريد المستدامة و أثرها في تعزيز إدارة مخاطر الشركات، دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في الشركات الكرونجي للمشروبات الغازية والمعدنية –كركوك"

هدفت الدراسة لإظهار الجانب والدور الإيجابي لإدارة سلاسل التوريد في مواجهة مشاكل البيئة الصناعية عبر إدارة المخاطر والتي قد تعترض وتواجه بيئتها الخارجية والداخلية في آن معًا.

تم العمل من خلال دراسة استطلاعية اعتمدت قبل توزيع الاستبانة للوقوف على مدى مستوى إدراك القيادات الإدارية بإحدى الشركات الصناعية العاملة في مدينة كركوك.

وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج كان من أهمها أن إدارة سلاسل التوريد المستدامة تعد من أهم الموضوعات الحديثة في عالم الأعمال اليوم وذلك لما تلعبه من أدوار إيجابية في تعزيز إدارة المخاطر في مؤسسات الأعمال.

وقد توصلت الدراسة لجملة من التوصيات منها أهمية العمل على زيادة أنشطة سلاسل التوريد المستدامة عبر آليات مختلفة، أهمها إدخال العاملين بدورات تدريبية خارج الدولة لهدف الاطلاع على تفاصيل هذه السلسلة ونقلها لمجال العمل والتأكيد على دور الشركة في الحصول على مزيد من الخبرات والشهادات العالمية بما يتعلق في جودة البيئة والمحافظة عليها، وأهمية الاستفادة منها لغايات الانطلاق نحو الاستدامة.

دراسة النجار (2017) بعنوان: "أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق ميزة التنافسية لمشاريعهم: دراسة حالة: مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية".

هدفت الدراسة للوصول إلى التعرف على مصطلح ومفهوم إدارة المخاطر والتعرف كذلك على المخاطر وأنواعها والتي من الممكن أن تواجهها المشاريع الريادية في قطاع غزة، استخدم المنهج الوصفي في الدراسة واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وكان مجتمع الدراسة هم أصحاب المشاريع الريادية المحتضنة، تم توزيع (46) استبانة وتم استرداد (42) بنسبة استرداد (91%).

من نتائج الدراسة امتلاك أصحاب المشاريع الريادية المحتضنة بواسطة حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية لمهارة إدارة المخاطر بصورة واضحة، مما ساهم بتحقيق الميزة التنافسية بمشاريعهم، ومن توصيات الدراسة التركيز على أولوية إدارة المخاطر من قبل أصحاب المشاريع الريادية.

دراسة المطيري (2016) بعنوان: "أثر مرونة سلسلة التوريد في أداء الشركات الصناعية الكويتية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مرونة سلسلة التوريد في أداء الشركات الصناعية الكويتية، وتناولت خمسة أبعاد لمرونة سلسلة التوريد، هي: (مرونة المنتج، ومرونة العمليات، مرونة التزويد، ومرونة التسليم، ومرونة نظم المعلومات)، وأربعة أبعاد للأداء الكلي، هي: (الأداء المالي، وخدمة الزبائن، وكفاءة العمليات الداخلية، والتعلم والنمو).

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الكويتية، والمدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وعددها (39) شركة، وقد اعتمد الباحث على أسلوب المسح بالعينة لدراسة مجتمع الدراسة وتحليله، وقد استخدمت الاستبانة وسيلة للحصول على البيانات الرئيسة.

تم توزيع الاستبانة على الشركات المبحوثة بواقع خمس استبانات لكل شركة، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (195) استبانة، استرد منها (180) استبانة من مجموع الاستبانات الموزعة، وكانت صالحة للتحليل.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: تمتلك الشركات مرونة سلسلة التوريد الكلية بدرجة مرتفعة (3.69)، حيث احتلت مرونة العمليات المرتبة الأولى، تليها مرونة نظم المعلومات، ثم مرونة المنتج، فمرونة التسليم، واحتلت المرتبة الأخيرة مرونة التزويد، أيضًا تتمتع الشركات بمستوى أداء كلي مرتفع (3.85)، حيث جاء المتوسط خدمة الزبون بالمرتبة الأولى، يليه الأداء المالي، ثم القدرة على التعلم والنمو التعلم والإبداع، وكان المتوسط الأضعف هو كفاءة العمليات الداخلية، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات، للشركات المبحوثة، ولأبحاث مستقبلية وذلك في ضوء نتائجها.

الدراسات السابقة في البيئة الأجنبية

دراسة Creazza et al (2021) بعنوان:

"Who cares? supply chain managers' perceptions regarding cyber supply chain risk management in the digital transformation era"

"من يهتم؟ تصورات مديري سلسلة التوريد فيما يتعلق بإدارة مخاطر سلسلة التوريد الإلكترونية في عصر التحول الرقمي".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تصورات مديري سلسلة التوريد فيما يتعلق بالعناصر التي تشكل إدارة مخاطر سلسلة التوريد السيبراني (CSCRM) ومستوى التوافق ذي الصلة، لفهم كيف يمكن

للمؤسسات نشر استراتيجية CSCRM التي تتجاوز التقنية، الأداء الداخلي للشركات الفردية ويتخطى الأمرالثنائي، لخلق توافق أفضل يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تحسين مرونة سلسلة التوريد السيبراني. حيث تم إجراء مسح استكشافي في صناعة السلع الاستهلاكية سريعة الحركة (FMCG) التي تضم أكثر من (100) منظمة في إيطاليا.

وأظهرت النتائج أنه على الرغم من وجود درجة معينة من محاذاة التصورات عبر سلسلة توريد السلع الاستهلاكية، وجدت الدراسة أن مقدمي الخدمات اللوجستية يمكن أن يلعبوا دورًا حاسمًا في عملية CSCRMنحو استجابة "موجهة نحو سلسلة التوريد" للتهديدات السيبرانية وأحداث المخاطر.

وتوصي الدراسة الممارسين بالتفكير في الملاءمة المتصورة للعامل البشري كمصدر للمخاطر، والأهمية المتصورة للإجراءات المضادة التي تهدف إلى التخفيف من أحداث المخاطر الناشئة عن الأصالة / القيمة لذلك المصدر من خلال التركيز على سلسلة التوريد بأكملها.

دراسة Ahmed & Rashdi (2020) بعنوان:

"Understanding the influence of lean and agile strategies on creating firms' supply chain risk management capabilities".

"فهم تأثير الاستراتيجيات المرنة والمرنة على إنشاء قدرات إدارة مخاطر سلسلة التوريد للشركات".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير توجيه السوق (MO) ونشر إدارة الجودة (QM) على استراتيجيات سلسلة التوريد. علاوة على ذلك، تسعى هذه الدراسة أيضًا إلى الحصول على دليل تجريبي على تأثير هذه الاستراتيجيات الأساسية على إنشاء قدرات إدارة المخاطر. ويتم نشر تقنية البحث الكمي لشرح الظاهرة، تم جمع البيانات من خلال استبيان مقياس منظم من متخصصين في سلسلة التوريد يعملون في شركات تصنيع مختلفة.

وتشير نتائج الدراسة إلى قدرةMO ؛ كمحرك خارجي هو مفتاح لعمل استراتيجية تشغيلية لإدارة الجودة بصفتها ضوابط داخلية، واقترحت الدراسة آثارًا ملموسة لإدارة المخاطر من خلال المزيج الصحيح من استراتيجيات سلسلة التوريد الرشيقة والمرنة. وهناك بعض الأفكار الجيدة لصانعي سياسات سلسلة التوريد العاملين في دولة نامية.

دراسة Liu et al (2021) بعنوان:

"Managing firm risk through supply chain dependence: an SME perspective"

"إدارة مخاطر الشركة من خلال الاعتماد على سلسلة التوريد: منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة".

هدفت هذه الدراسة الى إجراء تحقيق تجريبي في تأثير الاعتماد على سلسلة التوريد (بما في ذلك الاعتماد على العملاء والاعتماد على المورد) على مخاطر الائتمان من خلال عدسة نظرية الشبكة

الاجتماعي(SNT) ، من خلال التركيز على كيفية إدارة مخاطر الشركة باستخدام علاقات سلسلة التوريد في سياق الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة الحجمSME) .

لقد وجد أن النتائج قوية لاستخدام الأساليب التجريبية المختلفة، وتتمثل النتائج الرئيسية لهذه الدراسة في أن اعتماد الشركة على العملاء الرئيسيين يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بمخاطر الائتمان الخاصة بها ولكنه مرتبط بشكل سلبي بتصنيفها الائتماني، في حين أن اعتماد الشركة على الموردين الرئيسيين يرتبط بشكل إيجابي بمخاطر الائتمان الخاصة بها ولكنه يرتبط ارتباطًا سلبيًا بهذا التصنيف الائتماني.

دراسة Saglam et al (2020) بعنوان:

"Proactive risk **mitigation strategies and supply chain risk management performance: an empirical analysis for manufacturing firms in Turkey".**

"استراتيجيات التخفيف من المخاطر الاستباقية وأداء إدارة مخاطر سلسلة التوريد: تحليل تجريبي لشركات التصنيع في تركيا".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين استراتيجيات التخفيف من المخاطر الاستباقية الهامة، وهي مرونة سلسلة التوريد (SC)، المرونة والاستجابة، بالإضافة إلى أداء إدارة مخاطر سلسلة التوريد (SCRM) لتسهيل سد الفجوة بين استراتيجيات التخفيف وأداء إدارة مخاطر سلسلة التوريد (SCRM)، كما تم افتراض الدور الوسيط لثقافة إدارة المخاطر (RM) واختباره، وتم اعتماد منهجية قائمة على المسح.

وتشير النتائج إلى أن مرونة SCRM واستجابتها يرتبطان بشكل إيجابي بأداء SCRM، بالإضافة إلى ذلك، من المثير للاهتمام أن ثقافة RM لا تقوم بتعديل هذه العلاقات على الرغم من الأدبيات الموجودة، حيث نتوقع في أن هذا قد يكون بسبب حقيقة أن ثقافة إدارة المخاطر هي في المرحلة الأولى للمشروع في تركيا.

وتوسع هذه الدراسة الأدبيات الموجودة من خلال تطوير المعرفة حول العلاقة بين استراتيجيات إدارة المخاطر الاستباقية، والتي تم تطبيقها للتغلب على أوجه عدم اليقين وأداء SCRM.

دراسة Pradita et al (2020) بعنوان:

"The Use of Supply Chain Risk Management Process (SCRMP) in Third-Party Logistics Industry: A Case Study in Indonesia"

"استخدام عملية إدارة مخاطر سلسلة التوريد (SCRMP) في صناعة اللوجستيات الخارجية: دراسة حالة في إندونيسيا"

الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من كيفية أداء مفهوم عمليات إدارة مخاطر سلسلة التوريد (SCRMP) في السياقات الصعبة مثل صناعة PL3 الإندونيسية.

كما قامت الدراسة بسد الفجوة النظرية والعملية من خلال مساعدة الممارسين على اكتساب رؤى قيمة لإدارة المخاطر في الشركة وتوفير التخفيف المناسب للمخاطر.

أظهرت النتائج أن هناك سبعة مخاطر غير مقبولة تتطلب التخفيف من المخاطر والسيطرة عليها. ثم تمت التوصية بإستراتيجيات التخفيف من المخاطر، بناءً على المخاطر التي تم تصنيفها على أنها الأكثر خطورة وغير المقبولة، ومن المتوقع أن تقلل التوصية من المخاطر التي تحدث في سلسلة التوريد الإندونيسية.

3. الإطار النظري

❖ **إدارة المخاطر**

نشأت إدارة المخاطر كانعكاس لاندماج التطبيقات الهندسية في بعض البرامج العسكرية والفضائية والتطبيقات النظرية المالية والتأمينية في القطاع المالي، وكانت بداية التحول من الاعتماد كليًا على إدارة التأمين إلى الاعتماد على فكر إدارة المخاطر القائم على علم الإدارة في تحليل التكلفة وتحليل العائد والقيمة المتوقعة أيضا والمنهج العلمي بعمليات اتخاذ القرار في ظل ظروف عدم اليقين أو التأكد، ولما لذلك من أثر ودور في الأداء المالي خاصة في والشركات والمنشآت الإنتاجية والبنوك (ابداح، 2020)

يعتبر الخطر مفهوما قديمًا، فما أن أدرك الإنسان ووعى وجوده حتى أَدرك ووعى معه الخطر، وهنا يمكننا القول بأن إدارة المخاطر تُعتبر مهمة ونشاطًا من أنشطة وعمليات المنظمات المختلفة، ولأن الخطر مهما كان في حقل مُعين يختلف عنه كثيرًا في حقِل آخر يُمكن أن نستخدمه أو نُعرفه من منظور مُجرد وبحت بأنه "موقف ما أو وضع يوجد فيه احتمالية تعرض لخسارة (حماد،2007). ويشير الخطر إلى "احتمالية ظهور عوائق وتحديات في أي مرحلة من مراحل المشروع" المختلفة (Adam & Lindahl, 2019)

وإدارة المخاطر حسب (Marom, 2010) هي "الأعمال والظروف التي قد تؤثر في كل مظاهر المشروع أو الشركة من كمية ونوعية كانت أو تكلفة، وعُرفت بإنها "عملية تحديد ومتابعة وتَقييم وإدارة وضبط أحداث مختلفة مُحتملة لضمان تحقيق أهداف الشركات والمنظمات" (جميل، 2010).

أنواع المخاطر

لقد قَسّمت ناصف (2012) المخاطر إلى نوعين رئيسيّين هما:

- المخاطر الملموسة وهي التي تظهر وتنتُج عن أسباب إما قانونية أو مادية محددة.
- المخاطر غير الملموسة وهي التي يَتم عدم الاهتمام بها أو تجاهلها لِعدم القدرة على تَحديدها مثل المخاطر الناتجة عن بعض العلاقات بين الأَفراد ومخاطر المعرفة.

عناصر الخطر

- احتمالية وقوعه غير معروفة ومُحددة وهي على الأَغلب ما تكون مستقبِلية بصورة عامة.

- احتمالية حدوث المخاطر بلا شك تهدد أهداف المنشاة وبقاءها وذلك حسب نوع الخطر أو حجمه.
- عادة ما يتم لأَسباب غير مؤكدة وتعود لِظروف وأَحوال مفاجئة وغير واضحة وإدارة المخاطر هي سبيل الأمثل للمواجهة (حداد،2013)

تصنيف المخاطر

ترتبط المخاطر ارتباطًا كبيرًا في هياكلها المنظمية من شركات كانت أو منشآت ومنظمات، فلا يمكن استشعارها أو تشخيصها بمعزل عن هيكلها المنظمي بشكل من الأشكال، وعادةً ما يعتبر تحديد المخاطر أمرًا في غاية الصعوبة وذلك لأسباب قد تتعلق بالنواحي البشرية أو بالتقنيات والنظم المتبعة (بوقلمينة وبلعور، 2018)

أما طريقة وآلية تحديد المخاطر بناءً على التحديد وفقًا للتصنيف، فهي أسلوب يحدد ويصنف الخطر وفقا لعوامل منها الخطر، مُسبباته، درجة تأثيره وشكل مواجهته، وكمثال على هذا النوع فقد يمكننا تصنيف المخاطر التشغيلية مثلًا إلى المخاطر الناتجة عن نشاطات إجرامية كالاحتيال والفساد مثلًا، ومخاطر كالأخطاء البشرية من تزييف أو سرقات، والمخاطر المهنية كالمخاطر المتعلقة بالعملاء والإهمال المهني والمسؤولية القانونية (الحمدوني واحمد، 2013).

أهمية إدارة المخاطر

تنبع أهمية إدارة المخاطر نتيجة للدور الذي تؤديه وتبرز الأهمية من خِلال هدفها الأَساسي الذي يتمثل بتأَمين المعلومات المطلوبة والمُتعلقة في المخاطر المُحتملة مستقبلًا.

ومن أهم الفوائد التي يمكن تحقيقها من إدارة المخاطر للمنظمات ما يلي: (Fadun, 2013)

- تحسين قيمة المنظمة وتعظيمها وثِقة المساهمين فيها والحد من التهديدات وتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية.

- حماية سُمعة المنظمة وصون صورتها أمام مختلف المنظمات المُنافسة وبالتالي حماية المُجتمع والبيئة من الأَضرار التي ممكن أن تنجم عند حدوث المخاطر.

أهداف إَدارة المخاطر

لإدارة المخاطر مجموعة واسعة من الأهداف ومعظم هذه الأهداف تتمثل في تقليل آثار المخاطر وفي تقليل تكاليفها بالإضافة لأهداف أخرى يمكن أن تتمثل فيما يلي: (الشمري،2013)

- حماية المصالح المختلفة والمحافظة على الأُصول وحمايتها وضمان الاستمرارية والبقاء.

- تساهم في التخطيط الكفؤ والفّعال واستمرارية العمل إضافة لتحقيق السيطرة والرقابة وتَشخيص المخاطر المختلفة وعلاجها.

- تعظيم القيمة: قرارات إدارة المخاطر حتمًا تسُهم في تعظيم قيمة المنظمة لأن هدف مدير المخاطر ينسجم دائمًا مع أَهداف مختلف المدراء الآخرين في هذا المجال.

تقنيات (أدوات) إدارة المخاطر

تقنيات (أدوات) إدارة المخاطر هي مجموعة واسعة من الطرق والأساليب التي يمكن أن تستخدمها إدارة المخاطر بمواجهة التحديات المحتملة والتي قد تلجأ إليها لتخفيف وتقليص الخسائر وتلافيها، وهي بمثابة جوهر هذه العملية برمتها فمن خلالها يمكن تحقيق مختلف أهداف إدارة المخاطر ويمكن تقليل الخسائر للحدود الدنيا الممكنة التي لا يمكن معها تهديد المنشآت أو إعاقة تقدمها (Baccarini et. al, 2004)

ويمكن تصنيف هذه التقنيات كما يلي:

1. التحكم في المخاطر بالالتزام في كل ما يمكن أن يقلل المخاطرة ويسهم في تجنبها أو قوعها.
2. تمويل المخاطر بتوفير وتأمين الأموال اللازمة والمطلوبة لتجاوز المخاطر أو مواجهتها أيًا كانت ويأخذ هذا الإجراء والعمل شكليين مُهمَين هما الاحتفاظ بجزء من الخسائر أولًا وتحويل البعض والجزء الآخر منها ثانيًا.

أبعاد إدارة المخاطر

تُمثل إدارة المخاطر جملة من الخطوات والمراحل للتعامل مع المخاطر التي تمكنها من تحديد هذه المخاطر وتشخيصها وبالتالي التعرف عليها وتقليل تبعات الخسائر وآثارها المحتملة (عاطف وآخرون،2008).

الشكل (3-1)

مراحل إدارة المخاطر

المصدر: Winch, G. M (2011). *Managing construction Projects: an information processing approach* (2nd ed). John Wiley & Sons, Ltd, 360.

- **تحديد المخاطر**

تُحدد المنظمة عادةً المخاطر المحتمل وقوعها والتي يمكن أن تُؤثر بشكل سلبي على عملية ما تقوم بها المنظمة وتنفذها، لذلك يجب تحدِيد العوامِل الدافعة والمُساهمة والتي قد تسبب حدوث المخاطر وأسبابها الجذرية، ووصف المخاطر وفِهم الغاية منها والتهديدات التي تُواجه المنظمة (National Consumer commissiomn, 2018, 22-27).

ويرى Sanghera (2019) أن مختلف المخاطر تعتبر مخفِية على الأغلب في جميع مجالات المنظمات وطريقة إيجادِها هو عدم التأكد القادم من مصادِر مختلفة إما في الاحتمالات والافتراضات وإما في الغموض والتقديرات لغموض الإجراءات، وعدم التأكد واليقين هذا يُثير المخاطر.

- **تقييم المخاطر**

ويُقصد به قياس درجة احتمال وقوع خَسارة ما وهذا التقييم يتطلب تحديد أولويات للأَخطار ذات الأثر غير المرغوب أو السلبي، وتتمثل المخاطر عادةً بالمخاطر الجسيمة أو الكبيرة والمتوسطة والقليلة، وقد تتمثل بالمخاطر المهمة جدًا والمخاطر المهمة والمخاطر غير المهمة (Williams, 2008, 234)

وتتم عملية تقييم المخاطر المختلفة بعد تحديدها وتحليلها، فتقوم المنظمة عادةً بتقييم المخاطر بشكل أوسع وأكبر، ويمكن للمنظمة بعد ذلك اتخاذ القرارات بشأن تحديد ما إذا كانت المخاطر مقبولة، وما إذا كانت المنظمة جاهزة ومُستعدة لها (National Consumer commissiomn, 2018, 22-27).

ويُعتبر تقييم المخاطر مهمًا وأساسيا في الكثير من القرارات المُهمة، إذ إن هذه العملية تُساعد الإدارة دائمًا في اختيار وتحديد وسائل المعالجة المُناسبة والملائمة للمخاطر، حيث إنه من المُهم جدًا تقدير المخاطر بعد أن يتم تحليلها وقياس أثرها على مختلف المنظمات (العنزي والدليمي، 2015)

- **الاستجابة للمخاطر**

وتتمثل في اتخاذ التدابير والوسائل المناسبة لمواجهة المخاطر وذلك باستخدام أسلوب التحكم بالمخاطر وهو ما يركز على تقليص وتخفيف الخسائر المتوقعة من وقوع المخاطر أو أسلوب تحويل الخطر لمواجهة الخسائر والتهديدات نتيجة وقوع المخاطر (موسى وآخرون، 2016).

وقد حرص Sanghera (2019) على تنفيذ وتطبيق عملية الاستجابة لمختلف المخاطر في عمليات المنظمة والنتائج بعد القيام بتقييم المخاطر وتحليلها أيضًا ومُراقبتها في تحقيق التَحسين والتطوير المستمر للمُنظمة وعملياتها، وتقرير المخاطر لهذه العملية يحتوي على معلومات مصادر المخاطر، ويحتوي مُلخصا عن المخاطر الفَردية، وملخصًا لمعظم نتائج عمليات إِدارة المخاطر الأُخرى.

- **الرقابة على المخاطر**

وهي جُزء مهم من خطة التَخفيف وتقليل الأثار حيث تقوم على متابعة مختلف المخاطر من رَصدها واستشعارها وتتبُعها، وبعدها تنفيذ عملية إِدارة المخاطر الشامِلة وصولًا لتحديثها وفقًا للمَواقف أو الظروف المتغيرة والمختلفة (National Consumer commissiomn, 2018, 22-27)

وعملية الرقابة على المخاطر جزء مهم من تحديد المخاطر وبالتالي تُركز على مفهوم التحكم والسَيطرة على المخاطر وعلى تحديد الالتزام والتقيد والامتثال للقوانين (Hu, et. al., 2016)

وتعد عملية مستمرة لأنها تحتاج لمُتابعة ومُراقبة باستمرار، حيث تتم مراقبة ومتابعة التغييرات والتي ممكن أن تحدث أو يَستجد من مخاطر، ومتابعة تأثير هذه المخاطر على المنظمة وتَقديم تقارير بالإجراءات والخطوات التي تم العَمل وفقًا لها للتعامل مع المخاطر (Berg, 2010)

❖ **مرونة سلاسل التوريد**

أصبح موضوع مرونة سلسلة التوريد مهمًّا جدًا ويستحق البحث والدراسة، حيث بات اهتمام الكثير من البَاحثين في مجال الإدارة، وذلك لبيان مدى حيويتها وأهميتها لصانعي القرار في مختلف المنظمات والمنشآت التي تهتم بزيادة قدراتها التنافسية ورفع مُستوى الأداء فيها.

ويمكن أن تُلخص فكرة المرونة بصورة عامة بتعريف قصير هو "فعل الكثير بالقليل" (Shahin & Rezaei, 2018)، وتُصنف سلسلة التوريد كذلك بأنها رشيقة أو مرنة أو رشيقة ومرنة (Kraegpoth, et al, 2017)، حيث إنها بالعادة تُمثل في مختلف الأنشطة والمهام المتعلقة بتدفق المعلومات والمتعلقة بتصنيع وتدفق المنتجات والسلع ابتداء من الموردين وحتى المستهلك النهائي لها، (Black et. al., 2018, 21-38).

وقدم (Shahin & Rezaei, 2018) نَموذجا مفاهِيميا واضحا لإدارة سلسلة التوريد يتبين فيه بأنها إدارة الأعمال ويمكن فهم نشاطات سلسلة التوريد من خلال ثلاثة نشاطات أو عناصر هي:

1. ترتيب سلسلة التوريد (Supply Chain Configuration): وتتمثل في بناء سلسلة التوريد من قبل المُنظمات المُشاركة والتكامل بينها، وتحديد قنوات التوزيع أيضًا ويكون القرار المتعلق في سلسلة التوريد عادة قرارا إستراتيجيا من المستويات العليا في المنظمة.
2. علاقة سلسلة التوريد (Supply Chain Relationship): وتعني علاقة المنظمة والمنشاة بجميع أطراف سلسلة التوريد، ويكون محتوى التبادل هو الذي يُقرر بشكل رئيسي مستوى ونوع هذه العلاقة، والقرار يكون عملياتيا وإستراتيجيا.
3. تنسيق سلسلة التوريد (Supply Chain Coordination): يعني تنسيق كامل العمليات الداخلية للمنظمة وفقًا لسلسلة التوريد، مثل إدارة المخزون، والتنبؤ، والقرار في هذا النوع هو عملياتي.

الشكل (2): *نموذج مفاهيمي لإدارة سلسلة التوريد*

المصدر: Dawei Lu (2011). *Fundamentals of Supply Chain Management*. Ventus Publishing ApS, 14.

أهمية سلاسل التوريد

تناول كثير من الباحثين والمهتمين أهمية سلسلة التوريد من عدة مجالات وعدة جوانب مختلفة، إذ تعتبر سلسلة التوريد دائما أمرًا مهمًا اليوم في بيئة الأعمال، كونها تتميز بعدم اليقين والتغيير المستمر. ويرى (Zhang, 2013, 281) أنها عادة ما تُساعد في عملية تبادل المعلومات فيما بين المؤسسة وشركاؤها.

وبسبب ارتباط إستراتيجية سلاسل التوريد في القدرة التنافسية تسعى المنظمة إلى توظيفها من خلال التأثير في طَبيعة وشكل الأنشطة التابعة لسلسلة التوريد، إذ يمكن تعريف إستراتيجية التوريد بأنها: " تلك الأهداف التي لها أولوية كبيرة في إدارة سلسلة التوريد وفي طُرق قياسها لتمويل وبناء النجاح اللوجستي من جانب الدُخول إلى السوق (خير، 2014، 626).

أهداف سلاسل التوريد

يمكن أن نُلخص أهداف سلسلة التوريد بما يلي: (العلي، 2018)

1. تحسين موقف المنظمة التنافسي: يجب أن تساهم أنشطة سلسلة التوريد في تحقيق أهداف المنظمة واستراتيجيتها وفي تحديد طريقة استثمار الفرص وذلك للإسهام في إدارة الأصول وفي زيادة دخل المنظمة بدلًا من خفض النفقات.

2. الاحتفاظ بالمخزون الآمن وبِحده الأدنى: وذلك لتخفيض الخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالمخزون لضمان التدفق المستمر للخدمات والمواد والمكونات من المنظمة وإليها وذلك من خلال إدارة المخزون والاحتفاظ به.

3. إيجاد المَوَردين المحتملين: لنجاح أنشطة التوريد يجب اختيار المُورد المناسب للعمل مع المنظمة لتحقيق الأهداف على المدى الطويل، وهذا يؤدي إلى استمرارية وإدامة الحفاظ على أنشطة التوريد وإيصالها إلى الزبائن.

عناصر سلاسل التوريد

وتشمل سلاسل التوريد مجموعة من العناصر وهي: (رفاعي، 2016)

1. الخطة: وهي الجزء الإستراتيجي لإدارة سلاسل التوريد اعتمادا على أن هدفها الأساسي هو تلبية رغبات العميل من الخدمة أو المنتج.

2. المورّدون: اختيار الموردين اللازمين لتوصيل وتأمين شحن الخدمات والمنتجات المطلوبة، وتحديد السعر المناسب والمدفوعات للموردين وعمليات الشحن وخلق المصفوفات التي تلزم الرقابة وتحسين العلاقات.

3. المخزون: وهو مقابلة احتياجات الطلب مع أهداف الإدارة الفعالة لتكاليف الاحتفاظ بالمخزون.

4. التصنيع: جدولة الأنشطة والمهام اللازمة للإنتاج واللازمة للإعداد للتسليم وقياس إنتاجية ومستويات فائدة وجودة المخرجات.

5. التقييم: تقييم الموردين المحتملين وثم تحقيق رقابة الجودة لديهم ومراعاة التسليم في الوقت المحدد والمحافظة على العلاقات مع الموردين.

7. التسليم: القيام بإدارة العمليات التي تتعلق بتطوير شبكة النقل وتنسيق استلام الطلبات من الزبائن لتوصيل المنتج النهائي إلى الزبائن، ووضع نظام ذي فعالية لإعداد الفواتير والقبض من الزبائن.

التوجهات الحديثة لإدارة سلسلة التوريد

ظهرت الكثير من التوجهات الحديثة التي تهدف إلى توجيه إدارة سِلسلة التوريد لتحقيق هدف معين والاستجابة للتغيرات التكنولوجية المختلفة ومواكبتها، ومن أهم هذه التوجهات:

1. **سلسلة التوريد العَكسية**: تُعتبر من المفاهيم الإداريِة الحديثة والتي أعطت المنظمة اهتماما كبيرًا لما له من أثر على أداء المنظمات، حيث تُعرَف بأنها السعي لحل القَضايا الاقتصادية والبيئية من خلال التقليل من كمية النفايات الضَّارة في البيئة والمواد الطَبيعية المُستخدمة في التصنيع، والتقليل من الأعبَاء المالية وذلك من خلال إعادة استخدام المكونات أو المواد الخام أو المنتجات (Sajjanit & Rompho, 2017)

2. **سلسلة التوريد الإلكترونية**: هي عبارة عن شبكة من الشركاء تقوم بتوزيع خدمات ومنتجات وتُحفز الطلب وتستغل الموارد المتاحة والقدرات في سلسلة التوريد لتَوفير مستوى عالٍ من الكفاءة والتَحكم في السوق، ومصطلح سلسلة التوريد الإلكترونية يبحث في تأثير الإنترنت على تَكامُل عمليات الأعمال بين المنظمة والزبون النهائي والمجَهزين الرئيسيين الذين يزودون المنظمة بالمعلومات والمنتجات (الطويل والعبادي، 2013، 40)

3. **سلسلة التوريد والشراكة**: تسعى المنظمة إلى زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف وهذا ليس على حساب شُركائها في سلسلة التَوريد ولكنها تسعى أن تكون سلسلة التوريد أكثر تنافسية (تحقيق المَنافع للجميع) وذلك من خلال ما توفره إدارة سِلسلة التوريد من المَعلومات اللازمة بطريقة سهلة عن طريق اتفاقات شراكة بين أعضَاء السلسلة مما يؤدي إلى إمكانية بِناء سلسلة القيمة التي تَهدف إلى خفض التكاليف (الجبري ورزق، 2012، 651).

ممارسات سلاسل التوريد

مُمارسات إدارة سلسلة التوريد اكتسبت تقدمًا كبير في أوائل التسعينيات في ظل المنافسة الشديدة في السوق العالمية لِتقديم الخدمات والسلع بأقل تكلفة، وتتمثل ممارسات سلسلة التوريد التي تتبناها المؤسسات لتعزيز الأداء التشغيلي والتنظيمي فيما يلي: (Khalil et. al., 2019, 181)

1. العلاقة مع الموردين:

إن التعاون بين المنظمة والموردين يفيد الطرفين أكثر من المنافَسة، وأيضًا العلاقات الطويلة الأجل بينهما تتضمن جوانب أساسية مثل: الالتزام وتحقيق الاستمرارية والاتجاه الطويل الأمد والتعاون

والثقة، حيث إن كل هذه الجوانب تُساعد على بِناء علاقات قوية متينة ومبنِية على الثقة المتبادلة بينهم (الشعار وآخرون، 2016، 142).

2. العلاقة مع العملاء:

رضا العملاء يكمن في صميم إستراتيجيات سلسلة التوريد، وإن الكثير من المنظمات تسعى لإدارة العلاقة مع عملائها لأهميتها في جذب عُملاء جدد والاحتفاظ بالعملاء الحاليين وتَعظيم قيمتها الدائمة (Bin-Nashwan & Hassan, 2017)

3. العلاقة مع الموزعين:

يُعرف معلا (2019، 237) التوزيع على أنه عبارة عن جميع الأَنشطة المترابطة والمُتكاملة التي تهدف إلى خَلق سلسلة من القِيمة المضافة وتتضمن عملية النَقل المادي للمُنتجات لضمان وصولِها للعملاء في المكان والوَقت المناسبين.

وإن مرونة التّوزيع في سِلسلة التوريد تدل على قدرة المُنظمة على التَّحكم في حركة وتخزين المكونات والمواد والخَدمات الجاهزة أو السلع في ظل تغيرات ظروف السوق المستمرة.

أبعاد مرونة سلسلة التوريد

- **مرونة المنتج**

تُعبِر مرونة المنتج وبشكل موجز عن قدرة المنظمة على التعامل مع الطلبات المعقدة التي تحمل مواصفات مختلفة لتلبية احتياجات الزبائن.

وتعرف بإنها المقدرة على التعامل مع الأَمور المعقدة، لتلبية مواصفات احتياجات كل زبون، وقدرة المنظمة على تصنيع منتجات تُرضي المستهلكين بتكلفة أقل وتكون بقيمة عالية وأَسعار منخفضة تلبي رغبات واحتياجات الزبائن (أبو ضيف الله والشعار،2017).

- **مرونة التزويد**

إذ تلبي مرونة التزويد متطلبات التغيرات في احتياجات الزبائن والعملاء وتغيير العرض في مُنتَج قد يتضمن الحجم وتنوع المنتج والمزيج، وهذه الاحتياجات والمتطلبات في سلسلة التَّوريد تحتاج مرونة في مصدر المُنتَج، ويحدث ذلك من خلال القدرة على الإنتاج السريع والعلاقات مع الشركاء واعتماد عمليات لمنتجات محددة (Chatzikontidou et. al., 2017, 296)

وإن الدوافع المرتبطة بالتَوريد والمتعلقة باستخدام المَواد واختيار المُورِد توفر قاعدة يمكن من خِلالها تحليل أوجُه عدم اليقين في سِلسلة التوريد الأولية، لذلك تتمَثل مرونة المُورِد مع مرونة عملية الشِراء في تمكين المُنظمة من إدارة أوجه عدم اليَقين التي ممكن أن تواجهها، ومن هذه العوامل: الجدولة الخاطئة أو القدرات غير الكافية أو نقص الإنتاج (Fayezi et. al., 2013,).

- **مرونة العمليات**

تُحقق مرونة العمليات هدف التوازن بين القدرة الإنتاجية من جهة وحَجم الطلب على المُنتجات من جهة أخرى، وقدرة المنظمة على التكيف مع التغيرات الجديدة والمحافظة على مركزها التنافسي.

وعَرف (kumar, 2015, 266) مرونة العمليات بأنها القدرة المنظمية على التكّيف مع مختلف متطَلبات البيئة المحيطة، وهي كذلك تمتلك القدرة على تطوير مختلف قُدرات الإدارة واستيعاب المتغيرات المفاجئة.

ويجب على المنظمة إجراء وإحداث تغييرات في عملياتها الداخلية لتَضمن لنفسها القدرة على مواجهة مختلف التغيرات والتهديدات التي ممكن أن تواجهها، ولذلك يجب أن تكون غالبية عملياتها وقراراتها مرنة قدر الإمكان وغير مركزية ومُتنوعة حسب ما يَتطلبه الموقف.

- **مرونة التسليم**

وتسمى أيضًا "مرونة المسار" لأنها تتضمن مسارا بديلا للقيام بعميات نقل وحدات الإنتاج (المنتج النهائي أو المواد الخام) إلى سلسلة التوريد وذلك استجابة لتغييرات البيئة، وهذه المرونة تركز كذلك على التغيرات القليلة في وقت الانتظار والتغيرات بأوقات التسليم القصيرة في كل العمليات والتي تركز على سرعة التغيير (Kim et. al., 2018, 1124).

وعليه تعني مرونة التسليم التعامل مع الظروف أو الحالات التي تحتاج إلى تعديلات على أوقات التَسليم والخطط المرتبطة بِتسليم المنتج إلى الزبائن وبدون حدوث أخطاء تؤدي إلى تكاليف إضافية أو خسارة الزبائن.

- **مرونة نظم المعلومات**

تدل هذه المرونة بالعادة على تكييف وتنظيم مختلف الأساليب الخاصة ببناء نظم المعلومات بطريقة تتناسب مع احتياجات الشركة أو المنشاة وأغراضها من المعلومات، للاستجابة والتعامل مع احتياجات أو رغبات العملاء المتغيرة.

وهذه المرونة تعكس قدرة المنظمة وإمكانياتها على القيام بعدة مهام وواجبات في وقت واحد، وذلك من خلال إما استخدام وسائل اتصال مختلفة في الشركة أو بالتركيز على تبادل المَعلومات المطلوبة بين مختَلف الإدارات، وقد تتضمن أيضًا مرونة نظم المعلومات الإدارية (Yan, et. al., 2014, 25)

التأصيل النظري للعلاقة بين إدارة المخاطر ومرونة سلاسل التوريد

أن الهدف العملي من إدارة المخاطر هو الوصول لقياس عدم التأكد في المنظمات، فإذا ما علمنا بأن إدارة المخاطر هي تحديد مقدار الفرص والتهديدات التي تواجهها هذه المنظمات، فإن ذلك يعد مؤشرًا على قدرة الشركات في إدارة سلاسل التوريد التي تتأثر هي كذلك بالتقلبات البيئية وتغيراتها داخلية كانت أم خارجية، وهو ما أدى لارتباط إدارة المخاطر في معظم الشركات والمنظمات بالإدارات

الإستراتيجية في تلك المنظمات لتأمين مخاطر الأَسواق وقدراتها على المنافسة والاستمرار والبقاء، ليصل هذا الارتباط للتأثير على قيمة الشركة في الأَسواق المالية (Gresham,2006)

إدارة المخاطر ومرونة سلاسل التوريد

ترتبط المخاطر ارتباطًا كبيرًا في هياكلها المنظمية من شركات ومنشآت ومنظمات، فلا يمكن استشعارها أو تشخيصها بمعزل عن هيكلها المنظمي بشكل من الأشكال، وعادةً ما يعتبر تحديد المخاطر أمرًا في غاية الصعوبة لأسباب قد تتعلق بالنواحي البشرية أو بالتقنيات والنظم المتبعة (بوقلمينة وبلعور، 2018)

يعتبر ارتباط إدارة المخاطر في إستراتيجيات الشركات والمنظمات دافعًا لارتباط إدارة المخاطر في الموضوعات الحرجة والتي تتعلق في بقاء هذه المنظمات وديمومتها وتكيفها وقدرتها في مواجهة مختلف التغييرات والتحديات البيئية من جهة، والتفاعل الملائم مع التغييرات لتصبح قادرةً على المنافسة واكتشاف أَسواق جديدة وبالتالي الحماية من البيئة غير المناسبة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لإبعاد إدارة المخاطر في مرونة سلاسل التوريد حيث كان لبعد (تحديد المخاطر) الأثر الأكبر من بين أبعاد (إدارة المخاطر) في المتغير التابع (مرونة سلاسل التوريد وتُحدد المخاطر من خلال ما تؤديه إدارة المخاطر من دراسة مفصلة لمختلف العمليات، ومن خلال تصنيفها للمخاطر وتبويبها لها ومن خلال بيانتها المفصلة لأسباب الخطر وعوامله وأنواعه (موسى وآخرون، 2016).

فيما جاء بعد (الرقابة على المخاطر) في الترتيب الثاني بالتأثير على المتغير التابع مرونة سلاسل التوريد وتتم بالاعتماد على نظام فعال لإدارة المخاطر وتصحيح التهديدات والتحديات أو تلافيها بمراجعة مستمرة وإجراءات سليمة، ومن الطرق التي قد يتبعها مدراء المخاطر في الرقابة عليها ومتابعتها لتحقيق أفضل نتائج تتمثل في مقياس الأداء وذلك باتباع معايير للنشاطات والنتائج، ومقارنة الأداء من خلال وضع معايير قابلة للقياس بحيث تُعطي مؤشرات حَقيقية لمستوى الأداء في المنظمة مما يتيح تشخيص حالة المنظمة ومعرفة نقاط قوتها وضعفها.

ويأتي بعد (الاستجابة للمخاطر) في الترتيب الثالث بالتأثير على مرونة سلاسل التوريد وتتمثل في اتخاذ الوسيلة المناسبة لمواجهة المخاطر باستخدام إما مدخل التحكم بالمخاطر الذي يركز على تقليص الخسائر المتوقعة عن وقوع المخاطر أو مدخل تحويل الخطر الذي يركز على ترتيب رأس المال لمواجهة الخسائر نتيجة وقوع المخاطر (موسى وآخرون، 2016).

وبعد (تقييم المخاطر) في الترتيب الأخير في التأثير على المتغير التابع مرونة سلاسل التوريد، ويُعتبر تقييم المخاطر أساسيًّا في الكثير من القرارات المُهمة، إذ إن هذه العملية تُساعد الإدارة في اختيار وسائل المعالجة المُناسبة للمخاطر، حيث إنه من المُهم تقدير المخاطر بعد تحليلها وقياس أثرها على المنظمة ومدى حُدوثها خلال وضع عوامل الجودة والموارد والوقت في الاعتبار (العنزي والدليمي، 2015)

وقد أشار المحاسنة، (2016) بأن أبعاد مرونة سلاسل التوريد وهي بعد (مرونة المنتج) يحتل المرتبة الأولى في مستوى الأهمية النسبية لقيم المتوسطات الحسابية لأبعاد المتغير التابع (مرونة سلاسل التوريد) ثم بعد (مرونة التسليم) ليأتي بعد (مرونة التزويد) وبعد (مرونة العميات) وأخيرا بعد (مرونة نظم المعلومات) وهو ما يتفق مع هذه الدراسة.

إزاء حال الشركات والمنظمات الحديثة في التحولات والتغيرات البيئية المختلفة لمواجهة التحديات والتهديدات الناتجة عن ديناميكيتها النشطة، فقد أصبح متطلب إدارة المخاطر أمرًا واقعًا وأساسيًا وصولًا لنمط يحصن منشآت الأعمال والمنظمات ويرفع من قدرتها وحصانتها ومناعتها المنظمية، وذلك من خلال ما يوفره هذا المفهوم من مناخ ملائم من الثقة الراسخة بين الإدارات والموظفين في تنفيذ مهامهم الوظيفية وما يمنحه لهم من الصلاحيات المطلوبة في إنجاز أعمالهم بدرجة من التميز في الأداء.

فإدارة المخاطر وبما تقوم عليه من فلسفة جديدة تدفع بالعاملين لبذل أكبر ما هو ممكن ومتوقع لإنجاز الخطط وتحقيق الأهداف، نتيجة إطلاق الطاقات والقدرات الخلاقة لدى الموظفين في الدائرة الواحدة وانسجامهم مع باقي الدوائر الأخرى، ولما يمثله من دافع وحافز لتحقيق الأهداف ومواجهة التحديات والتهديدات أو الاحتياجات لدى العاملين والمنظمات وخاصةً فيما يتعلق بجوانب الانسجام والعدالة فيما بينهم، لتمكينهم وزيادة قدراتهم وخبراتهم وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة بأنها متفقة مع دراسة (الوشاحي وآخرون، 2021)

4. الطريقة والإجراءات

تمهيد

يوضح المنهجية العلمية التي تم اتباعها واستعراض مجتمع الدراسة ومصادر جمع البيانات، وخطوات تطوير أداة الدراسة، ومدى صدقها وثباتها، والطرق الإحصائية في معالجة البيانات والتي نسعى لتَحقيق أهداف الدراسة ومعرفة أثر إدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد في شركة البوتاس العربية.

الاستراتيجية المتبعة في الدراسة

اعتمد الباحث لتحقيق أهداف الدراسة على استراتيجية المسح باعتماد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على خصائص الظاهرة من خلال كامل مجتمع الدراسة، ومجموعة من القواعد في طريقة الدراسة، وخطوات منظمة في معالجة الموضوعات ودراستها للوصول إلى النتيجة. (Sekaran & Bougie, 2016)

مجتمع وعينة الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من جميع الإداريين العاملين في (المستويات العليا، والوسطى) موزعين على جميع مصانع وفروع شركة البوتاس العربية وإدارتها، وقد بلغ عددهم (135) إداريًا بالاعتماد على دائرة

الموارد البشرية لشركة البوتاس العربية، وقد تم استرداد (130) استبانة وعند مرجعتها تبين أن الاستبانات الصالحة للتحليل (122) استبانة، ونسبة (90.33%).

اعتمد الباحث على نشر استبانة ورقية موجهة لجميع الإداريين العاملين في (المستويات العليا، والوسطى) بأسلوب العينة الهادفة أو القصدية (Purposive Sample)* لتعاملها مع مجتمع صغيرة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة (122) استبانة، جميعها صالحة لغايات التحليل وهذا العدد مناسب.

وحدة المعاينة

تتمثل وحدة المعاينة من جميع الإداريين العاملين في (المستويات العليا، والوسطى) وشملت (نائب مدير عام، المدير تنفيذي، المدير، الناظر، مدير/ دائرة، رئيس قسم، مشرف).

صدق أداة الدراسة

يعني توافق فقرات الأداة مع الموضوع الذي يتوقع منها أن تقيسه، وأن تتوزع بنود هذه الفقرات بين الأبعاد بشكل مناسب ليعبر عن السمات التي يحصيها الباحث من هذه الأبعاد، حيث تتوقف درجة صدق الأداة على مدى تمثيل البنود أو الفقرات، وتم عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين الأكاديميين في الجامعات الأردنية.

ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات وأبعاد الدراسة من خلال احتساب قيمة معامل ألفا كرونباخ، تكون النتيجة مقبولة إذا كانت أكبر من (0.70)، وتدل على ثبات أداة الدراسة (Sekaran & Bougie, 2016).

جدول رقم (1) :قيم معامل الاتساق الداخلي (Cronbach Alpha) لفقرات أداة الدراسة

جميع أبعاد المتغير المستقل: إدارة المخاطر (943.)				
البعد	تحديد المخاطر	تقييم المخاطر	الاستجابة للمخاطر	الرقابة على المخاطر
Cronbach Alpha	.863	.849	.848	.879

جميع أبعاد المتغير التابع: مرونة سلسلة التوريد (949.)					
البعد	مرونة المنتج	المرونة في التزويد	مرونة العمليات	مرونة التسليم	مرونة نظم المعلومات
Cronbach Alpha	.863	.882	.833	.849	.864

بناءً إلى بيانات الجدول (1)، نجد أن نتيجة ألفا كرونباخ تراوحت بين (833. - 882.) وقيمة المتغير المستقل إدارة المخاطر (943.)، والمتغير التابع مرونة سلسلة التوريد (949.)، لذا فإن جميع المتغيرات وأبعاد الدراسة تخضع لدرجة اعتمادية عالية.

مصادر جمع البيانات

اقتصرت الدراسة في جمع البيانات على ما يلي:

أولًا: المصادر الثانوية تمثلت بالاطلاع على الكتب والمواقع الإلكترونية والدراسات السابقة التي تطرقت الى متغيُرات الدراسة.

ثانيًا: المصادر الأولية تمثلت بالبيانات التي تتناسب مع الدراسة التي عنوانها أثر إدارة المخاطر على مرونة سلسلة التوريد: الدور المعدل التمكين في شركة البوتاس العربية، والاستبانة التي تم تطويرها لتعبر كل أسئلتها عن المتغيُرات لقياس ما تم عرضه في الدراسة.

تم تطوير استبانة كأداة للدراسة بشكل تتناسب مع متغيراتها وذلك من خلال الدراسات السابقة المتعلقة، وتكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء وكما يلي:

الجزء الأول: الأسئلة المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية والوظيفية والشخصية وهي: (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: الفقرات المتعلقة بقياس المتغير المستقل (إدارة المخاطر) وأبعادها هي: (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر)، تم الرجوع الى الدراسات التالية وهي كل من (النجار،2017؛ بوقلمينة وبلعور، 2018، Khan et al., 2018).

الجزء الثالث: الفقرات المتعلقة بقياس المتغير التابع (مرونة سلسلة التوريد) وأبعادها هي: (مرونة المنتج، مرونة التزويد، مرونة العمليات، مرونة التسليم، مرونة نظم المعلومات)، تم الرجوع الى الدراسات التالية وهي كل من (المطيري، 2016؛ عبد الحليم وآخرون 2017، Schniederjans , 2018).

اختبار الارتباط الخطي المتعدد

تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) بين أبعاد المتغير المستقل والمعدل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد عالي بينهما.

جدول رقم (2) : *مصفوفة معاملات ارتباط (Pearson) لأبعاد المتغير المستقل*

المتغير	تحديد المخاطر	تقييم المخاطر	الاستجابة للمخاطر	الرقابة على المخاطر
تحديد المخاطر	1.00			
تقييم المخاطر	.646**	1.00		
الاستجابة للمخاطر	.556**	.728**	1.00	
الرقابة على المخاطر	.562**	.729**	.663**	1.00

يتبين من الجدول (2) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (.729**) بين المتغيرين (الرقابة على المخاطر) و(تقييم المخاطر)، بينما كانت قيم معامل الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل الأخرى والمعدل أقل من ذلك، وأن قيمها كانت أقل من (80%)، ويدل على خلو العينة من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي (Gujarati *et.al,* 2017).

ولتأكيد هذه النتيجة تم قياس معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF ومعامل (التباين المسموح به Tolerance) لأبعاد المتغير المستقل الفرعية والمعدل، للتأكد من توافر الشرط لمعامل تضخم التباين، بقيمة أقل من (5) والشرط للتباين المسموح به، بقيمة أقل من (1) وأكبر من (0.01) وبعد إجراء المعالجة الإحصائية، تبين أنها تخلو من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد عدم وجود ارتباط عالٍ وقبول القيم لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Hair *et.al*.2018).

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

وصف المتغير المستقل إدارة المخاطر: للتعرف على مستوى الأهمية النسبية لإدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) في شركة البوتاس العربية، سيتم وصف المتغير المستقل (إدارة المخاطر) من وجهة نظر عينة الدراسة، وتم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري نحو أبعاد إدارة المخاطر.

جدول رقم (2) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة نحو أبعاد إدارة المخاطر

إدارة المخاطر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
تحديد المخاطر	4.207650	.5121622	1	مرتفعة
تقييم المخاطر	4.135246	.4802490	3	مرتفعة
الاستجابة للمخاطر	4.204918	.5024215	2	مرتفعة
الرقابة على المخاطر	4.150273	.5695075	4	مرتفعة
إدارة المخاطر	4.240164	.4237863	مرتفعة	

يتبين من الجدول (2) أن قيم المتوسطات الحسابية لأبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر) ذات درجات مرتفعة، تراوحت ما بين (4.150273 – 4.207650)، حيث حصل بعد (تحديد المخاطر) بمتوسط حسابي مقداره (4.207650) وبدرجة مرتفعة، وبعد (الاستجابة للمخاطر) بمتوسط حسابي مقداره (4.204918) وبدرجة مرتفعة، وبعد (تقييم المخاطر) بمتوسط حسابي مقداره (4.135246) وبدرجة مرتفعة، وأخيرا بعد (الرقابة على المخاطر) بمتوسط حسابي مقداره (4.150273) وبدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسطات الحسابية لإدارة المخاطر (4.240164) وأن مستوى إدارة المخاطر قد جاء بدرجة مرتفعة في شركة البوتاس العربية.

وصف المتغير التابع مرونة سلاسل التوريد: للتعرف على مستوى الأهمية النسبية لمرونة سلاسل التوريد بأبعادها (مرونة المنتج، مرونة التزويد، مرونة العمليات، مرونة التسليم، مرونة نظم المعلومات) في شركة البوتاس العربية، سيتم وصف المتغير التابع (لمرونة سلاسل التوريد) من وجهة نظر عينة الدراسة، وتم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري نحو أبعاد لمرونة سلاسل التوريد.

جدول رقم (3): *المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة نحو أبعاد مرونة سلاسل التوريد*

مرونة سلاسل التوريد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
مرونة المنتج	4.304645	.4950131	1	مرتفعة
مرونة التزويد	4.229508	.5718881	3	مرتفعة
مرونة المعلومات	4.188525	.4838773	4	مرتفعة
مرونة التسليم	4.290984	.4813136	2	مرتفعة
مرونة نظم المعلومات	8715804.	.5216074	5	مرتفعة
مرونة سلاسل التوريد	4.214522	.4423987	مرتفعة	

يتبين من الجدول (3) أن قيم المتوسطات الحسابية لأبعاد المتغير التابع (مرونة سلاسل التوريد) ذات درجات مرتفعة تراوحت ما بين (4.087158 – 4.304645)، حيث حصل بعد (مرونة المنتج) بمتوسط حسابي مقداره (4.304645) وبدرجة موافقة مرتفعة، وبعد (مرونة التسليم) بمتوسط حسابي مقداره (4.290984) وبدرجة موافقة مرتفعة، وبعد (مرونة التزويد) بمتوسط حسابي مقداره (4.1372) وبدرجة موافقة مرتفعة، وبعد (مرونة المعلومات) بمتوسط حسابي مقداره (4.1257) وبدرجة موافقة مرتفعة، وأخيرا بعد (مرونة نظم المعلومات) بمتوسط حسابي مقداره (4.087158) على أقلها وبدرجة موافقة مرتفعة، وبلغت قيم المتوسطات الحسابية العام للأداء التنظيمي (4.214522) وبهذا يتضح أن مستوى مرونة سلسلة التوريد قد جاءت بدرجة موافقة مرتفعة في شركة البوتاس العربية.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

الفرضية الرئيسة الأولى:

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) لإدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

جدول (3): *نتائج اختبار أثر إدارة المخاطر بأبعادها في مرونة سلسلة التوريد*

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
مرونة سلاسل التوريد	.758	.575	.561	.2808995	1.848

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
مرونة سلاسل التوريد	Regression	12.499	4	3.125	39.602	.000
	Residual	9.232	117	.079		
	Total	21.731	121			

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
مرونة سلاسل التوريد	تحديد المخاطر	.271	.067	.327	4.050	.000
	تقييم المخاطر	.017	.094	.019	.180	.858

	الاستجابة للمخاطر	.174	.078	.206	2.237	.027
	الرقابة على المخاطر	.249	.069	.335	3.615	.000

يتضح من الجدول (3) وجود أثر لأبعاد إدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد من خلال قيمة (F= 39.602) وهي أكبر من الجدولية (2.21) ومعنوية بمستوى دلالة (α≤0.05) ودرجة حرية (121/4). وبلغ معامل الارتباط (R=.758) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين إدارة المخاطر بأبعادها ومرونة سلاسل التوريد، وتشير قيمة (R2 = .575) إلى أن إدارة المخاطر بأبعادها قد فسرت ما نسبته (57.5%) من التباين الحاصل في مرونة سلاسل التوريد.

وكما يتضح من نتائج جدول المعاملات أن بعد (تحديد المخاطر) كان له الأثر الأكبر من بين أبعاد إدارة المخاطر في المتغير التابع (مرونة سلاسل التوريد)، وبلغت قيمة معامل بيتا (β=.327) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 4.050) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وبعدها جاء بعد (الرقابة على المخاطر) وبلغت قيمة معامل بيتا (β=.335)، مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 3.615) وهي أكبر من الجدولية، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وبعدها جاء بعد (الاستجابة للمخاطر) وبلغت قيمة معامل بيتا (β=.206)، مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T =2.237) وهي أكبر من الجدولية، وبمستوى معنوية (Sig= .027)، وبعد ذلك جاءت البعد الأخير (تقييم المخاطر) وبلغت قيمة معامل بيتا (β= .019)، مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = .180) وهي أكبر من الجدولية، وبمستوى غير معنوية (Sig= .858)، وهكذا يُكون ثلاثة أبعاد من المتغير المستقل وهي (تحديد المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر)، تؤثر على المتغير التابع، وعليه فإنّ التحليل يؤكد عدم قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) لإدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) لتحديد المخاطر في مرونة سلاسل التوريد بأبعادها مجتمعة في شركة البوتاس العربية.

جدول (4) :*نتائج اختبار أثر تحديد المخاطر في مرونة سلسلة التوريد*

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
مرونة سلاسل التوريد	.642	.413	.408	.3261243	1.696

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
مرونة سلاسل التوريد	**Regression**	8.968	1	8.968	84.321	.000[b]
	Residual	12.763	120	.106		
	Total	21.731	121			

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
مرونة سلاسل التوريد	(Constant)	2.004	.245	.....	8.166	.000
	تحديد المخاطر	.532	.058	.642	9.183	.000

يتضح من الجدول (4) وجود أثر لبعد تحديد المخاطر في مرونة سلسلة التوريد من خلال قيمة (F= 84.321) وهي أكبر من الجدولية (2.21) ومعنوية بمستوى دلالة (α≤0.05) ودرجة حرية (121/1). وبلغ معامل الارتباط (R=.642) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين تحديد المخاطر ومرونة سلاسل التوريد، وتشير قيمة (R2 = .413) إلى أن بعد تحديد المخاطر قد فسرت ما نسبته (41.3%) من التباين الحاصل في مرونة سلاسل التوريد.

وكما يتضح من نتائج جدول المعاملات للثابت بقيمة معامل بي (B =2.004) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 8.166) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وأن بعد (تحديد المخاطر) كان له أثر في المتغير التابع (مرونة سلاسل التوريد)، وقد بلغ قيمة معامل بي (B =.532) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 9.183) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وعليه فإنّ التحليل يؤكد عدم قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) لتحديد المخاطر في مرونة سلاسل التوريد بأبعادها مجتمعة في شركة البوتاس العربية.

- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

Ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) لتقييم المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

جدول (5): *نتائج اختبار أثر تقييم المخاطر في مرونة سلسلة التوريد*

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
مرونة سلاسل التوريد	.625	.391	.386	.3321739	1.764

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
مرونة سلاسل التوريد	**Regression**	8.490	1	8.490	76.946	.000
	Residual	13.241	120	.110		
	Total	21.731	121			

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
مرونة سلاسل التوريد	(Constant)	1.959	.262	.....	7.485	.000
	تقييم المخاطر	.552	.063	.625	8.772	.000

يتضح من الجدول (5) وجود أثر لبعد تقييم المخاطر في مرونة سلسلة التوريد من خلال قيمة (F= 76.946) وهي أكبر من الجدولية (2.21) ومعنوية بمستوى دلالة (α≤0.05) ودرجة حرية (121/1). وبلغ معامل الارتباط (R= .625) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين تقييم المخاطر ومرونة سلاسل التوريد، وتشير قيمة (R2 = .391) إلى أن بعد تقييم المخاطر قد فسرت ما نسبته (39.1%) من التباين الحاصل في مرونة سلاسل التوريد.

وكما يتضح من نتائج جدول المعاملات للثابت بقيمة معامل بي (B = 1.959) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 7.485) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وأن بعد (تقييم المخاطر) كان له أثر في المتغير التابع (مرونة سلاسل التوريد)، وقد بلغ قيمة معامل بي (B = .552) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 8.772) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وعليه فإنّ التحليل يؤكد عدم قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) لتقييم المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) للاستجابة للمخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

جدول (6): *نتائج اختبار أثر الاستجابة للمخاطر في مرونة سلسلة التوريد*

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
مرونة سلاسل التوريد	.624	.390	.385	.3324214	1.798

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
مرونة سلاسل التوريد	**Regression**	8.470	1	8.470	76.653	.000[b]
	Residual	13.260	120	.111		
	Total	21.731	121			

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
مرونة سلاسل التوريد	(Constant)	2.026	.255	.....	7.953	.000
	الاستجابة للمخاطر	.527	.060	.624	8.755	.000

يتضح من الجدول (6) وجود أثر لبعد الاستجابة للمخاطر في مرونة سلسلة التوريد من خلال قيمة (F= 76.653) وهي أكبر من الجدولية (2.21) ومعنوية بمستوى دلالة (α≤0.05) ودرجة حرية (121/1). وبلغ معامل الارتباط (R= .624) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين الاستجابة للمخاطر ومرونة سلاسل التوريد، وتشير قيمة (R2 = .390) إلى أن بعد الاستجابة للمخاطر قد فسرت ما نسبته (39.0%) من التباين الحاصل في مرونة سلاسل التوريد.

وكما يتضح من نتائج جدول المعاملات للثابت بقيمة معامل بي (B = 2.026) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 7.953) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وأن بعد (الاستجابة للمخاطر) كان له أثر في المتغير التابع (مرونة سلاسل التوريد)، وقد بلغ قيمة معامل بي (B = 527.) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 8.755) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وعليه فإنّ التحليل يؤكد عدم قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) للاستجابة للمخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

- نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

Ho1-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) للرقابة على المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

جدول (7): *نتائج اختبار أثر للرقابة على المخاطر في مرونة سلسلة التوريد*

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
مرونة سلاسل التوريد	.670	.448	.444	.3160900	1.697

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
مرونة سلاسل التوريد	**Regression**	9.741	1	9.741	97.499	.000[b]
	Residual	11.990	120	.100		
	Total	21.731	121			

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
مرونة سلاسل التوريد	(Constant)	2.172	.211	.....	10.279	.000
	الرقابة على المخاطر	.498	.050	.670	9.874	.000

يتضح من الجدول (7) وجود أثر لبعد الرقابة على المخاطر في مرونة سلسلة التوريد من خلال قيمة (F= 97.499) وهي أكبر من الجدولية (2.21) ومعنوية بمستوى دلالة (α≤0.05) ودرجة حرية (121/1). وبلغ معامل الارتباط (R= .670) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين الرقابة على المخاطر ومرونة سلاسل التوريد، وتشير قيمة (R2 = .448) إلى أن بعد الرقابة على المخاطر قد فسرت ما نسبته (44.8%) من التباين الحاصل في مرونة سلاسل التوريد.

وكما يتضح من نتائج جدول المعاملات للثابت بقيمة معامل بي (B = 2.172) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 10.279) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وأن بعد (الرقابة على المخاطر) كان له أثر في المتغير التابع (مرونة سلاسل التوريد)، وقد بلغ قيمة معامل بي (B = 498.) مما يعزز قيمة أثر (T) المحسوبة (T = 9.874) وهي أكبر من الجدولية (1.96)، وبمستوى معنوية (Sig= .000)، وعليه فإنّ التحليل يؤكد عدم قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) للرقابة على المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية.

5. النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى Ho1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05) لإدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر) في مرونة

سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية. وكانت أبعاد من المتغير المستقل (تحديد المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الرقابة على المخاطر)، تؤثر على المتغير التابع، وجاءت النتيجة متفقة مع دراسة شكري وزردانة (2021) بأهمية المعلومات حول المخاطر المحتملة من البيئة اللوجستية بالوقت المحدد مما يوفر الوقت الكافي للاستعداد والاستجابة الفورية للمخاطر اللوجستية، ومتفقة مع دراسة نصير (2021) بتطبيق التدريب في التطوير لدوره في تقييم مخاطر سلاسل التوريد، ودراسة Liu et al (2021) باعتماد الشركة ارتباطًا إيجابيًا بمخاطر الائتمان الخاصة، واعتماد الموردين الرئيسيين يرتبط بشكل إيجابي بمخاطر الائتمان، ودراسة Ahmed & Rashdi (2020) بآثار ملموسة لإدارة المخاطر من خلال سلسلة التوريد الرشيقة والمرنة، وبعض الأفكار لصانعي سياسات سلسلة التوريد.

الفرضية الفرعية الأولى Ho1-1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$) لتحديد المخاطر في مرونة سلاسل التوريد بأبعادها مجتمعة في شركة البوتاس العربية. وجاءت النتيجة ومتفقة ضمنيًا مع دراسة ابداح (2020) وتصنيف المخاطر الائتمانية داخل كل بنك بهدف تقليل مستويات عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين ودراسة Liu et al (2021) باعتماد الشركة ارتباطًا إيجابيًا بمخاطر الائتمان الخاصة، واعتماد الموردين الرئيسيين يرتبط بشكل إيجابي بمخاطر الائتمان.

الفرضية الفرعية الثانية Ho1-2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) لتقييم المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية. وجاءت النتيجة متفقة مع دراسة علي (2019) بإدخال مفهوم الاستدامة لأنشطة سلاسل التوريد وتحقيق للشركات المزايا التنافسية ودراسة Liu et al (2021) باعتماد الشركة ارتباطًا إيجابيًا بمخاطر الائتمان الخاصة، واعتماد الموردين الرئيسيين يرتبط بشكل إيجابي بمخاطر الائتمان.

الفرضية الفرعية الثالثة Ho1-3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$) للاستجابة للمخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية. وجاءت النتيجة متفقة مع دراسة Creazza et al (2021) بالتخفيف من المخاطر الناشئة على سلسلة التوريد بأكملها، ودراسة Liu et al (2021) باعتماد الشركة ارتباطًا إيجابيًا بمخاطر الائتمان الخاصة، واعتماد الموردين الرئيسيين يرتبط بشكل إيجابي بمخاطر الائتمان.

الفرضية الفرعية الرابعة: Ho1-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$) للرقابة على المخاطر في مرونة سلاسل التوريد في شركة البوتاس العربية. وجاءت النتيجة متفقة مع دراسة Liu et al (2021) باعتماد الشركة ارتباطًا إيجابيًا بمخاطر الائتمان الخاصة، واعتماد الموردين الرئيسيين يرتبط بشكل إيجابي بمخاطر الائتمان ودراسة Liu et al (2021) باعتماد الشركة ارتباطًا إيجابيًا بمخاطر الائتمان الخاصة، واعتماد الموردين الرئيسيين يرتبط بشكل إيجابي بمخاطر الائتمان.

6. التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، خرجت بمجموعة من التوصيات التالية:

أولًا: ضرورة اهتمام شركة البوتاس العربية بتحديد المخاطر وذلك بمراجعة المعايير العلمية، وتحديد مصفوفة المخاطر ومراجعتها بشكل دوري من قبل فريق متخصص، وربطها بالإستراتيجيات المطبقة بالشركة.

ثانيًا: ضرورة قيام إدارة شركة البوتاس العربية بتصنيف المخاطر إلى مخاطر تشغيلية وفنية وإدارية ومالية وفقا لإمكانية حدوثها، والتركيز على أولويات المخاطر بتحليلها حسب حدوثها باستخدام أساليب وتقنيات حديثة، وتقييمها بدقة.

ثالثًا: ضرورة قيام إدارة شركة البوتاس العربية بتحديد أفضل البدائل لمواجهة المخاطر المحتملة، وتوفر كافة المخصصات المالية وخطط الاستجابة اللازمة للتحكم بالمخاطر دون تعطل النشاطات، وإيجاد التعاون في جميع المستويات الإدارية لمواجهة المخاطر.

رابعًا: ضرورة إيجاد إدارة شركة البوتاس العربية جهة رقابية محددة مسئولة عن متابعة المخاطر والإجراءات التابعة لها، والاهتمام بأولويات المخاطر، ومراجعة جميع الإجراءات باستمرار، لضمان المعرفة من قبل جميع الموظفين بالخطط المحددة للمواجهة والإبلاغ عنها مباشرة في حال وقوعها.

خامسا: ضرورة قيام إدارة شركة البوتاس العربية بمتابعة التغيرات في كميات الإنتاج، وبشكل دوري وتقييمها وفق للتغذية الراجعة من العملاء، والاطلاع الدائم على تجارب الشركات العالمية المجال لمعالجة العيوب تحقيقا لتقديم المنتج الأفضل لإرضاء تطلعات العملاء.

سادسًا: ضرورة قيام إدارة شركة البوتاس العربية بعقد اتفاقيات واضحة ومحددة مع الموردين لاستمرار عمليات التزويد، وربطهم ببرامج إلكتروني مع الشركة وعقد اجتماعات دورية لمناقشة أي تغيرات على عمليات التزويد، للتوافق مع متطلبات السوق.

سابعًا: ضرورة اهتمام شركة البوتاس العربية ببناء علاقة مع الموزعين، ومراجعة عمليات التسليم لتحسين واتباع أنظمة مراقبة العملية، وتنسيق الربط بين عمليات التسليم والإنتاج والتزويد لضمان الجودة، لاعتماد أساليب حديثة في عمليات التوزيع.

ثامنًا: ضرورة اهتمام شركة البوتاس العربية بتوفير أنظمة معلومات دقيقة والتغيير حسب المستجدات لمنع حدوث انقطاع في سلاسل التوريد، باعتماد برامج وتقنيات حديثة: تضمن ربط عمليات التوريد بالمخزون.

المراجع العربية:

- ابداح، آلاء زياد سعيد (2020). *أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- عبد الحليم، عبادة إبراهيم، شطناوي، زكريا، العتوم، عامر (2017). رأس مال المخاطر وعلاقته بالتمويل الإسلامي. *مجلة العلوم الشرعية*، جامعة القصيم العلمية، 10(4).
- برقاوي، باسم يوسف (2020). أثر فاعلية الدعم اللوجستي في التقليل من مخاطر الأزمات الأمنية: دراسة حالة إدارة المشتريات والمستودعات في شرطة أبو ظبي. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، 47، 303-271.
- بوقلمينة، عائشة وبلعور، سليمان (2018). واقع مخاطر التشغيل في البنوك التجارية الجزائرية وتأثيرها على الربحية –دراسة تحليلية-. *مجلة دفاتر اقتصادية*، جامعة عاشور زياد الجلفة، 9(16).
- جميل، جرمين (2010). دليل الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، *مؤسسة جرامين جميل*، بيروت.
- الجبري، أحمد محمود ورزق، محمود عبد الفتاح إبراهيم (2012). الإدارة الاستراتيجية للتكلفة لدعم الميزة التنافسية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 36(3)، 651.
- حداد، حسام (2013). *مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأثرها على مستوى الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن "دراسة ميدانية باستخدام أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها (COBIT5)*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الزرقاء، الأردن.
- حماد، طارق عبد العال (2007). إدارة المخاطر أفراد، إدارات، شركات، بنوك. الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- الحمدوني، إلياس خضير واحمد، عمار شهاب (2013). تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي: تطبيق على عينة من المصارف السعودية. *جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد*، 35(111)، 53.
- خير، محمد (2014). العلاقات بين الأسبقيات التنافسية واستراتيجية سلسلة التوريد وأثرها في الأداء المؤسسي تطبيقي. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 10(4)، 262.
- رفاعي، ممدوح عبد العزيز (2016). *إدارة سلاسل التوريد – مدخل بيئي*. مكتبة كلية التجارة جامعة عين شمس.
- سلام، أسامة عزمي وشقيري نوري موسى (2007). *إدارة الخطر والتأمين*. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- شكري، قازي أول محمد وزردانة، محمد (2021) إدارة مخاطر سلاسل الإمداد في مؤسسات الأعمال الدولية: دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الجزائرية، *مجلة الإدارة والاقتصاد بجامعة سيدي بلعاس*، الجزائر.
- الشعار، إسحق محمود (2014). أثر تكامل سلسلة التوريد من خلال استجابة سلسلة التوريد في الأداء التشغيلي في الشركات الصناعية الأردنية كبيرة ومتوسطة الحجم "دراسة ميدانية". *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، 10(3)، 491.
- الشعار، قاسم إبراهيم (2014). *تطبيقات إدارة الجودة الشاملة وأثرها في الإبداع دراسة تطبيقية: في قطاع المصارف العاملة في الأردن*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- الشعار، اسحق محمود زلوم، نضال عمر والعواملة، حمدان (2016). أثر علاقات الموردين والزبائن في أداء الشركات الصناعية الأردنية: من خلال استخدام أداء سلسلة التوريد كمتغير وسيط. *مجلة العلوم الإدارية*، 43(1).
- الشمري، صادق راشد (2013). *إستراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- أبو ضيف الله، محمد والشعار، اسحق (2017). أثر نظم تخطيط موارد الشركات في أداء سلسلة التوريد: دراسة تطبيقية على شركات صناعة الأدوية الأردنية. *المجلة الأردنية لإدارة الأعمال*، 13(2)، 306-281.
- الطويل، أحمد أكرم والعبادي، علي وليد (2013). *إدارة سلسلة التجهيز وأبعاد استراتيجية العمليات والأداء التسويقي*. دار الحامد للنشر والتوزيع، 40.

- عاطف، عبد المنعم، الكاشف، محمد محمود وكاسب، سيد (2008). *تقييم وإدارة المخاطر*. مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث.
- علي، احمد حسين محمد (2019). أنشطة إدارة سلسلة التوريد المستدامة وأثرها في تعزيز إدارة مخاطر الشركات: دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في شركة الكرونجي للمشروبات الغازية والمعدنية – كركوك. *مجلة الجامعة العراقية*، الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 1(26)، 321-336.
- العلي، طالب (2018). دور تقييم التدقيق الداخلي لأنشطة الرقابة الداخلية في تحسين فعاليتها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، 40(3).
- العنزي، سعد علي حمود والدليمي، عراك عبود عمير (2015). تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 7(3)، 569-583.
- معلا، ناجي (2019). *إدارة التسويق مدخل استراتيجي متكامل*(ط2). الأردن.
- موسى، شقيري نوري، محمود إبراهيم، الحداد، وسيم محمد وذيب، سوزان سمير (2016). *إدارة المخاطر*. دار المسيرة.
- المطيري، عبد الله اعجمي (2016). *أثر مرونة سلسلة التوريد في أداء الشركات الصناعية الكويتية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة آل البيت، الأردن.
- ناصف، مرفت صالح (2012). إدارة المخاطر مدخل لتحقيق سلامة المدارس الثانوية الصناعية في جمهورية مصر العربة. *مجلة التربية*، 15(38)، 33-145.
- نصير، دعاء هارون محمد (2021). الاتجاهات المعاصرة وأثرها على حوكمة مخاطر سلاسل التوريد وتطوير دور المراجع الداخلي. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، جامعة بورسعيد، 22(4)، 516-535.
- النجار، غسان محمد خليل (2017). *أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم (دراسة حالة مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية)*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
- الوشاحي، غادة السيد، محمود، هناء فرغلي واللاه، هبة علي حسن (2021). التمكين المهني مدخل لتحقق الميزة التنافسية للمعلم (دراسة ميدانية). *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، كلية التربية، جامعة أسيوط، 3(1).

المراجع الأجنبية.

- Adam, A., & Lindahl, G (2019). Dynamic Capabilities and risk management: evaluating the CDRM model for Clients. In *10th Nordie Conference on Constructuon Economics and Organization* (85-92). Emerald Publishing Limited
- Ahmed, W., & Rashdi, M. Z. (2020). Understanding the influence of lean and agile strategies on creating firms' supply chain risk management capabilities. Competitiveness Review: An *International Business Journal*.
- Baccarini, D., Salm, G., & Love, P. E. (2004). Management of risks in information technology projects. *Industrial Management & data Systems*.
- Berg, H. P (2010). Risk management: procedures, methods, and experiences. *Reliability Theory & Applications*, 2(7), 79-95.
- Bin-Nashwan, S. A. & Hassan, H (2017). Impact of customer relationship management (CRM) on customer satisfaction and loyalty, A systematic review. *Journal of Advanced Research in Business and Management Studies*, 6(1), 86-107.

- Black, S., de Carvalho, G., & Gorga, E. (2018). Corporate governance in Brazil. *Emerging Markets Review*, 11(1), 21-38.
- Chatzikontidou, A., Longinidis, P., Tsiakis, P., & Georgiadis, M. C. (2017). Flexible supply chain network design under uncertainty chemical engineering research and design. *transactions of the institution of chemical engineer's part A*, 128, 290-305.
- Creazza, A., Colicchia, C., Spiezia, S., & Dallari, F. (2021). Who cares? Supply chain managers' perceptions regarding cyber supply chain risk management in the digital transformation era. *Supply Chain Management: An International Journal*.
- Dawei Lu (2011). *Fundamentals of Supply Chain Management*. Ventus Publishing ApS, 14.
- Fayezi, S., Zutshi, A. & Oloughilin, A. (2013). Flexibility and relationship integrations as antecedents of organization's supply chain agility. *International Journal of Innovation, Management and Technology*, 4(2).
- Fadun, O. (2013). Risk management and risk management failure: lessons for business enterprise. *International Journal of Academic Research in Business & Social Sciences*, 3(2), 225-241.
- Gujarati, D, Porter, D, and Sangeetha, G. (2017). *Basic Econometrics* (5th) edition, USA, New York: The Mc Graw- Hill Gunasekar.
- Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, and Tatham, R, L. (2018). *Multivariate Data Analysis* (8th) edition, Cengage Learning EMEA.
- Hu, R., Tan, Y., & Heijmann, F (2016). A new approach to e-commerce customs control in China: Integrated supply chain – Apractical application towards large-scale data pipeline implementation. *World Customs Journal*, 10(2).
- 1, 229-242. Http/:digitalcommons.georgiasouthern.edu/etd/1063.11.
- Khalil, M., Khalil, R., & Khan, S. (2019). A study on the effect of supply chain management practices on organizational performance with the mediating role of innovation in SMEs. *Uncertain Supply Chain Management*, 7(2), 179-190.
- Khan, A., Saha, G., & Pal, R. K. (2018). An approach for reduction of false predictions in reverse engineering of gene regulatiory networks. *Journal of theoretical Biology*, 445, 9-30.
- Kim, A., Lahiri, A., & dey, D. (2018). The "invisible hand" of piracy: an economic analysis of the information – goods supply chain. *MIS Quately*, 42(4), 1117-1141.
- Kraegpoth, T., Stentoft, J., & Jensen, J. K. (2017). Dynamic supply chain design: A Delphi study of divers and barriers. *International Journal of Production Research*, 55(22), 6846-6856.
- Kumar S. (2015). Organizational Flexibility for Superior Value Proposition: Implications for Service Industry. International *Journal of Economics and Management Sciences*, 4(6), 265-268.
- Liu, F. and Park, K. (2021), "Managing firm risk through supply chain dependence: an SME perspective", *Journal of Business & Industrial Marketing*, Vol. 36 No. 12, pp. 2231-2242. https://doi.org/10.1108/JBIM-05-2019-0229.

- Marodin, G. A., Frank, A. G., Tortorella, G. L., & Fetteman, D. C. (2019). Lean production and operational performance in the Brazillian automotive supply chain. *Total Quality Management & Business Excellence*, 30(3-4), 370-385.
- Marom, S. (2010). *Project risk management and the application of monte carlo simalatior*. 1.
- National Consumer Commission (2018). *Risk management Strategy*. Annex.
- Pradita, S. P., Ongkunaruk, P., & Leingpibul, T. (2020). The Use of Supply Chain Risk Management Process (SCRMP) in Third-Party Logistics Industry: A Case Study in Indonesia. Industria: *Jurnal Teknologi dan Manajemen Agroindustri*, 9(1), 1-10.
- Saglam, Y. C., Çankaya, S. Y., & Sezen, B. (2020). Proactive risk mitigation strategies and supply chain risk management performance: an empirical analysis for manufacturing firms in Turkey. *Journal of Manufacturing Technology Management*.
- Sajjanit, C., Rompho, N. (2017). Marketing and reverse logistics interface: an integrated approach to manage consumer product returns. *AU Journal of management*, 14(1).
- Sanghera, P. (2019). *Planning Quality and Risk Management*. In: PMP in Depath. Apress, Berkeley, CA.
- Sekaran, U., & Bougie, R., (2016). *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*, (7th) edition, NY: John Wiley & Sons Inc, New York.
- Shahin, A., & Rezaei, M. (2018). An integrated approach for prioritizing lean and agile productionfactors based on costs of quality with a case study in the home appliance industry. *Benchmarking: An International Journal,* 25(2), 317-336.
- Tortorella, G. L., Fettermann, D., Cauchick Miguel, P. A., & Sawhney, R. (2020). Learning organization and lean production: an empirical research on their relationship. *International Journal of Production Research*, 58(12), 3650-3666.
- Williams, M. (2008). *Priciples of project management*. Site Point Pty. Ltd, Australia.
- Winch, G. M. (2011). *Managing construction Projects: an information processing approach* (2nd ed). John Wiley & Sons, Ltd, 360.
- Yan, J., Mark, V., Ragu N., & Joy S. (2014). Exploring relationships among IT-enabled sharing capability, supply chain flexibility, and competitive performance. The university of Toledo, OH, USA. *International Journal Production Economics*, 153, 24-34.
- Zhang Wei, Wu Xiang (2013). The Importance of Supply Chain Management. *International Journal of Business and Social Science*, 4(16), 2013.

The World Islamic Sciences and
Education University (W.I.S.E)

Al-Mithqal

for Economic and Administrative Sciences and information technology

An International Research and Refereed Journal

Volume (9), Number (1), Ramadan1444, April 2023

The views and ideas expressed in the articles published in this journal are of their own authors and do not reflect the views of the editorial board or the World Islamic science and Education University or the policies of the Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Continues 2311-0988
ISSN 2957-7047
E-ISSN 2957-7055

Al- Mithqal

Al- Mithqal for Economic and Administrative Sciences and information technology

An International Research and Refereed Journal

Volume (9), Number (1), Ramadan1444, April 2023

Editor in Chief

Prof. Ahmad Ghaleb Alkhresheh

Editorial Staff

Prof. Hamdi ALqubailat	The World Islamic Science & Education University
Prof. Alia ALoweidi	The World Islamic Science & Education University
Prof. Abdullah ALanbar	The University of Jordan
Prof. Rada ALmawadieh	The Zarqa University
Prof. Mohammed ALshura	The World Islamic Science & Education University
Prof. Omar ALmomani	The World Islamic Science & Education University
Prof. Adnan Obeidat	The World Islamic Science & Education University
Prof. Mohammed ALnwihi	The World Islamic Science & Education University
Dr. Ibtehaj Ahmad	The World Islamic Science & Education University
Dr. salem Aibnian	The World Islamic Science & Education University

Advisory Editorial Board

Professor Akram Ladin	Executive Director, International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA)
Professor Hasan Ali Al-Zou'bi	Amman Arab University
Professor Lamyaa Al-Zubaidi	Al-Mustansiriyah University
Professor Mouhammd Sharari Alkasassbeh	Princess Sumaya University for Technology
Professor Abd al-khaliq al-rawi	Consultant, Islamic International Arab Bank
Professor Saleh khalil AL-aqda	The Isra University
Mr. Adel Ahmad Sharkas	Deputy Governor, Central Bank of Jordan

English Language Editor

Dr. Sana Jarrar

Arabic Language Editor

Dr. Ahmad Eneizat

Journal Secretary & Designer

Bashar AL-Wraikat

Al- Mithqal for Economic and Administrative Sciences and information technology

About the Journal

- Al Mithqal Journal for Economic and Administrative Sciences is a refereed scientific international journal issued by the Deanship of Scientific Research at the World Islamic Sciences and Education University.
- Location: the World Islamic Sciences and Education University, Amman, the Hashemite kingdom of Jordan.
- The journal publishes two issues per year.

Objectives of the Journal:

1. Contributing to the spread and progress of authentic knowledge in the field of economics and administrative sciences.
2. Contributing to preserve, enroot and cherish the identity and values of the Arabic and Islamic nation.
3. Contributing to the buildup of human civilization and spreading the Islamic Call based on moderation.
4. Approaching the current problems scientifically.

Area of Interest:

1. Al Mithqal Journal publishes original researches that add to the knowledge of economic and administrative sciences in Arabic and English received from both inside and outside the university.
2. The journal focuses on publishing theoretical studies and critical reviews that thoroughly cover any of the branches of knowledge in which the journal is concerned.
3. The journal publishes applied studies and / or the studies that cover the current situation of the Arab and / or Islamic countries individually or collectively provided that the submitted papers comply with the policy and methodology observed by the journal.
4. To publish duly made reviews of modern books published within the last two years maximum, being within the area of interest for the journal.
5. Publishing critical reviews and comments on academic activities like scientific conferences, seminars and research forums.
6. The journal publishes feedback and comments on the papers already published therein.

The journal welcomes publishing abstracts of postgraduate studies that cover the branches of knowledge in which the journal is specialized.

Documentation in the body of the manuscript:

The journal adopts the system of the American Psychological Association, which depends on documentation after the end of the quoted text by placing the author's family followed by a comma, then the year followed by a comma, then the page, and all in parentheses. All references are arranged alphabetically in the reference list. This system was developed by the American Psychological Association in (1930, 1940) and is constantly being renewed, the last renewal was in (2020).

Documentation method:

1.**Qur'anic verses:** The noble verse is transcribed in the Uthmani Qur'an script, and after the end of the verse, the verse number and the name of the surah are placed in parentheses. Example:

﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ **[5 :Al Alaq]**

2.**The Noble Prophetic Hadiths**: they are documented by reference to the original Hadith book and by explaining the book, the chapter, the Hadith number, publisher, place of publication if possible. Example: It was narrated that Aishah said: The Messenger of Allah, may Alah's prayers and peace be upon him, said: "The most beloved deeds to Allah Almighty are those that are permanent, even if they are small." Muslim, Sahih Muslim, The Book of Travelers' Prayers and their Shortening, Chapter the Virtue of Constant Work from Night Prayers and others, Hadith no. (218).

- In the case of documenting the Hadiths of the Prophet that were mentioned in the authentic books: the reference is mentioned, then the chapter, then the part, then the page, then the information related to the edition, and in the event that there is a multiplicity of words, or there is more than one reference, this must be indicated, such as: Al-Bukhari included it in the Sahih Mosque... Book: Purification, Chapter: Ablution, No. 2531, Part 1, p. 45.
- In the case of documenting the Hadiths of the Prophet that were not mentioned in the Sahih: here the researcher should mention the degree of the hadith after he extracts it, such as: Al-Hakim authenticated it in Al-Mustadrak (3/33 No. 161), and Ibn Hajar in Al-Fath: (5/211) And Al-Albani in Al-Silsilah: (4/50) No. (550).

1.Books: the method of documentation in the list of references is generally in the case of reference to books as follows:

The name of the author or authors starting with the family followed by a comma, followed by the author's first name, followed by the year and placed in parentheses followed by a period. The title of the book is written in the same

script. The edition is directly placed in parentheses if there is more than one edition of the book followed by a period, but in the case of the first edition of the book there is no need to mention it. Then the publishing house followed by a period. It is noted in the documentation of books in the list of references, especially in the English language, that the first word of the title of the book begins with a capital letter, then we complete the title with small letters. As for the publishing house, all its words begin with capital letters.

In the case of documentation within the text and in general, a distinction must be made between two cases:

1. The documentation at the end of the sentence is in the following form: (Al-Najjar, 2010, 13), (Alter, 2002, 30), (Laudon & Laudon, 2004), (Dess et al., 2005, 132).
2. The documentation at the beginning of the sentence is as follows: Al-Najjar (2010, 13), Alter (2002, 30), Laudon and Laudon (2004), Dess et al. (2005, 132)

It is noted in documenting the beginning of the sentence in the case of authors that the word “and” is used instead of the symbol & and that the brackets are on the year and the page only. It is also noted that the number following the year indicates the page number that was referenced without the need to put the letter r in Arabic or P. in English.

A. One Author:

Al-Najjar, Fayez Jumaa (2005). Management information systems. Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Al-Najjar, Fayez Jumaa (2010). Management Information Systems (3rd Edition). Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Alter, Steven (2002). Information systems: The foundation of e-business (4th ed.). Prentice-Hall, Inc.

Documentation if there is no year of publication on the book. If there is no year of publication on the book.

In this case, the word (without) in Arabic, which means without a date, or (n.d.) in English, which means (no date) is placed in parentheses in the place of the year, for example:

Alyan, Ribhi Mustafa (without). Scientific research: its foundations. Its methods, methods, and procedures. International Ideas House.

B. Two authors of a book:

Al-Najjar, Nabil Juma'a, and Al-Najjar, Fayez Juma'a (2004). Computer skills. The modern world of books.

Laudon, Kennth C., & Laudon, Jane P. (2004). Management information systems: Managing the digital firm (8th ed.). Prentice-Hall International, Inc.

C. Three or more authors of a book:

When documenting in the list of references, the names of up to (20) of the first authors from the total number of authors are placed in the reference list, and if the number exceeds twenty authors, we put in the list the families of the first (19) authors followed by a comma, then three consecutive points ... then the author's family Twenty and then the year in parentheses and we follow documentation as usual.

As for documenting in the text, we include the family of the first author and others in Arabic, and in English et al. The word goes back to Latin and its origin is (etalii-alia), meaning others.

Al-Hamidi, Najm Abdullah, Al-Samarrai, Salwa Amin, and Al-Obeid, Abdel-Rahman (2005). Management Information Systems: A Contemporary Introduction. Wael Publishing House.

Dess, Gregory G., Lumpkin, G. T., & Taylor, Marilyn L. (2005). Strategic management: Creating competitive advantage (2nd ed.). McGraw-Hill Companies, Inc.

D. Translated book:

Sikaran, Uma (1998). Research methods in management - an approach to building research skills. (Translated by: Ismail Ali Bassiouni and Abdullah bin Suleiman Al-Azzaz). Scientific publishing and printing presses. (original publication year 1992).

The documentation within the text is at the end of the sentence (Sekaran, 1992/1998, 293).

The documentation is within the text at the beginning of the sentence Sekaran (1992/1998, 293).

It is noted here that we prove the year of original authorship and the year of translation in the documentation within the text and in the following form: 1983/1989, and it is also installed in the reference list as follows: (original publication year 1983).

E. Book without author or editor (institution):

Merriam Webster's collegiate dictionary (10th ed.). (1993). Merriam-Webster.

The documentation is within the text at the end of the sentence (Merriam Webster's, 1993)

The documentation is within the text at the beginning of the sentence Merriam Webster's (1993)

F. Reference to the book (digital edition):

Schiraldi, G.R. (2001). The post-traumatic stress disorder sourcebook: A guide to healing, recovery, and growth [Adobe Digital Editions Version [.doi: 10.1236/0071393722].

G. Edited book (undefined by chapters and authors):

We begin with the name of the book's editor in place of the author, followed by the word (Eds.) in English in parentheses, followed by a period. Then the year of editing the book in parentheses followed by a period. The title of the book is written in italics, then the edition is placed directly in parentheses if there is more than one edition of the book followed by a period. Finally, the publishing house is followed by a period.

Gibbs, T. T., & Huang, L. N. (Eds.). (1991). Children of color: Psychological intervention with minority youth. Jossey-Bass.

Dr.. A chapter in an edited book (the author of the chapter is known)

A chapter in an edited book (the author of the chapter is known)

- The name of the author of the chapter starting with the family followed by the year of publication in parentheses followed by a period. Chapter title followed by a period.

The word (in) is placed in Arabic, or (in) in English, followed by the name of the editor or editors as normal (without preceding the last name) followed by the word (Eds.) i.e. (editing) in parentheses followed by a comma. The title of the book is written in italics, then placed in parentheses. Edition If there is more than one edition of the book followed by a comma, the pages covered by the chapter are preceded by the letter PP. With a bow closing followed by a dot. Dar Al nasher.

Hale, Ron (2000). End - user computing control guidelines. In Carol V. Brown & Heikki Topi (Eds.), IS management handbook (7th ed., pp. 727-737). Auerbach Publications.

H. The use of secondary sources in documentation:

Documentation in the text includes the two references to indicate that you have read Rabbit (1982) as mentioned in Lyon et al. (2014)

The documentation within the text is at the end of the sentence (Rabbit, 1982, as cited in Lyon et al., 2014)

Documentation in the list is only for the reference of Lyon et al. (2014), which is the reference I read and looked at.

Example: If the researcher returns to the book of Al-Najjar and others (2020), but Al-Najjar and others took it from Al-Araji (1995), and the researcher could not access Al-Araji's book because it was not available, how can this be documented:

The documentation within the text is at the end of the sentence (Al-Araji, 1995, as mentioned in Al-Najjar et al., 2020)

As for the documentation in the list of references, it is for the book that I have seen and read by my agencies:

Al-Najjar, Fayez Jumaa, Al-Najjar, Nabil Jumaa, and Al-Zoubi, Majed Rady (2020). Scientific Research Methods: An Applied Perspective (5th Edition). Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

1.Scientific Journals:

The method of documentation in the list of references is generally as follows:

- The name of the researcher, or the names of researchers starting with the last name followed by a comma, followed by the researcher's first name, followed by the year, and it is placed in parentheses followed by a period. We treat the names of researchers in the same way we treat the documentation of books.
- If the number of researchers exceeds twenty, we put in the list the families of the first (19) researchers, followed by a comma, then three consecutive dots ... then the family of the twenty researchers, then the year in parentheses, and we follow the documentation as usual.
- The article title is followed by a period, noting that the first word of the title begins only with a capital letter and then we complete the title words with small letters when the reference is in English.
- The name of the magazine is in italics. Noting that the words of the magazine's name begin with all capital letters when the reference is in English.
- The volume (Vol.) and the issue (No.), where the volume number (Vol.) is placed first in italics, followed immediately in parentheses by the issue or issue number followed by a comma, and there is no need to mention the word volume, number, or Issuance, as it is written directly in the following form when authenticating in Arabic 3(4), meaning volume 3 and number 4, with the emphasis that the volume number is written in italics.
- The pages occupied by the research in the journal, followed by a dot in the event of the end of the documentation.
- The digital document identifier and written in full without abbreviation, noting that a period is not placed at the end of it so as not to interfere with the digital document identifier and in the following format: http://dx.doi.org//10.5539/ijbm.v11n6p70.

A. A Research published in a scientific journal.

Al-Salem, Muayyad Saeed, and Al-Najjar, Fayez Juma'a (2002). The relationship between the clarity of the scientific concept of strategic planning and the level of its practice in small industrial organizations: a field study in Irbid Governorate. Dirasat Journal of Administrative Sciences, (2) 29, 347-371.

Ashill, N. J., & Jobber, D. (2001). Defining the information needs of senior marketing executive: An exploratory study. Quantitative Market Research: An International Journal, 4(1), 52- 61.

B. A research published in an electronic journal with DOI number:

When the search has a digital object identifier (doi) number, the digital document identifier must be installed and the identifier is complete and starts from http:// in the documentation in the reference list.

Al-Hayaly, Mohammad, & Alnajjar, Fayez (2016). Knowledge management process and their impact on organization performance, the adoption-balanced

scorecard: The moderating role of quality assurance standards: An applied study on private Jordanian universities. International Journal of Business and Management, 11(6), 70-86. http://dx.doi.org//10.5539/ijbm.v11n6p70.

C. A research published in a scientific journal with DOI number, and has a mixture of individuals and authorship groups.

De Vries, R., Nieuwenhuijze, M., Buitendijk, S.E., & the members of Midwifery Science Work Group. (2013). What does it take to have a strong and independent profession of midwifery? Lessons from the Netherland. Midwifery, 29(10), 1122-1128. https://doi.org/10.1016/j.midw.2013.07.007.

It is noted here in the documentation of the list that we put the families as usual and before the authoring group we put & then put the word members in Arabic or the members in English, and we complete the documentation as usual.

D. A research published in an electronic journal without a number doi:

When the research is published in an electronic journal and there is no doi number for it, in this case, the website must be installed in the documentation in the list of references as follows:

Vicki, G. T., Thomae, M., Cullen, A., & Fernandez, H. (2007). The effect of sexist humor and type of rape on men's self-reported rape proclivity and victim blame. Current Research in Social Psychology, 13(10), 122-132. http://www.uiowa.edu/~grpproc/crisp/crisp.html.

1.Scientific Conferences:

It is noted in documenting the research paper presented in a scientific conference that we put the year followed by a comma, then we prove the day and month, all of which are in parentheses followed by a period, then we put the name of the conference in place of the name of the journal, then put the sponsor of the conference followed by a comma, the country is followed by a comma, the country is followed by a period. Noting that the title of the research paper is in italics. In documenting the conferences, we make the following observations:

- In documenting the conference session, [the conference session] is added after the title.
- In the presentation of the scientific paper, [presentation of a scientific paper] is added after the title.
- In the presentation of a paper in a workshop, the names of the session chairs are fixed, then the word (chairs), the title followed by [workshop].

A. Conference Session:

Zabalawi, Issam (2004, April 27). The knowledge society is the cornerstone of development and development [conference session].

Knowledge Management Conference in the Arab World. Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Zaytoonah University, Amman, Jordan.

Fistek, A., Jester, E. & Soonenberg, K. (2017, July 12-15). Everybody's got a little music in them: Using music therapy to connect, engage, and motivate [Conference session].

Austin Society National Conference, Milwaukee, WI, United State. https://asa.confex.com/asa/2017/webprogramarchives/Session9517.html

B. Presentation of a scientific paper

Al-Najjar, Fayez Jumaa (2005, May 22). Entrepreneurship and development [presentation of a scientific paper]. Proceedings of the third scientific day conference. Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

Maddox, S., Hurling, J., Stewart, E., & Edwards, A. (2016, March 30- April 2). If mama ain happy, nobody's happy: The effect of parental depression on mood dysregulation in children [Paper presentation]. Southeastern Psychological Association 62nd Annual Meeting New Orleans, LA, United States.

C. Workshop:

Salah El-Din, Hassan (2013, April, 10-12). Behavior modification methods for children. In Iman Fawzy and Muhammad Ibrahim Abd (chairs), Behavior Modification [workshop]. The seventeenth annual conference of psychological counseling. Psychological Counseling Center, Faculty of Education, Ain Shams University, Cairo, Arab Republic of Egypt.

D. Virtual Conference

There is no specific geographical location for the virtual conference, so the sentence of a research paper presented in such a conference (the conference title) is placed, followed by the sentence of a virtual conference in Arabic or (Virtual conference) in English, followed by a period, with the referenced site installed.

Tan, G., & Lewandowsky, S. (1996). A comparison of operator trust in humans versus machines. [Paper presentation]. CybErg 96 Virtual conference. http://www.curtin.edu.au/conference/cyberg/center/outline.cgi/frame?dir=tan

1.Doctoral Dissertations and Master's Theses

A. Unpublished Doctoral Dissertations and Master's Theses

Al-Zoubi, Majid Rady (2004). Strategic Planning and Building Technologically Distinguished Organizations: An Applied Study on Jordanian Pharmaceutical Industry Organizations. [Unpublished doctoral thesis]. Amman Arab University for Graduate Studies.

Almeida, D. M. (1990). Fathers participation in family work: consequences for father's stress and father-child relation [Unpublished master's thissis]. University of Victoria.

B. Doctoral dissertations and master's theses published in a database.

Hollander, M. M. (2017). Resistance to authority: Methodological innovations and new lessons from the Milgram experiment (Publication No. 10289373) [Doctoral Dissertations, University of Wisconsin-Madison]. ProQuest Dissertations and Theses Global.

C.Doctoral dissertations and master's theses are published electronically and not in a database.

Hutcheson, V. H. (2012). Dealing with dual differences: Social coping strategies of gifted and lesbian, gay, bisexual, transgender, and queer adolescents [Master's thesis, The College of William & Mary]. William & Mary Digital Archive. https://digitalarchive.wm.edu/bitstream/handle/10288/16594/HutchesonVirginia2012.pdf Arrange the references in the reference list

References are arranged in the reference list as follows:

- The Holy Quran.
- The Sunnah of the Noble Prophet.
- The Bible / Injil.
- The rest of the references are arranged according to the alphabet, noting that (Al-Tarif, Abu, Bin, Bo, Ba, Son, Eyal) are not included in the alphabetical arrangement in the Arabic language when arranging the references in their final form.
- References are not given sequential numbers when arranged in the list of references, but the first line is ahead of the rest of the lines in each reference by a spa

Editorial Board

All Correspondence Concerning this Journal should be addressed to:

Editor in Chief
Deanship of Academic Research
The World Islamic Sciences and Education University (W.I.S.E)
Amman- Jordan
p.o. Box: (1101), Post Code (11947)

Tel: 00962 6 5600230, Ext. 2012, Fax: 00962 6 5600237

Email: al_mithqal.journal@wise.edu.jo
Website: www.wise.edu.jo